وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية الجزائرية

- دراسة حالة بنك السلام الجزائر-

إعداد الطالبتين:

– براهيم كريمة .

– تامري فاطمة.

إشراف الأستاذة:

– د. بوقادير ربيعة.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. يماني ليلى	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
د. بوقادير ربيعة	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
د. مروان عبد القادر	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا
د. جيلالي خالدية	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2021– 2022م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا كيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض،

وملء ما شئت من شيء بعد، نشكرك ربنا على نعمك التي لا تعد،

وآلائك التي تحد، نحمدك ربنا ونشكرك على أن يسرت لنا إتمام هذه الرسالة على الوجه

الذي نرجو أن ترضى به عنا.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة: بوقادير ربيعة

نتفضل مشكورين بقبول إشرافها على هذا العمل،

والتي غمرتنا بنبل أخلاقها ورحابة صدرها وحسن توجيهها وإرشادها لنا.

والشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتنا في هذا المقام بأن نتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون – تيارت–

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من سهروا على حمل مشعل النور

ليضيئوا لنا طريق الهدى والتقدم

إلى والديا الكريمين وخاصة حبيبتي وقرة عيني أمي الغالية

إلى إخوتي

إلى كل زملاء وزميلات دفعتي 2021– 2022

إلى مل الأصدقاء والأحباب وكل من ساعدني من قريب وبعيد

أهديكم عملي المتواضع هذا.

كريمة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا

ولم أكن أصل إليه لولا فضل الله عليّ والحمد لله،

أهدي ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة

إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل النجاح، إلى من شجعني بكل عزم وفخر،

إلى من منحني الثقة وأهداني يد العون طوال مشواري الدراسي، وكان له الفضل فيما أنا عليه، إليك أنت "أبي الغالي" حفظك الله ورعاك.

إلى قرة عيني ومصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها، إلى من ربت ورعت وسهرت إلى التي رضعت مناه الحنان وطيبة القلب زهور الحب أنت لكي "أمي" أدامكي الله علي نورا وأدام صحتك وعافيتك.

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي "أخوتي وأختي"

إلى كافة الأصدقاء وكل من جمعني معهم المشوار من بدايته إلى نهايته وخاصة ماستر مالية وبنوك دفعة 2022.

فاطمة

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تمهيد 02

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية 03

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية 03

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وأنواعها 09

المطلب الثالث: الفروقات بين البنوك الإسلامية والتقليدية 17

المبحث الثاني: مصادر والاستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية وخدمات التي تقدمها 21

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية 21

المطلب الثاني: الاستخدامات في البنوك الإسلامية 27

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية 36

المبحث الثالث: المخاطر والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية 39

المطلب الأول: مخاطر الصيرفة الإسلامية 39

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية 42

المطلب الثالث: الاستراتيجيات البقاء والنمو للبنوك الإسلامية 46

خلاصة الفصل 51

الفصل الثاني: الإيطار النظري لأداء البنكي

تمهيد 53

المبحث الأول: عموميات حول الأداء 54

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأبعاده 54

المطلب الثاني: مبادئ الأداء وأبعاده 59
المطلب الثالث: قياس الأداء 62
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي 78
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية 78
المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية 80
المطلب الثالث: قواعد ومراحل تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية 83
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية..... 87
المطلب الأول: مفهوم مؤشرات الأداء 87
المطلب الثاني: النماذج المناسبة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية..... 91
المطلب الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية 93
خلاصة الفصل 101

الفصل الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائر

تمهيد 103
المبحث الأول: تقديم عام حول بنك السلام الجزائري 104
المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك السلام الجزائر 104
المطلب الثاني: مؤشرات النشاط لسنة 2020 لبنك السلام الجزائر 107
المبحث الثاني: حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي لبنك خلال السنوات 2016–2020. 111
المطلب الأول: مكونات المالية المستخدمة لتقييم مؤشرات الأداء 111
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الأداء لبنك السلام الجزائر وتحليلها 116
خلاصة الفصل 122
خاتمة 124
قائمة المراجع 128
الملاحق 137

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	19
(1-2)	أنظمة قياس الأداء الاستراتيجية	65
(2-2)	نموذج الأداء لـ " Atkinson, Waterhouse et welles, 1997"	68
(2-3)	أصناف مؤشرات الأداء حسب الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن	73
(2-4)	مؤشرات قياس المخاطر في البنوك الإسلامية	97
(3-1)	عناصر الميزانية (جانب الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام	111
(3-2)	عناصر الميزانية (جانب الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام	113
(3-3)	أهم عناصر حساب النتائج المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام	115
(3-4)	العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م	117
(3-5)	نسب مؤشرات المخاطرة	118
(3-6)	القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل توظيف الموارد لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م	119
(3-7)	نسب السيولة النقدية ونسب احتياطي قانوني لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م	120

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	نموذج الأداء لـ " Morin, savoie et Baudin, 1994" المعدل من قبل Savoie et Morin 2001".	67
(2-2)	بطاقة الأداء المتوازن	70
(3-2)	مقاييس بعد الزبائن في بطاقة الأداء المتوازن	71
(4-2)	مقاييس بعد التعلم والنمو	73
(1-3)	عناصر الميزانية (جانب الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام	112
(2-3)	عناصر الميزانية (جانب الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام	114
(3-3)	أهم عناصر حساب النتائج المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام	115
(4-3)	العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م	117
(5-3)	نسب مؤشرات المخاطرة	118
(6-3)	القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل توظيف الموارد لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م	120
(7-3)	نسب السيولة النقدية ونسب احتياطي قانوني لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م	121

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المحورية التي لها أثر كبير في الاقتصاد الوطني، حيث يقوم هذا القطاع بجمع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات ومن ثم توظيفها في مجالات استثمارية متنوعة، إضافة إلى دوره المهم في تسهيل المعاملات التجارية والمالية بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع.

وقد نشأة المصارف وتنوعت أشكالها وتخصصاتها حسب الغرض الذي تخدمه والأنشطة التي تؤديها والأسس والضوابط التي تحكم عملها، فهناك المصارف التقليدية التي أصبحت منتشرة بكثرة في جميع أنحاء العالم وتعددت الخدمات التي تقدمها، كما يوجد هناك المصارف الإسلامية التي جاءت لتلبية حاجة شريحة واسعة من العملاء في مختلف أنحاء العالم الذين يرغبون بخدمات مصرفية تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد نجحت هذه المصارف بإثبات وجودها في السوق المصرفية وباتت تنافس المصارف التقليدية من حيث سعة الانتشار وتنوع الخدمات التي تقدمها.

تعد ظاهرة البنوك الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية، بل والدولية في ربع القرن الأخير وذلك للفرق الجوهري في الأساس الذي تستند إليه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

ومع تكامل التنظير للبنوك الإسلامية بشكل عام صار من الضروري النظر في فعالية تلك البنوك، وتقييم التجربة المصرفية لمعرفة جوانب الإخفاق وعوامل النجاح فيها من خلال دراسة عدد من البنوك الإسلامية في عدد من الدول، وإجراء مقارنة لمؤشرات الأداء فيما بينها ويمكن القول أن المصرفية الإسلامية تستطيع مجاراة أحدث التطورات في عالم المال والاقتصاد وذلك بما تتميز به من مزايا حقيقية عن المصرفية التقليدية، وتصلح كأساس لقيام نظام مالي محلي وعالمي على درجة من المهنية المصرفية والمرونة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصر.

لقد أصبح العمل المصرفي الإسلامي واقعا ينبغي دراسته بعناية من أجل مزيد من النجاح، ولكي تتمكن البنوك التي تخلفت وأصاب القصور بعضا من أجزائها من إعادة النظر في سياساتها وأساليبها، وبالتالي السير وفق المعايير التي يمكن الاستناد إليها واتخاذها منهجا للنجاح والتقدم ومن خلال دراسة النظرية المصرفية والواقع العملي لتلك البنوك يمكن استخلاص مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية والتي يمكن دراستها وتطبيقها على البنوك الإسلامية، والخروج بالنتائج والتوصيات التي يتطلبها الواقع المصرفي.

أولا– إشكالية البحث:

ولموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة المالية خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس العديد من البنوك، وكذلك في ظل انفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، ويعتبر تقييم أداء البنوك الإسلامية عملية ضرورية يشهده القطاع المصرفي من التحولات والتي كانت لها أثر على الأداء والكفاءة ومردودية البنوك الإسلامية، ومن معايير ومؤشرات لقياس أداءها هنالك مؤشر العائد والمخاطرة بناء على ذلك تبرز إشكالية الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؟ وما هي المؤشرات الأحسن لذلك؟

يندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

1- ما المقصود بالأداء المالي؟

2- هل يوجد اختلاف بين مفهوم ومعايير الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية؟

3- كيف يمكن تطبيق مؤشرات الأداء على بنك السلام؟ وهل مستوى أدائه خلال السنوات الأخيرة في تحسن أم لا؟

ثانيا– فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق ومن أجل تفسير الإشكالية ومحاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة جملة من الفرضيات تبنى عليها الدراسة.

– يختلف مفهوم ومعايير الأداء المالي بين المصارف التقليدية والإسلامية لاختلاف أهداف كل منهما.

– عرف بنك السلام خلال السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا في نشاطه ونتائجه.

ثالثا– أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب في:

أسباب ذاتية:

– الرغبة في تناول موضوع له علاقة بالصيرفة الإسلامية.

– صلة الموضوع بالتخصص.

– أسباب الموضوعية:

– التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي على مستوى البنوك الإسلامية.

– قلة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الأداء المالي على مستوى البنوك الإسلامية.

رابعا– أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية تقييم أداء المالي للبنوك الإسلامية بعد نجاحها وتطورها حول العالم خلال فترة وجيزة وما أثبتته من قدرتها على منافسة البنوك التقليدية.

فأصبح من الضرورة معرفة مدى استطاعة البنوك الإسلامية، مجارات البنوك التقليدية في النمو الاقتصادي.

ومن هنا تكمن أهمية البحث في تعرف على مدى كفاءة وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية بهدف معرفة أفضل أداء ونمو وذلك باستخدام معايير ومؤشرات التي تساعد في توفير أساس لتقييم الأداء المصرفي وتحديد كفاءة وفعالية في إدارة مواردها بالشكل الأمثل وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطوريها من خلال وضع خطط وسياسات المالية المدروسة.

خامسا– أهداف البحث:

انطلاقا من الفرضية يمكن حصر أهدافها في النقاط التالية:

– التعرف على مفهوم الأداء المالي على مستوى البنوك الإسلامية ومؤشرات قياسه.

– محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة للقوائم المالية لتقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالة البنوك الإسلامية الجزائرية.

– تقييم وتحليل الأداء المالي لبنك السلام الجزائر.

سادسا– حدود البحث:

أ– حدود المكانية: سوف نقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك السلام الجزائر.

ب– حدود الزمانية: حساب مختلف مؤشرات الأداء بالاعتماد على القوائم المالية للخمس سنوات الأخيرة: 2016 – 2020.

سابعا– منهج البحث:

من أجل دراسة إشكالية بحثنا وإجابة على الأسئلة المطروحة في هذا البحث قمنا بإتباع منهجين التاليين:

– المنهج الوصفي: تم اعتماد على المنهج الوصفي في دراسة نظرية وذلك من خلال مراجعة دراسات السابقة والمفاهيم المتعلقة بالمصارف الإسلامية والأداء المالي ومؤشرات قياسه مما يتوفر من مراجع علمية.

– **المنهج التحليلي**: من خلال تقييم الأداء المالي لبنك السلام بالاعتماد على القوائم المالية وتحليله من خلال المقارنة بين مختلف المؤشرات المحسوبة لخمس سنوات الأخيرة.

– **أدوات البحث**: الاعتماد في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المراجع والأدوات سواء كانت باللغة العربية أو اللغة الأجنبية حيث تتمثل في:

– المجلات.

– رسائل ماجستير.

– ملتقيات.

– **الدراسات السابقة**: فيما يخص: "تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية" استندت هذه الدراسة إلى بعض الدراسات السابقة ونخص بذكر منها:

الدراسة الأولى: جردوي رندة "أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل".

تهدف الدراسة إلى: تبيان مخاطر السوق وأثارها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية إضافة إلى تحديد آليات إدارتها وفق معايير بازل ومجلس الخدمات المالية والإسلامية، وتوصلت إلى:

– المخاطر السوقية الممثلة بالتضخم وكذا أسعار السلع الممثلة بسعر المرابحة.

– ضرورة تخفيض تكلفة الإجارة لرفع مستوى الأداء المالي لبنوك الدراسة.

– العمل على تطوير وبناء نماذج إحصائية لإدارة مخاطر السوق بما يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية.

– **الدراسة الثانية:**

الدكتور عبد الرحمن العزاوي بعنوان "المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية"، وتهدف هذه الدراسة إلى:

تبيان أهم إجراءات والسياسيات على المصارف الإسلامية أن تتخذها لتجنب هذه المخاطر ومواجهة هذه التحديات.

وتوصلت إلى:

– ضرورة وجود استراتيجية عمل مشتركة وشاملة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية محليا وعالميا.

– استحداث أدوات مالية جديدة كافية لإدارة السيولة المتاحة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتجاوز العمليات المالية قصيرة الأجل.

– ضرورة اعتماد المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية للآلية المناسبة للحصول على الأحكام الشرعية والالتزام بتطبيق الفتاوى ومراقبة الالتزام بالشريعة الإسلامية.

الدراسة الثالثة: بوجلال أنفال، "قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية".

تهدف هذه الدراسة إلى: قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ومعرفة مدى تأثرها بالأزمة المالية العلمية، وذلك باستخدام نموذج **Dupont system**.

وتوصلت إلى:

– تأثرت البنوك الإسلامية تأثرا طفيفا بالأزمة المالية العالمية.

– تأثرت البنوك الإسلامية الصغيرة بالأزمة العالمية بشكل أكبر من البنوك الإسلامية.

– حققت البنوك الجزائرية أكبر مردودية مالية.

ثامنا– هيكل الدراسة:

من أجل إلمام وإحاطة بمختلف الجوانب التي يتناولها الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول كما يلي:

– الفصل الأول الذي اشتمل على الإطار النظري للبنوك الإسلامية الذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث:

– المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية، إذ تناول هذا المبحث مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية وكذا خصائصها وأنواعها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

– أما المبحث الثاني: فيتضمن مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والخدمات التي تقدمها.

– المبحث الثالث: مخاطر وتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية واستراتيجيات البقاء والنمو.

– أما الفصل الثاني يتضمن تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والذي قسم إلى ثلاث مبتحث:

– المبحث الأول الذي كان بعنوان مفاهيم عامة حول الأداء.

– المبحث الثاني: يتمحور حول تعريف تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية وأهميته ومراحله وجهات المستفيدة منه.

– أما المبحث الثالث يشمل مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية الجزائرية.

- أما الفصل الثالث: تحليل وتقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائر.
- المبحث الأول: تقديم عام حول بنك السلام الجزائري.
- المبحث الثاني: حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي لبنك خلال السنوات 2016-2020.

تاسعا- صعوبة الدراسة:

- نقص المراجع التي تتناول موضوع الأداء بشكل عام والأداء على مستوى البنوك الإسلامية بشكل خاص.
- صعوبة الحصول على المعلومات المالية للبنوك الإسلامية في ولاية تيارت.
- عدم وجود فروع للبنوك الإسلامية في ولاية تيارت.

الفصل الأول

مـاهية البنـوك الإسـلاميـة

تمهيد:

برزت فكرة البنوك الإسلامية في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين نتاج التطورات السريعة والمتنامية التي حصلت في الغرب.

ولقد أصبح وجود البنوك الإسلامية ملحة بصفتها مؤسسات مالية مصرفية تقوم على استبعاد الفائدة الربوية التي تعتبر ميزة عمل البنوك الإسلامية، وكذا الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها المصرفية، حيث تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا متميزا من خلال ممارسته للأعمال المصرفية والخدمات.

وتتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية في خصائصها وأهدافها والخدمات التي تقدمها.

ولقد أثبتت الصناعة المصرفية الإسلامية قدرتها وقوتها على الساحة الدولية، وتمكنت من اختراق أسواق النشاط المصرفي التقليدي، واستطاعت ان توفر أدوات تمويلية واستثمارية مختلفة تقوم على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية وتناسب كل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها.

وبهذه الآليات والمبادئ للمصارف الإسلامية دورا بارزا، واهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لما تحققه من دعم المشروعات الاستثمارية والاستهلاكية، ما يجعلها معرضة لأنواع عديدة من المخاطر سواء كان متعلقا بدورها بصيغ وأساليب التمويل الخاصة بها والتي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرف على مدخل إلى البنوك الإسلامية من خلال التطرق لخصائصها وأهدافها، ومصادر أموالها وخدماتها، بالإضافة إلى المخاطر والتحديات التي تواجهها، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية.
- المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والخدمات التي تقدمها.
- المبحث الثالث: المخاطر والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية

إن المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضا في جميع بقاع يرفض التعامل بالربا، وبذلك تعد منافسا قويا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

بحيث أنها تلعب دورا هاما ورئيسيا في توفير الأموال، والخدمات المصرفية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دورها في توفير السيولة النقدية للأفراد والنشاطات والأعمال باختلاف أنوعها. وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.
- المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وأنواعها.
- المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

أولا– نشأة البنوك الإسلامية وتطورها:

1– نشأة البنوك الإسلامية:

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963 عندما تم إنشاء بنوك الإدخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق إدخار توفير لصغار الفلاحين، ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في الباكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبين التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م.[1]

والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ او فروع أو بنوك إسلامية مصل سيتي بنك ولويدر وغيرها، مما يؤكد

[1]– محمدو حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "**المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 38.

صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.

إن التطور الذي شهدته البنوك الإسلامية شجع الكثير من البنوك التقليدية على فتح فروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية تقوم على أسس إسلامية مثل Bank banchays مصرف باركليز في أروبا Golden Boldenbachs، MBS البنك المتحد السويسري.

إن فتح فروع إسلامية من طرف هذه البنوك لم يكن بسبب حبها للإسلام، وإنما هدفها كان تطوير خدماتها لتلبي حاجات شريحة معينة من العملاء وهم المسلمون المغتربون، وذلك نتيجة لرغبة تلك الشريحة في التعامل مع بنوك تلبي رغبتها في التمويل الإسلامي خاصة أصحاب الشركات والمؤسسات.

كما شهدت انتشار الندوات والمؤتمرات عن البنوك الإسلامية على مستوى العالم واعتراف الجهات الغربية بأهمية هذه التجربة وسرعة نجاحها، وقد جاء تأكيد ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي الذي صرح ان النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة دون حساب سعر الفائدة أكثر استقرار من النظام المالي الغربي.

كذلك بروز جيل الثاني من المؤسسات المالية الإسلامية تتميز بالحيوية والفعالية في مجالات الاستثمار والتمويل والإجارة، ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه الفترة نذكر منها:

بنك البركة الجزائري 1991م، بنك الاستثمار الإسلامي الأول البحرين 1996م، البنك الإسلامي اليمني 1996م، مصرف أبو ظبي الإسلامي 1997، بنك التضامن الإسلامي اليمن 1997م، بنك الاستثمار الخليجي الكويت 1998م، بيت التمويل الكويت 1999م، بنك معاملات ماليزيا 1999م.

وفقا لتقرير التنافسية الدولية لعام 2005م، فإن البنوك الإسلامية استمرت في نمو خلال عام 2004 بسرعة أكبر بكثير من البنوك التقليدية ويتوقع الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية أن ترتفع موجودات البنوك الإسلامية في العالم إلى نحو 1.84 تريليون دولار بحلول عام 2013م. [1]

[1]- مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية علوم الاقتصادية علوم تسيير والعلم التجارية، جامعة وهران، 2010- 2011، ص 20.

2- مظاهر تطور المصارف الإسلامية:

تعتبر المظاهر التالية من أهم المؤشرات على تطور العمل المصرفي الإسلامي في العالم.[1]

1- حققت المصرفية الإسلامية العديد من الإنجازات عام 2010، من أهمها معدل النمو هلال عام الأزمة وهو عام 2009 حيث بلغ معدل الصيرفة الإسلامية 28 في المائة عام 2009، في حين لم تحقق المصارف التقليدية أي معدل نمو يذكره.

كما أصبحت المصرفية الإسلامية محط أنظار خبراء المال على مستوى العالم لتعرفوا على أسس الصيرفة والتمويل الإسلامي، وكيف نجت الصيرفة الإسلامية من برائز الأزمة العالمية، كما أقيمت عددي من المؤتمرات في معظم دول العالم، منها انجلترا وأمريكا وفرنسا، طرح فيها عديد من القضايا المتعلقة بطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية، وأعلنت فرنسا افتتاح أول بنك إسلامي فيها بعد موافقة مجلس النواب الفرنسي على تعديل قانون المصارف بما يسمح بفتح مصارف إسلامية، إضافة إلى توجه العديد من الدول الإسلامية نحو التوسع في العمل المصرفي الإسلامي مثل سورية وقطر.

2- انتشار الهيئات والمجالس والمجامع الخاصة بالبنوك الإسلامية مثل المجلس العام للبنوك الإسلامية OIBAFI وهيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

3- زيادة الأبحاث والكتب المؤلفة في هذا المجال خاصة في اخمس سنوات الأخيرة.

4- زيادة قوة المصارف الإسلامية بشكل عام في معظم البلدان التي تمارس فيها أعمالها حيث أن حجم الصناعة المصرفية الإسلامية بلغ عام 2010 إلى حدود التريليون دولار أمريكي.

5- انتشار مصارف الإسلامية في الدول الاشتراكية مؤخرا مثل سوريا وليبيا.

6- زيادة أعداد المصارف الإسلامية واعمال التمويل الإسلامي في جميع انحاء العالم حتى في الدول التي لا ينتشر فيها الإسلام حيث يوجد حاليا أكثر من 320 مصرفا إسلاميا في العالم.

7- إصدار قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية في كثير من دول العالم أو على الأقل تخصيص جزء من قوانين البنوك ليعالج اعمال المصارف الإسلامية من ناحية قانونية.

[1]- حسين محمد سمحان، "**أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003، ص 46- 47.

8- أحد أبرز تطورات التي شهدتها المصرفية الإسلامية عام 2010 كان العمل بقانون الحياء الضريبي نحو المنتجات المالية الإسلامية في عديد من دول الغرب، سبيل المثال أعلن وزير المالية في جنوب إفريقيا عند استعراضه للميزانية أن العمل جار على إدخال عديد من التشريعات الإسلامية إلا مكان بحيث لا تقف عائقا في المنتجات المالية الإسلامية، وانضمت إيرالندا كدولة رابعة قوي في أروبا لتعمل بنظام الحياء الضريبي وفي السنوات المقبلة يمكننا أن نتوقع بشكل قوي أن يستمر هذا الاتجاه في العديد من البلدان الغربية.

ثانيا- تعريف البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة العهد نسبيا إذا ما قورنت مع نظيرتها التقليدية وقد وجد العديد من الباحثين صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، لكن رغم تعدد هذه التعاريف فالمضمون يبقى نفسه وفيما يلي مجموعة من هذه التعاريف:

- هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مسارة الصحيح لتحقيق التنمية.[1]

- يعرف على أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذ أو عطاء فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر، بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب، وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض ولا يداين أحد مع اشتراط (الفائدة) وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من الربح، فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم.[2]

- تعرف البنوك الإسلامية بأنها البنوك التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة في جميع معاملاتها المالية والاستثمارية وذلك من خلال تطبيق الوساطة المالية القائمة فالبنك الإسلامي مؤسسة مالية استثمارية وتنموية واجتماعية منطلقة ومستمدة ذلك من الشريعة الإسلامية. [3]

---

[1]- شهاب أحمد سعيد العزعزي، "**إدارة البنوك الإسلامية**"، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 11.

[2]- عبد الرحمن يسرى أحمد، "**قضايا إسلامية المعاصرة في النقود والبنوك والتمويل**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، باكستان، 2001، ص ص 259.

[3]- زياد جلال الدماغ، "**الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 55.

– يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه: الشركة التي تقوم على تعاطي الأعمال المصرفية والعمال الاستثمارية والتمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. [1]

– هو مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال البنكية والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار مباشرة، أو من خلال المشاركة وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل، وإحياء فرضية الزكاة.[2]

– هو عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترمي إلى خدمة الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، حيث تعتمد في ذلك على مبادئ وقواعد تميزها عن المصارف التقليدية التي تستند في عملها على قاعدة الإقراض بالفائدة، فهذه الخيرة تعتبر بالنسبة لها المحور الرئيسي الذي يقوم عليها عملها، فهي تسعى فقط لتحقيق الربح على عكس المصارف الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق الربح لكن في ظل تحقيق المنفعة للاقتصاد ككل.[3]

من خلال هذه التعاريف يتبين أن البنك الإسلامي هو: مؤسسة مالة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية، لما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وملتزمة بمنع التعامل بالفائدة وكل أشكالها أخذ أو عطاء.

ثالثا– خصائص البنك الإسلامي:

للمصرف الإسلامي خصائص تميزه عن غيره من المصارف الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

1– **استبعاد الفوائد الربوية** : إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله و خاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للمصارف الربوية وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها .

[1]– عادل عبد الفضيل عيد، "**الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية**"، الطبعة 2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 24.

[2]– المرجع نفسه، ص 24.

[3]– ساتة دلال، "**دور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي في ترقية الكفاءة الاستخدامية للمصارف الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جمعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018– 2019، ص 60.

2- الاستثمار في المشاريع الحلال: يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

3- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية. إن المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم المصرف الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام. [1]

[1]- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، "**المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، الطبعة 1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص 29- 30.

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وأنواعها

أولا– أهداف البنوك الإسلامية:

حددت موسوعة الاستثمار لاتحاد البنوك الإسلامية المعالم العامة للأهداف المتعددة للبنك الإسلامي من بينها:

– **الأهداف المالية**: التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان وتنمية الموارد.

– **الأهداف الاستثمارية**: الاستثمار المباشر، المشاركات، ترويج المشروعات، دراسة الجدوى للغير، تحسين المناخ الاستثماري العام.

– **الموقف النسبي للسوق المصرفية**: الحصة المصرفية في السوق المحلي والعالمي، والانتشار الجغرافي في الداخل، والخارج وهيكلة وتنويع العملاء.

– **الكفاءة وفعالية الجهاز الإداري**: تنظيم البنك وتنمية خبرات العاملين.

– **ابتكار الخدمات والأوعية الادخارية والاستثمارية**: أساليب التمويل والاستثمار وطرق أداء الخدمات المصرفية والعمليات التمويلية.

– **أهداف التكافل الاجتماعي**: المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تحقق تحسنا في توزيع الدخل، أو انشاء المشروعات الاجتماعية أو منح القروض الحسنة.

– **الالتزام الشرعي**: عدم الوقوع في المخالفات شرعية أو شبهات وتصحيح الأخطاء فور وقوعها واتخاذ الضمانات التي تمنع تكرارها في المستقبل. [1]

وهناك أهداف أخرى تتمثل في: [2]

– **إضفاء المشروعية على كافة المعاملات والصيغ**: ويتأتى هذا الهدف من خلال القيام بالأعمال والخدمات المصرفية وفق ضوابط المشروعية خالية من الربا والاستغلال وغيرها من المحرمات، فلابد كشرط وهدف من تحقيق التوظيف للأموال وذلك على أساس أن العلاقة الاستثمارية التي تربط العميل بالبنك علاقة شراكة ربحا وخسارة.

ويعد هذا الهدف هو جوهر عمل البنك الإسلامي وسر وجوده وبقائه، ويتعلق استمرار البنك الإسلامي ونجاحه بمدى مشروعية معاملاته وسلامة تعاملاته.

---

[1]– مصطفى كمال السيد طايل، "**البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**"، طبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص ص: 47– 48.

[2]– إبراهيم عبد الحليم محمود عبادة، "**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، رسالة دكتوراه الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص ص 42– 52.

– هدف الحفاظ على رأس المال: يمثل رأسمال البنك تلك الأموال المتحصلة عنه طريق إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة، وهذه الأموال لا يلزم البنك بإعادتها في المستقبل، بخلاف بقية المصادر الأخرى المتاحة التي تمثل التزاما مستقبلا من قبل البنك بإعادة الحقوق لأصحابها ويمكن زيادة رأسمال عن طريق توسيع حجمه بالاندماج.

ويلعب رأس مال البنوك دورا هاما في المحافظة على سلامة ومتانة وضع البنوك وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام.

ويعتبر هدف المحافظة على رأس المال من اهم اعتبارات تعظيم الأرباح في الجل الطويل لأن ذوبان رأس المال وتناقصه لا يفقد البنك إيداعات جديدة فحسب وإنما يفقده أيضا الوسائل التي يحقق باستعمالها أهدافها نفسها. [1]

– تحقيق معدل مرتفع من الأرباح في ظل الممارسة الإسلامية مع مراعاة العائد الاجتماعي أو المنفعة الاجتماعية للاستثمار:

يعد الربح العامل الرئيسي وراء إنشاء المشروعات الاقتصادية، وبدونه تفقد المشروعات جداولها، ويمكن تعريف الربح بانه الزيادة في رأس المال نتيجة توظيفه في انشطة مشروعة، أو هو نماء رأس المال نتيجة استخدامه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة.

– المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية: تهدف البنوك الإسلامية بشكل أساسي إلى إحداث نقلة حضارية اقتصادية ومالية واجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي مما يحث التنمية وفق المقاصد والمعايير الشرعية. والتي تنبثق أساسا من تلك المبادئ الشرعية التي تعد الهدف الأسمى والأساسي لإنشاء البنوك الإسلامية. فالابتعاد عن الفائدة، وحسن الأداء، والاستثمار الجيد للموارد المتاحة كل ذلك يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في الدول الإسلامية.

– المساهمة في الربحية الاجتماعية: تعتبر البنوك الإسلامية التكافل الاجتماعي من اهم أهدافها، وهي تأخذ بعين الاعتبار التكافل الاجتماعي في سياساتها وأنظمتها كونها ذات طبيعة اجتماعية وجدير بالذكر أن قضية المساهمة في الربحية الاجتماعية تأخذ مفردات وجدير بالذكر أن قضية المساهمة في الربحية الاجتماعية تأخذ من مفردات وأساسيات العمل المصرفي حيزا كبيرا لما تؤديه من أثر التنمية الاقتصادية.

[1] – إبراهيم عبد الحليم محمود عبادة، المرجع سبق ذكره، ص ص 42– 52.

– إرضاء الجمهور وتوفير البدائل المصرفية الشرعية المناسبة: لقد اهتم الإسلام بعلاقات الناس بعضهم ببعض ووضع لذلك أصولا وأسس ينبغي على المسوقين السير وفقا لها، وتعد القيم الإسلامية اهم مكونات البيئة التسويقية في البنوك الإسلامية. [1]

ويركز مفهوم التسويق الحديث اليوم على إرضاء العملاء الحاليين والمحتملين للبنك ويسعى وراء الربح من خلال إرضاء الزبون ومن خلال برامج تسويقية متكاملة ومنسقة.

– التخلص من التبعية الاقتصادية لغير المسلمين: وهذا الهدف للاقتصاد الاسلامي، ذلك أن المعاملات المصرفية، ونظام النقد، صارت مقاليده غير المسلمين، مما أدى إلى استعباد الأمة لاسيما في ظل العولمة، لأنه قد يمدر الدول والمجتمعات، ويهدد الأمن والاستقرار، وقد يؤدي إلى سحب رؤوس الأموال من بنوك الدولية.

هذه هي الفكرة الأساسية لهذا الهدف، ويتفرع منه ثلاثة فروع:

أ– في المعاملات المصرفية: من المهم إنشاء بنوك في الدول الإسلامية، تقوم بالمعاملات المصرفية فيما بين المسلمين، وتؤدي الخدمات التي تحتاجها الشعوب الإسلامية، مثل إرسال أموال للخارج أو استقبال أموال، أو فتح اعتمادات لرجال الأعمال والتجار، وأحيانا تكون صفقات كبيرة، فإن لم يكن هناك بنوك إسلامية فسوف يضطر المسلمون إلى أن يفتح غير المسلمين فروعا عندهم، وحينها يصبح النظام المصرفي كله مقيدا بمعاملات غير المسلمين المصرفية، وهذا خطر يجب تجنبه.

ب– شؤون النقد: لا يخفي أن كثيرا منا يتساءل كيف أصبح الدولار أقوى عملة في العالم والجواب: أن ذلك بسبب تبعيتنا نحن في نظام النقد العالمي، وإلا فالواجب أن يسعى المسلمون لتكون لهم عملة إسلامية عالمية أقوى من الدولار، او تنافسية على الأقل.

ج– رؤوس الأموال: ومن أهداف البنك الإسلامي توجيه رؤوس الأموال الإسلامية إلى داخل البلاد الإسلامية واستثمارها فيها، وإدارتها بأيد إسلامية.

جمع واستثمار رؤوس الأموال وذلك من خلال هذه القنوات:

أ– الحث على الادخار، فالبنك الإسلامي يدعو أصحاب الأموال، الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل، لينتفع بها اقتصاد الدول الإسلامية.

ب– الحد من التضخم، ويحدث التضخم عندما تضعف العملة، اي ان العملة لا توازي القيمة الشرائية داخل البلد، فالبنوك الإسلامية، لا تلجأ إلى خلق نقود دون مقابل، لأنها تقوم

[1]– إبراهيم عبد الحليم محمود عبادة، المرجع سبق ذكره، ص 54.

على استثمار ما لديها من الودائع دون إثراء غير مشروع، بينما تقوم البنوك التجارية بفتح اعتمادات يتم السحب عليها، ويستفيد البنك التجاري من أضعاف المبالغ المودعة لديه، وهذا الانفاق الذي لا يقابله إنتاج يزيد من حجم المتداول من النقد دون مقابل من السلع أو الخدمات، ونتيجة هذا هو ارتفاع الأسعار، ومن ثم شيوع ظاهرة التضخم النقدي، وتهدف البنوك الإسلامية إلى القضاء على هذه الظاهرة.

ج- تشجيع المعاملات التجارية المباشرة الإسلامية، وبذلك لا تتدخل فيها بنوك عالمية غير إسلامية، وتحرر التجارة ويسهل التبادل ومع الأسف إن هذا الهدف قد بدأ في أوروبا والغرب، لا في الدول الإسلامية.

د- التمويل استثماري، يعني أن رجل الأعمال الذي يري مالا يفتح به مشاريع استثمارية بطرق شرعية، يوفر له البنك هذا المال كي لا يتوجه للبنوك التجارية ويقع في الربا.

ذ- جمع الزكاة وتوزيعها، ويستفيد من الزكاة التي يجمعها، فيستثمر، ويستفد في هذا الجزء المهم من الاقتصاد الإسلامي. [1]

ثانيا- أنواع البنوك الإسلامية:

على الرغم من الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية، وعلى الرغم من أن نشأتها قد ارتبطت بأنها أحد أنواع البنوك، وأنها نوع في حد ذاته، ومن أجل الإسراع بإيجاد وتكوين السوق الرأسمالية الإسلامية، سواء شقها النقدي او بشقها الاستثماري التوظيفي طويل الأجل.

ومن هنا يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقا لعدة أسس هي: [2]

1- وفقا للنطاق الجغرافي:

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه:

أ- بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها، والتي تمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

[1]- قتيبة عبد الرحمن العاني، "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**"، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 45- 48.

[2]- محسن أحمد الخضيري، "**البنوك الإسلامية**"، الطبعة 2، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص ص 62- 69.

ب- بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي ويتخذ هذا الامتداد أشكالا مختلفة من بينها ما يلي:

- الشكل الأول: إقامة علاقات مع البنوك الأخرى من أجل إيجاد شبكة مراسلين قوية يتم تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية عن طريقها من عمليات الصرف الأجنبي وتحويلاته والاعتمادات المستند بها وخطابات الضمان الخارجية.

- الشكل الثاني: إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول التي يرى البنك الإسلامي تقوية روابطه وعلاقاته بها لتقوم بعمليات دراسة السوق، جمع المعلومات المختلفة.

- الشكل الثالث: فتح فروع للبنك في الدول الخارجية يتم من خلاله ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة، فضلا عن إيجاد ثقل دولي للبنك الإسلامي.

- الشكل الرابع: إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج، أو إنشاء بنوك خارجية مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي، وذلك تلافيا وتوافقا مع الاعتبارات القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي قد تحول دون إنشاء فرع تابع للبنك الإسلامي في بعض الدول. [1]

2- وفقا للمجال التوظيفي للبنك: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا لعدة مجالات منها:

- بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال شديد الأهمية، وتحتاج الدول الإسلامية جميعها بلا استثناء إلى مثل هذا النوع من البنوك خاصة بعد أن أصبحت التنمية الصناعية، وهي المحور الأكثر أهمية وفاعلية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه البلاد.

-بنوك إسلامية زراعية: وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي، وباعتبار أن لديها المعرفة ودراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

وتتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية أو في تلك المناطق التي يمكن ان تستصلح ويتم استزراعها، ويجب على الدول الإسلامية إعطاء البنوك الإسلامية الحق في تنظيم استغلال الأرض المهملة.

[1]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

– **البنوك الادخارية والاستثمارية الإسلامية**: هي بنوك تفتقر إليها فعلا الدول إسلامية حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين: بنوك الادخار، أو صناديق الادخار كما يطلق عليها البعض، والتي تنتشر في كل مكان، وبوحدات صغيرة، وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد السواء.

حيث يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي تتواجد بها، بل والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتوظيف الأموال في المجالات التي تعود بالنفع على الأمة الإسلامية.

– **بنوك التجارة الإسلامية**: وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية، ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل الايجاري بين هذه الدول، كما وقيمة، بل أيضا لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.

بالإضافة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق، ومن ثم فإن إنشاء بنوك إسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تيسير إجراءات التعامل الدولي بين البنوك الإسلامية بعضها البعض وتحقيق مصالح المسلمين.

– **البنوك الإسلامية التجارية**: وهذه البنوك تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية.

3 – **وفقا لحجم النشاط**: ويتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا المعيار، وتقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي: [1]

أ–بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي، والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة، ويكون عملها منصبا وموجها أساسا لجمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثمارها وتوظيفها في المشروعات الكبرى.

ب–بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع قومي، تنتشر فروعها على مستوى الدولة، لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها، وتكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث عدد العملاء.

[1]– محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ج- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وهي تكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي، أو الدولي، وإن لديها من الإمكانات التي تؤهلها لتوجيه هذا الشوق، وتمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية.

4- وفقا للاستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا الأساس الاستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية:

- بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد، وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية.

- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها فإذا ما وجدت هذه النظام استجابة لدى جمهور العملاء، ونجحت في استقطاب جانب هام منها، واثبتت ربحيتها وكفاءتها.

- **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض استراتيجية الرشادة المصرفية التي تقوم على تقديم الخدمات.

5- وفقا للعملاء: حسب هذا الأساس تنقسم البنوك إلى نوعين هما:

أ- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدمات للأفراد سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أي عمليات الجملة، أو العمليات الصغرة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى بعمليات التجزئة.

ب- بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية العادية: لا تتعامل هذه البنوك مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين بل تقدم خدماتها إلى الدول الإسلامية من أجل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يدعم ويقدم خدماته إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارستها أعمالها. [1]

ثالثا- علاقة البنوك الإسلامية فيما بينها: في حال وجود أكثر من بنك إسلامي في النظام المصرفي الرأسمالي، فإن بعضا من المشكلات التي يعانيها البنك الإسلامي يمكن أن تجد

[1]- خبابه عبد الله، "**الاقتصاد المصرفي**"، بدون الطبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 245.

طريقها للحل، أو ان تكون أقل حدة، فعلى سبيل المثال يمكن التعاون بين البنوك الإسلامية فيما بينها في عدة أمور منها: [1]

- الاستثمار المشترك في المشروعات الكبيرة.
- تأسيس شركة تأمين إسلامية تعاونية لغاية التأمين على السلع والنقل والأصول الرأسمالية ذات العلاقة باستثمارات البنوك الإسلامية.
- تأسيس شركة ضمان الودائع الجارية لدى البنوك الإسلامية على أساس إسلامي تعاوني.
- التعامل فيما بينهم على أساس القرض الحسن، وبالتالي اعتبار كل منهم للآخر كملجأ أخير لاقتراض بدلا عن البنك المركزي.
- تنسيق وتوحيد نظم العمل والنماذج المصرفية والقواعد الخاصة بالأنشطة والأعمال المصرفية.
- الاشتراك في حملات نوعية لنشر فكرة التعامل المصرفي على الأسس الإسلامية.

[1]- محمد محمود العلجوني، "**البنوك الإسلامية**"، الطبعة 1، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 147.

المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أولا- الفروق الأساسية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من خلال الاطلاع على الخصائص العامة لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن الإشارة إلى الفروقات الأساسية التالية:

1- بالنسبة للرقابة الشرعية فإن النظام الأساسي في البنوك الإسلامية يقوم على وجود هيئة رقابة شرعية تقوم بتوجيه الإدارة وإبداء المشورة بالنسبة لمشروعية الأنشطة والمشاريع التي تعرض عليها، أما في البنوك التقليدية فلا يوجد فيها نظام رقابي شرعي لأن أصل التعامل مبني على تحقيق أكبر قدر من الفوائد، بغض النظر عن مشروعية المعاملات أو مطابقتها للضوابط الشرعية.

2- الحساب الجاري في البنك الإسلامي هو عقد القرض حسن، فالمودع مقرض والبنك مقترض ولذلك لا يوجد ربح للعميل المودع والبنك مطالب برد المال متى طلب العميل سحبه ولا يسمح بالسحب على المكشوف المبني على الفائدة المحمة شرعا، أما الحساب الجاري في البنوك التقليدية فيسمح أحيانا بالسحب على المكشوف أي على أساس سلفة يأخذها العميل عند حاجته للمال لأي غرض كان وهو قرض جر نفعا وهو محرم.

3- هنالك اختلاف من جانب بنود الميزانية سواء من جانب الموجودات أو جانب المطلوبات فالبنك الإسلامي يعتمد على علميات الاستثمار المباح شرعا، أما بنود الميزانية في البنك التقليدي فتعتمد على الإقراض والاقتراض، وهناك اختلاف من جانب حساب الأرباح والخسائر الذي يوضح أرباح البنك الإسلامي من الاستثمارات المباحة شرعا مثل المرابحة والمشاركة وغيرها أما حساب الأرباح والخسائر في البنك التقليدي فيحوي في الفوائد المستلمة والمدفوعة وصافي الفوائد على القروض الربوية والذي يمثل بالنسبة لهذه البنوك صافي ربح العمليات.

4- البنك الإسلامي يمكن ان يمنح القرض الحسن (بدون ربح) لمساعدة بعض العملاء الذين يحصلون على تسهيلات في حالة مواجهتهم مشاكل مالية في العمليات التي قام البنك بتمويلها كالمضاربة والمشاركة وغيرها، بينما لا يمنح البنك التقليدي القرض في أي حالة إلا بالفائدة دون مراعاة الظروف المالية التي قد يمر بها العميل. [1]

[1]- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "**المصارف الإسلامية الواقع والتحديات**"، ملتقى العربي الأول، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص ص 16- 17.

5- البنك الإسلامي يعتمد الصيغ الإسلامية في التمويل بديلا عن نظام متاجرة الديون والتربح من فروق أسعار الفائدة بين الإيداع والاقتراض كما هو الحال في البنك التقليدي.

6- فمن حيث الأهداف تتسع دائرة الأهداف البنك الإسلامي لتشمل إضافة إلى تعظيم ثروة الملاك تعظيم ثروة المودعين باعتبارهم مشاركين للبنك وكذلك الهدف الأساسي وهو محاربة الربا والاحتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية. [1]

ثانيا- التشابه بين المصارف التقليدية والإسلامية:

بالرغم من وجود الفروقات بين المصارف التقليدية والإسلامية في العديد من الجوانب، إلا انها تتشابه في بعض العمليات نذكر من أهمها:

1- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في خضوعها لرقابة البنك المركزي وهذا نظرا لمجموعة من الاعتبارات.

- **الاعتبار الأول**: إن البنوك لا تتعامل في أموالها فقط ولكن تتعامل في أموال الغير، إذ أن أموال الغير تشكل نسبة كبيرة من موارد البنك حيث ان موارده الذاتية رأس المال للبنك واحتياطاته وأرباحه غير الموزعة لا تمثل أكثر من 04% من مجموع موارد البنك ومن ثم فإن حقوق الغير تصل إلى 96% من إجمالي الموارد وبالتالي فإن حرص أصحاب رأس المال البنك مديره وعاملين به يكون موع رقابة خارجية للتأكد من سلامة تصرفاتهم.

- **الاعتبار الثاني**: اتباع أعمال البنوك وكبر حجمها ومعاملاتها ونموها بشكل مستمر قد يدفع بعض البنوك إلى الدخول في مجالات خطيرة وليس لها الدراية الكاملة بها، الأمر الذي يستوجب توفر رقابة خارجية إلى جانب الرقابة الداخلية تثبت فضلا عن الانتشار الجغرافي للبنوك وفروعها مع قلة أعداد رجال التفتيش الداخلي.

2- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في تقديم الخدمات البنكية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية نذكر منها ما يلي:

- **الحسابات الجارية مبنية على أساس القرض**: حيث يتعهد البنك برده دون زيادة أو نقصان وكذلك إصدار الشيكات.

- **استبدال المعاملات**: التي تقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبسعر يوم العقد.

[1] - منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

– تحصيل الأوراق التجارية لحساب الدائنين: مضمون عملية التحصيل أن العميل الدائن يطلب من البنك تحصيل حقوقه في الأوراق التجارية، فيطلب من البنك تطهير الورقة توكيليا ويقوم البنك بمطالبة المدين في الورقة المطلوبة تحصيل قيمتها لحساب العميل.[1]

3- كل منهما يهدف إلى تحقيق أرباح وعوائد تزيد عن النفقات والمصاريف التي يتكبدها من خلال ممارسة النشاط.

4- كل منهما يضع في أولوياته القضايا المتعلقة بالسيولة الربحية والمخاطرة عند ممارسته لأعماله ونشاطاته اليومية.

5- كلاهما لا يعطي أي مقابل لأصحاب الحسابات الجارية كونها تنحسب عند الطلب.

6- إن كلا من المصارف الإسلامية والتقليدية يهدفان إلى تحقيق الأرباح، مع ضرورة التوقف هنا، إن مثل هذا الإطلاق للفظ الربح لمصارف التقليدية حسبها يصرح به القائمون عليها لا يعد هكذا في المفهوم الواقعي لأن معظم ما تحققه المصارف التقليدية يشكل الفرق بين أسعار الفائدة المدفوعة، وأسعار الفائدة المقبوضة وهو الربا بلا شك في ظل الفقه الاقتصادي الإسلامي.[2]

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجدول التالي:

[1]- مطهري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]- سامر محمد حسن، "**مقارنة أداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي**"، ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 219، ص 24.

جدول (1-1): الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
النشأة	ظهرت نتيجة تطورات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية وكان الدافع الأساسي لها دينها.	ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة.
أساس التعامل	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات.	تقوم على أساس الفائدة المصرفية
الإيراد	تطبيق قاعدة الغنم بالغرم أي قبول الناتج، سواء كان ربحا	الإيراد المبني على أساس الفائدة المصرفية محدد ومتفق عليه مسبقا
أشكال التمويل	على أساس البيوع، الإجارة والمشاركة...الخ	على أساس الاقتراض في شكل قرض مباشر أو تسهيلات غير المباشرة.
التكافل الاجتماعي	في صورة تبرعات، وفرض حسن وزكاة	في صورة تبرعات.
الهيكل التنظيمي	- لا يوجد جاري مدين (إلا في ضيق الحدود وعلى سبيل الاستثناء) - قسم بيوع ومشاركات إجارة. - لجنة فتوى. - صندوق قرض حسن. - صندوق زكاة. - صندوق الفارمين.	قسم (إدارة) القروض والجاري مدين من أقوى الأقسام في المصرف.
التخصص	يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية.	قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصاد معين وقد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر.
النقود	وسيلة توسط في المبادلات ومقاييس للقيم (تجارة بالنقود).	سلعة يتم الإنجاز بها، ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة.

المصدر: محمد محمود العلجوني، "**البنوك الإسلامية**" طبعة 1، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 121- 122.

المبحث الثاني: المصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والخدمات التي تقدمها

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي تمارس أعمالها بما يتوافق مع المصادر والاستخدامات وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقد تمارس هذه المصارف بعض الخدمات المصرفية الإسلامية التي تعتبر الواجهة الرئيسية للمتعامل مع المصرف، ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد، وتبقى المصادر المحافظة على اموالهم وبوابة العبور للتفاعل في أنشطة المصرف المختلفة وسنتطرق في هذا المبحث عمن ما يلي:

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: استخدامات توظف الأموال طرق تمويل للبنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

أولا– مصادر الأموال الداخلية للمصارف الإسلامية

تشمل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية على حقوق المساهمين (رأس المال– الاحتياطات– الأرباح المرحلة والمخصصات) حيث تمثل المصادر الداخلية للأموال في غالبية البنوك الإسلامية بنسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال، وكذلك تختلف نسبة مصادر التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل من مصرف إلى مصرف آخر، ويمكن تقسيم المصادر الداخلية على النحو الآتي:[1]

1– حقوق المساهمين:

تتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحلة والمخصصات.

أ– رأس المال:

يشمل رأس المال البنوك الإسلامية للأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائها، وهي التي تلجأ إليها المصارف الإسلامية من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأموال الثابتة مما لا يمكن الاستفادة

[1]– يعرب محمود إبراهيم الجبوري، "**دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر وتوزيع، عمان– الأردن، 2014، ص ص 67-68-69.

منه بشكل كبير في التمويل، لذلك يعد رأس المال بالنسبة للمصارف بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المتوقعة التي يمكن حدوثها بالمستقبل.

ومما تجدر الإشارة إليه في رأس المال أن المساهمين في المصارف الإسلامية لا يشتركون في الإدارة ولا يضمنون أي التزام إلا بقدر أسهمهم والأموال التي قاموا بدفعها ملكا للشركة التي لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم.

ب– الاحتياطات: وهي التي بالأرباح المحتجزة من الأعوام السابقة وتقتطع من نصيب المساهمين، ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف، حيث توجد عدة أنوع من الاحتياطات يمكن بيانها على النحو الآتي:

ب–1– احتياطي قانون: وهي التي تتمثل بالمبالغ المتجمعة في هذا الحساب مما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة، وفقا لقانون للبنك الإسلامي الأردني لسنة 20% مما يقدر بـ 4.117.611 مليون دينار، أما البنك العربي الإسلامي الدولي فقد بلغ احتياطه القانوني لسنة 2010 مما يقدر بـ 8090.760 مليون دينار.

ب–2– احتياطي اختياري: وهي المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20 % خلال السنة والسنوات السابقة ويستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه على المساهمين.

ب–3–مخاطر مصرفية عامة: ويمثل هذا النوع احتياطي على ذمم البيوع المؤجلة وتمويلات المصرف الممولة من أموال المصرف الذاتية وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني دينار أردني فقد بلغت لسنة 2010 حوالي 100000 مليون دينار أردني.

وتعد الاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، ونظرا لحداثة نشأة المصارف الإسلامية فمازالت الاحتياطات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية.

ج– الأرباح المرحلة (المحتجزة): هي تلك المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة خلال السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها، وترحيلها إلى الدورات القادمة حيث يتم احتجاز نسبة الأرباح أو كلها وليست نصيب من أرباح المودعين يتم احتجازها بهدف إعادة

استخدامها وتوظيفها في مختلف أنشطة وعمليات البنك وتعتبر موردا من مواد المصرف الإسلامي.[1]

د- المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك تجديد او مقابلة النقص في قيمة الأصول، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص يعتبر عبئ يجب تحميله على لإيراد سواء تحققت الأرباح أو لم تتحقق.

ومن خلال ذلك يمكن أن نفرق بين نوعين من المخصصات هما مخصصات استهلاك (اندثار) الصول، ومخصص مقابل النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها، ومخصص هبوط الأوراق المالية، لأن المخصصات تمثل مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية ومن خلال فترة من التكوين المخصص من الفترة التي يستخدم في الغرض الذي أنشئ من اجله، وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص الاستهلاك (الأصول الثابتة)، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل. [2]

ثانيا- مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية:

البنك الإسلامي بحاجة إلى المصادر الخراجية لتغطية نشاطه، وهي تلك التي يتم الاعتماد فيها على أموال الآخرين من غير أصحاب المشروع المالكين له، وتحتل المصادر الخارجية أهمية كبيرة في عمل المصارف لأنها تمثل النسبة الأكبر في مواردها وفي موجوداتها وتشمل هيكل المصادر الخارجية في المصارف الإسلامية بما يلي:

1- حسابات الجارية (الودائع الجارية):

وتسمى أيضا الودائع تحت الطلب أو حسابات الائتمان، إذ تقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلى عملائها من الأفراد والشركات دون تقييد هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع وهي بدورها لا تشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر.[3]

---

[1]- جرودي رندة، "**أثر مخاطر السوق على أداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019- 2020، ص 12.

[2]- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3]- حيدر يونس الموسوي، "**المصارف الإسلامية أداءها المالي وأصارها في سوق الأوراق المالية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011/ ص ص 39- 41.

- لا تستحق هذه الودائع أية أرباح ولا تتحمل أي خسائر.
- يضمن البنك الإسلامي كامل قيمة الوديعة.
- يفوض المودع بنك بحرية التصرف بالوديعة مادام ضامنا لها.
- للمودع حرية سحب جزء أو كامل قيمة الوديعة متى شاء.
- للمودع حق استخدام هذا الحساب الجاري في تسوية التزاماته المادية.
- لا يجوز للمودع سحب مبالغ أكبر من قيمة رصيد الوديعة.

ويرجع أصل هذه الحسابات الجارية إلى خدمة العملاء الذين يقومون بأعمال اقتصادية وخدماتية متنوعة تحتاج إلى التعامل بالشيكات وإلى تسوية التزاماتهم المالية بطريقة مصرفية سريعة ومضمونة مع هذه الحسابات في حركة مستمرة وعلى درجة عالية من السيولة.

وتقوم المصارف الإسلامية أرصدة حسابات الجارية فضلا عن ضمانها وتكون عوائد هذه الحسابات خالصة للمصرف الإسلامي ولا يجوز دفع أي مبلغ يزيد عن أرصدة هذه الحسابات لأصحابها لأنها قرض، وأيهما قرض جر منفعة لصاحبة (المودع) فهو ربا، فضلا عن ذلك فإن المبلغ المودع في حساب الائتمان يصبح ملكا للمصرف، إذ تنتقل ملكية المال من المودع (المقترض) إلى المصرف الإسلامي، ويعد هذا المال دينا في ذمة المصرف نحو صاحب المال، وإذا حدثت خسارة فإن المصرف يتحملها بالكامل لأنه ضامن للمال الذي هو دين في ذمته للمودعين أما في حالة الربح فيحصل عله المصرف بالكامل وذلك استنادا إلى القاعدة الفقهية التي تنص "إن الخراج بالضمان" ويقصد بهذا القول إن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على يولده من منافع أو إيرادات.

2- حسابات الادخار (التوفير):

تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها، وتتضمن بصغر حجمها غالبا، كما يمنح لصاحبها دفتر توفير، ويمكن له سحبها في الوقت الذي يشاء وتدفع البنوك على هذه الحسابات عوائد بحسب الوديعة والمدة التي مكثتها بالبنك.

تستقبل البنوك الإسلامية أموال المودعين المدخرين وفق عقد مضاربة شرعي، أين يكون المدخر لصاحب رأس المال، والبنك الإسلامي هو المصارف وهي عادة ما تمثل مدخرات شريحة كبيرة من المجتمع والمتمثلة في القطاع العائلي وبالإضافة إلى صغر حجمها فإن حساباتها تتميز بفئة التقلبات نتيجة ميل الأفراد إلى ادخارها لتلبية الحاجات المستقبلية، وهو ما يجعل منها مصدر أموال مستقر لدى البنوك الإسلامية.

وهذا النوع من الحسابات لا يرتبط بمدة معينة، حيث أن المصرف لا يقوم باستثمار جميع المبالغ الموجعة فيه، إنما يحتفظ بجزء على شكل نقدي لواجه عمليات السحب المتوقعة منه، كما في الحسابات الجارية، أما الجزء المتبقي منه فيقوم باشتراكه في العمليات الاستثمارية قصيرة الأجل، وبالتالي فإن هذا النوع يجمع بين الودائع الاستثمارية والودائع الجارية.[1]

3- حسابات الاستثمار:

وهي حسابات يعطي أصحابها الحث للمصرف في استثمار الأموال إما على أساس مطلق أو على أساس مقيد، ففي حالة الأساس المقيد فإن أصحاب هذه الحسابات يخولون المصرف في استثمار الأموال على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار ويقيدون المصرف ببعض الشروط يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين، أو بكيفية معينية.[2]

هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه المواد للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم.

هذه الحسابات (الودائع) يفتحها البنك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم، فيقومون بتوقيع عقد مع البنك (نموذج فتح الحساب) مفاده أنهم يفوضون البنك الإسلامي بالعمل في اموالهم ضمن الشروط الشرعية، على أن يتم توزيع أرباح الاستثمار هذا المال بينهم وبين البنك الإسلامي بنسب الحسابات الاستثمارية، ما لم يقصر البنك أو يتعدى على المال، وهذا هو مقتضى عقد المضاربة.

وتعد حسابات الاستثمار أهم مصدر من مصادر الأموال في المصارف الإسلامية وتبلغ نسبتها في بعض المصارف الإسلامية الأردنية أكثر من 50% تقريبا من إجمالي مصادر الأموال.[3]

4- الصكوك الإسلامية (الاستثمار):

تعد الاستثمار أحد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وإن صكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة، وأن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (المصرف)، وقد تكون الصكوك

---

[1]- بوجلال أنفال، "**قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015- 2016، ص: 25.

[2]- إبراهيم الكراسنة، "**البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، الإمارات العربي المتحدة، 2013، رقم 24، ص 05.

[3]- حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

مطلقة ومقيدة ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتحكم قاعدة القيم بالغرم توزيع الأرباح صكوك الاستثمار في المصارف الإسلامية، ونجد أن صكوك الاستثمار هي بديل مناسب للسندات الربوية ولقد عقد المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام 1976م، ثم تبعثه محاولات عدة منها محاولة الدكتور سامي حمود في بحثه سندات المقارضة، الذي قدمه ضمن مشروع إنشاء المصرف الإسلامي الأردني عام 1978م، وكان المقصود من هذه المحاولات إيجاد البديل الإسلامي لسندات القرض التي تقوم على أساس الفائدة. [1]

وتأخذ صكوك الاستثمار ثلاثة أشكال:

أ- صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد: وبحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المفيدة، حيث يقوم المصرف باختيار أحد المشرعات التي يرغب في تمويلها، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع ويطردها للاكتتاب العام، ويتم تحديد مدة الصك طبقا للمدة التقديرية للمشروع، وبالتالي يتم توزيع جزء من العائد تحت الحساب كل ثلاثة أشهر او ستة أشهر، حتى انتهاء المشروع ويحصل المصرف على جزء من الربح، والإدارة تحدد نسبته مقدما الصك.

ب- صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين: ويحكم هذه الصكوك أيضا عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم المصرف باختبار أحد الأنشطة سواء كانت عقارية أو صناعية أو زراعية، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذه الأنشطة ويطرحها للاكتتاب العام، وبالتالي يتم توزيع جزء من العائد تحت الحساب كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، حتى انتهاء المشروع، ويحصل المصرف على جزء من الربح مقابل الإدارة وتحدد نسبته مقدما في الصك.

ج- صك الاستثمار العام: ويحكم هذا الصك عقد المضاربة المقيدة، ويعد هذا الصك أحد أدوات الإدخار الإسلامية، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة وغير محددة النوع النشاط، ثم تطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام يستحق الصك عائد كل ثلاثة أشهر كجزء من الأرباح تحت حساب التسوية النهائية وطبقا لما يظهره المركز المالي للمصرف الإسلامي، ويجعل المصرف على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

المطلب الثاني: الاستخدامات توظيف الأموال (طرق التمويل)

[1]- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 79.

هي عبارة عن عمليات ومجالات توظيف الأموال التي تجمعت لدى البنك من الودائع بأنواعها وتعرف الشريعة الإسلامية أساليب التمويل بالمشاركة والمضاربة والسلم والإجارة والاستصناع، حيث يشارك الأطراف المتعاقدين في المخاطرة وفي العائد، وهنا يتعين على البنوك الإسلامية ان تطبق أيضا نفس مبادئ هذه العقود في الربح والخسارة على علميات قروضهم، سيتم تناولها من خلال النقاط التالية:

أولا– طريقة التمويل بالمضاربة وشروطها وأشكالها:

تعريف التمويل بالمضاربة المضاربة: عقد مشاركة بين طرفين يقدم أحد الطراف رأس المال ويقدم الطرف الآخر جهده المتمثل في الإدارة والخبرة، ومن الناحية التقليدية فقد طبقت المضاربة على الأنشطة التجارية القصيرة الأمد، إذ يقدم صاحب رأس المال ما لديه مقابل حصوله على نسبة الربح محددة مسبقا، ويكون المقرض هو المالك الوحيد للمشروع، والمقترض هو المدير أثناء فترة حياة المشروع. ويجري الاشتراك في الأرباح بين المقرض والمقترض، وفي حالة التنفيذ الفعلي بالمقابل على نسبة من الأرباح تحدد مقدما، وليس كما هو الحال في البنوك التقليدية التي تحصل على عائد محدد مقابل القروض التي تقدمها إلى العملاء. [1]

2– شروط صحة المضاربة:

يجب أن تتوفر في عقد المضاربة بعض الشروط التي تتعلق براس المال والربح وتنفيذ العمل تتمثل فيما يلي: [2]

– أن يكون رأس المال من النقود.

– أن يكون رأس المال معلوما لكل من رب المال والمضارب من حيث القدر والجنس والصفة.

– أن يكون المال مسلما إلى المضارب وذلك لتمكينه من تحريكه وتثميره.

– تحديد نصيب كل من صاحب المال المضارب من الربح عند التعاقد على أن يكون نسبة مئوية، وليس مبلغ مقطوعا.

3– أشكال صيغ التمويل بالمضاربة:

للمضاربة شكلين تتمثل في: [3]

[1]– ضياء مجيد، "**البنوك الإسلامية**"، دار نشر مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 1998، ص 47.

[2]– محمود حسن صوان، "**أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 92.

[3]– قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أ- المضاربة المطلقة: هي أن دفع الشخص المال إلى آخر بدون تقيد بشيء، لا في تجارة معينة ولا في وقت معين ولا لشخص معين، أو هي أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله.

ب- المضاربة المقيدة: هي أن يدفع شخص إلى آخر مبلغا من المال مضاربة على أن يعمل بها في بلدة معينة أو في بضاعة معينة أو في وقت معين، أو لا يبيع ولا يشتري إلا من شخص معين، وهي لا تجوز عند المالكية والشافعية.

ثانيا- طريقة تمويل بالمشاركة وشروطها وأشكالها:

1- تعريف التمويل بالمشاركة: يعرف أحد الباحثين "المشاركة" بأنها: ما وقع فيه الاشتراك بمقتضى عقد بين اثنين أو أكثر على القيام بعمل أو نشاط استثماري وفق مقاصد الشرع الإسلامي، يشتركان فيه بأموالهما وجاههما، أو بالمال من أحد الطرفين والعمل من الطرف الأخر، وما ربحاه أو حصلاه من التمر والزرع، فبينهما على ما شرطاه، وما ماه فيحسب رأس المال إن كان من الجانبين أو بالمال من جانب، والعمل من الآخر.

والمشاركة تعتبر من أفضل أساليب التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية، حيث يقوم فيها العميل بالمشاركة بنسبة في رأس المال، والأمر الأساسي فيها أن العميل يقوم كذلك بالمشاركة بعمله وخبرته، أما النسبة المتبقية من رأس المال فيساهم بها البنك.

2- شروط صحة المشاركة: تتمثل الشروط الواجب توافرها في عقد المشاركة فيما يلي:[1]

- أن يكون رأس المال من النقود المتداولة التي تتمتع بالقبول العام، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك.
- أن يتم تقديم رأس المال من الأطراف، دون أن يكون دينا.
- يتم تحديد نصيب كل شريك في الربح على أن يكون جزءا مشاركا ولا يشترط تساوي حصة كل شريك من الربح أما الخسارة فتوزع حسب نسبة مشاركة كل شريك من رأس المال.
- أن يتم توزيع الربح بعد اقتطاع كافة المصاريف والتكاليف، اللازمة.

3- أشكال صيغ التمويل بالمشاركة: تأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة طرق لتنفيذها حسب الطبيعة التي تحكم العقد، وتتمثل فيما يلي:

أ- المشاركة الدائمة: يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة، من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح

[1]- ناصر الغريب، "**أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**"، الطبعة الأولى، دار للو، القاهرة، 1996، ص 161.

كل مشترك ممتلكا لحصة في رأس المال بصبغة دائمة ومستحقا لتصييه من الأرباح، وتستمر هذه المشاركة في الأصل إلى حين انتهاء الشركة ولكن يمكن لسبب أو لآخر أن يبيع أحد المشاركين حصته في رأس العديد من المشاريع فهي تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام نتائج المشروع حسبما يتفقان، كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولة العمل وإدارة الشركة على العميل الشريك مع المحافظة على حق الإدارة والرقابة والمتابعة.[1]

ب- المشاركة المنتهية بالتمليك: هي شركة يعطي المصرف فيها الحق للشريك أن يحل محله في الملكية دفعة واحدة، أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها في عقد مستقبل، فيكون المصرف قد استرجع رأسماله مع ما استحقه من أرباح المشاركة، ويصبح الشريك المالك الوحيد لهذه الشركة. [2]

ثالثا- طريقة التمويل بالمرابحة:

1- تعريفها:

يعرف التمويل بالمرابحة على أنه: "البيع بالثمن المشتري به أو تكلفتها على المشتري مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التكلفة".

ويعرف كذلك على أنها: "بيع يمثل الثمن الأول الذي قامت به السلعة في يد مالكها وزيادة ربح معلوم متفق عليه".

وفي المصارف الإسلامية تعني المرابحة اتفاق بين المصرف وأحد عملائه لبيع سلعة معينة، يقوم بمقتضاها المصرف بشراء سلعة معينة وبمواصفات محددة، ليعدي بيعها للعميل على أساس السعر الذي اشتراها به المصرف إليه هامش ربح يتفق عليه الطرفان:[3]

2- أركان وشروط التمويل بالمرابحة:

يتكون عقد المرابحة من ثلاثة أركان هي:

- الصيغة (الإيجاب أو القبول).
- طرفي العقد (البائع والمشتري).

ولصحة هذه الأركان يجب توفر مجموعة من الشروط:

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري، فإن لم يكن معلوما له كان العقد فاسدا.

---

[1]- خديجة خالدي، وعبد الرزاق بن حبيب، "**أساسيات العمل المصرفي**"، ط07، ديوان المطبوعات لجامعية، 2015، ص ص247- 248.

[2]- محمد عثمان بشير، "**المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**"، الطبعة 06، دار النفائس، الأردن، 2007، ص 334.

[3]- محمد كمال عطية، "**نظم محاسبة في الإسلام**"، ط2، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1989، ص 352.

– أن يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا كأن يشتري البضاعة بجنسها (ذهب مقابل ذهب) فلا يجوز بيعها بجنسها مرابحة، كما أنه لا يجوز بيع النقود مرابحة.

– بيان نفقات البائع على السلعة.

– أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيّلات والموزونات.

– أن يمتلك البائع السلعة بعقد صحيح قبل أن يبيعها إلى المشتري.

– تحديد مواصفات السلعة تحديدا كاملا ونافيا للجهالة والنزاع. [1]

3– أشكال طريقة التمويل بالمرابحة:

تتخذ المرابحة حالات مختلفة في العمل المصرفي الإسلامي ونميز في ذلك حالتين:

أ– بيع المرابحة أو الوكالة بالشراء بأجر: في مثل هذا النوع من البيوع يقوم العميل بتحديد مواصفات السلعة التي يرغب في الحصول عليها كما يحدد ثمنها مضافا إليها أجرا مهينا ويدفعها للبنك ويقدر البنك الأجر بمراعاة خبرته وأمانته.

ب– بيع المرابحة للأمر بالشراء: إن المرابحة المطبقة اليوم في البنوك الإسلامية والمسماة: ببيع المرابحة الأمر بالشراء أو لواعد بالشراء، أن يتقدم الراغب في شراء سلعة إلى المصرف، لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقدا، ولأن البائع لا يبيعها له إلى أجل، إما لعدم مزاولته للبيوع المؤجلة أو لعدم معرفته بالمشتري أو لحاجته إلى المال النقدي، فيشتريها المصرف بثمن نقدي ويبيعها إلى عملية بثمن مؤجل.

– كما توجد هناك حالات أخرى لتطبيق المرابحة في البنوك الإسلامية وذلك وفقا لإطار تطبيقها.

– حالة المرابحة الداخلية: حيث يشتري البنك السلعة من داخل البلد ويبيعها إلى عميل داخل نفس البلد.

– حالة المرابحة الخارجية: من خلال فتح اعتماد حيث يشتري البنك سلعة من خارج بلده مستخدم الاعتماد المستندي ويبيعها إلى عميل داخل البلد.

– حالة المرابحة الخراجية بواسطة وكيل المراسل: حيث يشتري البنك السلعة من الخارج ويبيعها في الخارج كذلك، وغالبا ما يتم ذلك في السوق الدولية. [2]

---

[1]– شفيقة بوزيد، "**التكامل بين التدقيق وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية**"، شهادة الماجستير، تخصص: دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 20.

[2]– قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 44– 45.

4- الإجراءات العملية لبيع المرابحة للآمر بالشراء:

- تقديم طلب بيع مرابحة للأمر بالشراء للبنك الإسلامي من قبل العميل يحدد فيه السلعة التي يرغب بشرائها من حيث النوع والصفة والكمية، وعادة ما يحتوي الطلب على معلومات أخرى مثل الثمن النقدي للبضاعة في السوق واسم الآمر بالشراء البنك.

- يقوم البنك الإسلامي بدراسة هذا الطلب والاستعلام عن العميل، يختلف دراسة الطلب من عميل لآخر حسب حجم التمويل وأهميته وطبيعة السلعة.

- في حالة موافقة البنك الإسلامي على اطلب يتم إبلاغ العميل بحيثيات الموافقة، فإن وافق يتم توقيع وعد بين الطرفين على أن يشتري البنك الإسلامي السلعة المطلوبة ويبيعها لآمر بالشراء بالشروط المتفق عليها.

- يبدأ البنك الإسلامي بإجراءات شراء البضاعة، وقد يقوم الآمر بالشراء أحيانا بتوجيه البنك للشراء من تاجر معين عن طريق إحضار فاتورة عرض من التاجر للبنك أو تسهيل اتصال البنك والتاجر ببعضهما، ولابد في هذه المرحلة من قيام البنك بإتمام عقد البيع مع التاجر بحيث تنتقل ملكية السلعة من البائع إلى البنك.

- يقوم البنك الإسلامي بإبلاغ عملية الآمر بالشراء بان البضاعة جاهزة للتسليم فيتم عقد البيع بين البنك والآمر بالشراء إضافة إلى توقيع أي مستندات أخرى لإثبات حقوق الطرفين مثل توقيع الكمبيالات والكشوف اللازمة.

- يقوم البنك بتسليم الآمر بالشراء السلعة حسب المواصفات التي تم الاتفاق عليها، وفي حالة مخالفتها للمواصفات يتحمل البنك كامل المسؤولية حتى في حالة الإلزام بالوعد. [1]

رابعا- طريقة التمويل بالاستصناع:

1- مفهومه:

يعرف الاستصناع بأنه: "عقد يتعهد بموجبه أحد الطراف بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات تم الانفاق بشأنها وتاريخ تسليم محددين، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع وإنشاء وتجميع أو تعليق، ولا يشترط في الاستصناع أن يقوم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه إذ بإمكانه أن يعهد بذلك العمل أو بجزء منه إلى جهات أخرى تنفذه تحت إشرافه ومسؤوليته".

وعليه تتكون عملية التمويل بالاستصناع من العناصر التالية:

[1]- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 137.

- العميل (المستصنع): وهو طالب الصنعة.
- المصرف (الصانع): وهو المسؤول عن تنفيذ الصنعة بالمواصفات المحددة.
- الثمن، وهو ما يدفعه العميل مقابل الحصول على الصنعة المطلوبة.
- السلعة (المصنوع): وهي الشيء المستصنع فيه محل العقد. [1]

2- شروط صحة صيغة التمويل بالاستصناع:

- بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجالا للاختلاف أو النزاع.

- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعا فمثلا استصناع طاولة بينما لا يجوز استصناع فاكهة معينة.

- أن لا يكون الشيء المطلوب صنعه مختصا بعقد آخر مشروع نصا كالسلم، فيبيح الفاكهة أو الحبوب مثلا قبل وجودها لا يجوز غلا تطبيق عقد السلم، وعقد السلم ثبت بنص: قطعي أما الاستصناع إذا احتاج تسليم المصنوع مصاريف النقل.

- يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع، اما إذا قدم هذه المواد المستصنع يصبح العقد إجارة لا استصناعا، فإذا أراد شخص استصناع قميص مثلا، فإن الخياط هو الذي سيأتي بالقماش وغيره من مستلزمات صناعة القميص في عقد الاستصناع، اما إذا جاء الشخص بقماش قميصه فيصبح الخياط أجيرا لا صناعا، ويكون العقد عقد إجارة.

3- الإجراءات العملية لتمويل الاستصناع:

يمكن منح تمويل الاستنصناع حسب الإجراءات التالية:

1- يقدم المتعامل طلبا للبنك الإسلامي يستصنع بموجبه سلعة محددة المواصفات حسب حاجته تماما.

2- يقوم قسم التمويل والاستثمار بدراسة الطلب حسب معايير التمويل بشكل عام وحسب سياسة البنك التمويلية ويقوم بالتوصية على طلب المتعامل بالموافقة أو الرفض.

3- في حال الموافقة يتم إبلاغها للمتعامل بالتفصيل، وبعد موافقته على ما جاء فيها يوقع الطرفان عقد استصناع يتم فيه تحديد المطلوب من البنك الإسلامي وتصنيعه بشكل واضح جدا كما يتم تحديد الثمن وكيفية الدفع.

[1]- محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص 147.

4- يقوم البنك الإسلامي عادة بالاتفاق مع صناع آخر في حالة استصناع الموازي ليقوم بتصنيع المطلوب وحسب المواصفات التي تم الاتفاق عليها مسبقا مع المتعامل. [1]

4- أنواع عقد الاستصناع:

ويتنوع عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي إلى نوعين:

أ- الاستصناع الموازي: في هذا النوع من الاستصناع، لا يباشر المصرف بذاته عملية القيام بتنفيذ الشيء المستصنع وإنما يباشره بواسطة غيره، فيعتمد إلى إحالة عملية التنفيذ على جهة مختصة، وتكون هذه الجهة المختصة مسؤولة عن حسن التنفيذ أمام المصرف كما أن المصرف يكون مسؤولا أمما العميل عن حسن التنفيذ.

ب- الاستصناع الأصلي: هو المعتاد والمتعارف عليه حيث يتم العقد بين المستصنع والصناع (هو من يلتزم ببيع المصنوع وتقديمه للعميل)، على عمل شيء بأوصاف محددة على شرط أن يتم في أجل محدد ومتفق عليه مسبقا.[2]

خامسا- طريقة التمويل بالسلم:

1- مفهومه: بيع السلم هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها، ولكلمة السلم أو السلف لهما معنى واحد وهو تقديم رأس المال أي دفع الثمن للسلعة فورا أو عاجلا وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين، ويعد بيع السلم عكس البيع بثمن مؤجل وقد عرفه الفقهاء بأن (بيع آجل بعاجل) وللسلم أركان ثلاثة وهي:

- **العاقدان:** ويشمل المشتري (المسلم) والبائع (المسلم إليه).
- **المعقود عليه:** ويشمل رأس مال السلم والمسلم فيه فالأول هو الثمن والثاني هو المبيع.
- **الصيغة:** وهو ما ينعقد به هذا العقد من كلام دال عليه. [3]

2- شروط صحة صيغة التمويل بالسلم: هناك شروط يجب توافرها في بيع السلم هي:

أ- شروط تتعلق برأس المال: وتتضمن:

- أن يكون رأس المال معلوم الجنس والقدر والنوع والصفات عند إبرام العقد.
- أن يسلم رأس المال في نجلس العقد.

ب- شروط تتعلق بالمسلم فيه (السلعة): وتتضمن:

- أن يكون من جنس المعلوم.

---

[1]- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2010، ص 218.

[3]- حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 52- 53.

- أن يكون دينا في ذمة المسلم إليه.
- أن يكون الأجل معلوما.
- أن يتم تحديد مكان التسليم.
- أن يكون معلوم النوع إذا كان للجنس الواحد أكثر من نوع.
- أن يكون معلوم المقدار بالكيل أو الوزن أو العد أو غيرها.

3- الخطوات العملية بيع السلم في البك الإسلامي:

أ- يتقدم المتعامل بطلب للحصول على تمويل بطريقة بيع السلم يحدد فيه اللعة التي سيبيعها للبنك، وثمن البيع، ووقت التسليم.

ب- يقوم البنك الإسلامي بدراسة الطلب من الناحية الائتمانية وضمن معايير التمويل والاستثمار المعروفة.

ج- يتم إبلاغ المتعامل بتفاصيل موافقة المصرف على طلبه، فإذا اتفق الطرفان يتم توقيع عقد البيع السلم الذي يجب أن يشتمل على الشروط الخاصة برأسمال السلم ومحل العقد.

د- يدفع البنك كامل الثمن المتفق عليه عند إبرام العقد، وذلك عن طريق فتح حاب للعميل وإيداع المبلغ في حسابه.

هـ- يقوم البنك باستلام البضاعة في الأجل المحدد بإحدى الطرق التالية:

- يستلم البنك الإسلامي السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها ولمعرفته.
- يوكل البنك البائع يبيع السلعة عند نظير أجر متفق عليه.
- توجيه البائع لتسليم اللعة إلى طرف ثالث مشتري بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها،

ومن الجدير بالذكر هنا أنه لا يحق للمشتري في السلم أن يقوم ببيع البضاعة قبل قبضها.[1]

سادسا- طريقة تمويل بالإجارة:

1- تعريف الإجارة:

لغة: الإجارة لغة مشتقة من الأجر وفعلها أجر أو الكراء على العمل.

أما تعريف الإجارة شرعا: هي عقد على المنافع بعوض أو تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض أو عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم.

وتعني الكلمات:

[1]- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 199.

مباحة: إباحة مطلقة بلا ضرورة، فما أبيح للضرورة يقدر بقدرها.

معلومة: كيوم أو شهر أو سنة.

من عين معلومة: مشاهدة بالعيان أو موصوفة في الذمة، كسكن هذه الدراسة أو دابة صفتها كذلك العمل أو الركوب سنة مثلا. [1]

– التأصيل الشرعي:

من الكتاب: قوله تعالى: ﴿**يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**﴾[2]

من السنة: قوله صلى الله عليه وسلم: «من استأجر أجيرا فليعلمه أجره».

2– شروط الإجارة:

يشترط في المنفعة المعقود على تأجيرها ما يلي: [3]

– أن تكون المنفعة مباحة شرعا.

– أن تكون معلومة عند التعاقد لتحقيق انتقاء الجهالة المفضية إلى نزاع.

– أن تكون المنفعة مقدورة التسليم، فلا تقع الإجارة على عين مرهونة عين لا يستطاع تسليمها.

– أن لا تكون المنفعة معينة بشكل يخل بالانتفاع أو يمنعه.

3– أنواع التأجير في البنوك الإسلامية:

تستخدم المصارف الإسلامية عقود التأجير لتمويل واستثمار الأموال المتاحة لتحقيق مزايا عديدة، وتستخدم أسلوبين من أساليب التأجير هما التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي.[4]

أ– التأجير التشغيلي: Operating lease

والذي يتمثل بشراء المصرف للأصل وتأجيره لجهات أخرى لتشغيلها أو الانتفاع بها لمدة محددة وبإيجار يتفق عليه، ويمتاز هذا النوع بقصر مدة العقد، ويغلب تطبيق هذا العقد على الآليات والمعدات والأجهزة، والتي تكون في تطور وتغير مستمر بسبب التقدم التكنولوجي المتواصل، كما يمتاز هذا النوع بأنه يعطي الممول فرصة إعادة تأجير الأصل، في حين يمنح المتمول فرصة تجديد الأصل عند انتهاء مدة العقد، ويبقى الممول ملتزما بثبات الصيانة والتأمين.

---

[1]– صادق راشد حسين الشمري، "**أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 142.

[2]– سورة القصص، الآية 26.

[3]– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[4]– منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ب- التأجير التمويلي: Linancial leasting

يمتاز هذا العقد بطول مدته، والتي عادة ما تقارب العمر الفني للأصل الرأسمالي محل العقد مما يحقق للممول فرصة استرداد قيمة الأصل، مع هامش ربح معقول عن طريق الدفعات الإيجارية، كما أن هذا العقد يتصف باتفاق أطرافه على عدم قابليته للإلغاء قبل انتهاء مدته المحددة في العقد، وغالبا لا يلتزم الممول تبيعات الصيانة والتأمين، في حين قد يتفق الطرفان على أن تؤول الملكية الأصل في نهاية مدة العقد للممول، وبالآلية التي يتم الاتفاق عليها، فإن هذا العقد ما يميزه عن العقد الإيجار العادي وعن عقد البيع العادي.

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية

تتمثل هذه الخدمات في ما يلي:

1- الاعتمادات المستندية: لم تفعل المصارف الإسلامية الاعتمادات المستندية التي تعتبر من أساسيات التجارة الخارجية، وإنما استعارت العمل بها من البنوك التجارية بعد ان خلصتها من الفوائد الربوية، وأبقتها على مجرد وكالة بأجرة إذا كان المستورد يملك مبلغ الاعتماد، أما إذا كان لا يملك المبلغ المحدد في الاعتماد، فيمكن أن تكون هذه العملية على أساس المرابحة للآمر بالشراء أو على أساس المشاركة.

2- خطابات الضمان: تقوم المصارف الإسلامية بإصدار خطابات الضمان لعملائها لأنها إما أن تكون كفالة أو وكالة، وهما جائزان في الفقه الإسلامي ما لم يصاحبهما ما يفسدهما، فخطاب الضمان جائز شرعا من حيث الإصدار، واختلفوا في أخذ المقابل على الضمان تبعا لاختلافهم في تكييفه، فقد رفضت معظم هيئات الفتوى الشرعية مبدأ أخذ البنك الإسلامي عوضا من تقديم هذه الخطابات، وبالتالي امتنعت بعض المصارف الإسلامية عن هذا النشاط مما أدى إلى استمرار اعتماد عملائها على البنوك التجارية في هذا المجال.

3- تحصيل الأوراق التجارية: الأوراق التجارية هي "صكوك ثابتة قابلة للتداول بطريقة التظهير أي توكيل المظهر إليه بقبض قيمة الورقة تمثل حقا نقديا، وتستحق الدفع بمجرد الإطلاع عليها أو بعد أجل قصير ويجرب العرف على قبولها كأداة للوفاء بدلا من النقود".[1]

تقوم البنوك الإسلامية بتحصيل الأوراق التجارية لصالح عملائها، وباعتبار أن هذا التحصيل هو من قبيل أعمال الوكالة الجائزة شرعا في الإسلام لأنه من أعمال الوكالة بأجر[2]،

[1]- محمد عثمان بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص 284، 298.

[2]- محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص 155.

ويتقاضى البنك عمولة عن تلك الخدمة، بحيث تكون على شكل مبلغ مقطوع ومحدد القيمة لكل وورقة، وبدون أن يرتبط المبلغ المقطوع بقيمة الورقة أو مدتها.

4- التحويلات المصرفية: يقصد بالتحويلات المصرفية "عملية أو أرصدة الحسابات من حساب إلى آخر، أو من بنك إلى آخر أو من بلد إلى آخر، وما يتتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى".

5- بيع وشراء العملات: تقوم البنوك الإسلامية بأعمال الصرف والتي تتمثل في استبدال عملة بعملة أخرى حسب أسعار الصرف السائدة في السوق، ويتم التعامل نقدا يدا بيد حيث يتم الدفع والقبض الفوري، وهذه الخدمة جائزة في إطار أحكام ومبادئ عقد الصرف الواردة في كتب الفقه الإسلامي والتي تتمثل في:

- شرط التقايض في الحال يدا بيد ولا يجوز التأخير لأحد البديلين.
- تحديد سعر الصرف وقت تنفيذ العملية.

ويستفيد البنك الإسلامي من عمليات الصرف على ربح يتمثل في فروق الأسعار وهذا الربح مشروع لأنها من أنواع البيوع غير المنهي عنها، فيجوز للبنك بيع عملة بعملة أخرى، ويشترط التسليم والاستلام الفوري، ولا يجوز أن يبيع ما لا يملك فعلا أو تكون العملية آجلة.

6- تأجير الخزائم الحديدية: للبنك الإسلامي ان يقوم بتأجير الخزائن الحديدية المعدة لحفظ الأمانات لمن يريد الانتفاع بها، فيلبي بذلك حاجة ملحة للعميل ويحقق مطالبه في ثقة وطمأنينة وسرية، مما يدفع العميل إلى الدخول في معاملات أخرى مع البنك، إضافة إلى ذلك فإن الأجر الذي يدفعه العميل يكون قليلا، وهذا ما يؤدي إلى القول بأن هذه المعاملة تبرز التعاون المطلوب بين البنك والعميل، وبناء على ذلك فإن إيجار الخزائن الحديدية على النحو المتبع في البنوك يكون جائزا شرعا.[1]

7- البطاقات المصرفية: تصدر المصارف الإسلامية البطاقات المصرفية، وتعتبر وسيلة للحصول على البضائع والخدمات فورا والدفع لاحقا.

ويتم استخدام هذه البطاقات فيكون لدى البنوك كمبيوترات متصلة بكمبيوتر مركزي للتعرف على البطاقة وسقفها وهي منتشرة في جميع أنحاء العالم.

[1]- هاجر سعدي، "**أثر دراسة الاقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامي**"، شهادة الماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1، 1 جويلية 2013، ص ص 16-17.

ويوقع العميل على الفواتير الخاصة بعملية شراء البضاعة أو تقديم الخدمة حيث يتم عند ذلك تسجيل عملية الدفع ويظهر على ورقة البيع معلومات البطاقة واسم البائع وعنوانه ومبلغ البيع ووقته ويتسلم حامل البطاقة نخة من ورقة البيع، ويرسل البائع النسخ الأخرى من أوراق البيع لمصدر البطاقة للحصول على الدفع.[1]

أنواع البطاقات المصرفية:

- البطاقات الخدمية (غير الإئتمانية).
- بطاقة الصراف الآلي ATM.
- بطاقة الخصم الفوري Debit cards
- بطاقة الاعتماد (الخصم الشهري) charge card
- بطاقة الائتمان credit card

[1]- حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص

المبحث الثالث: المخاطر والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لأموال لأنها تحفظها وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها، ولا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الذي يلعبه البنك الإسلامي في الخدمات والتمويل ومختلف النشاطات، إلا هذا النجاح لم يكتمل بعد ولم يأخذ مداه المأمول بسبب المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، بحيث تعتبر مخاطر السوق من أهم المخاطر التي تتعرض لها تلك الأدوات المالية، كما نجد أن البنوك الإسلامية تواجهها تحديات كثيرة فيما يخص الإدارة والتقنيات المخصصة للبنوك الإسلامية، فنجد بعض الاستراتيجيات في هذا الجانب كالبقاء والنمو التي تساعدها على الاستمرارية وتحقيق الربح.

حيث نستعرض في هذا المبحث إلى مخاطر الصيرفة الإسلامية من خلال المطلب الأول، أم المطلب الثاني التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية وأخيرا المطلب الثالث نتطرق لاستراتيجيات البقاء والنمو.

المطلب الأول: مخاطر الصيرفة الإسلامية

ومن الأس المنهجية التي قام عليها العمل المصرفي الإسلامي، مؤدى القواعد الفقهية "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان" وتؤكد هذه القواعد أهم سمة من سمات رأس المال في الإسلام، وهي الاستعداد لتحمل المخاطرة، غير أن هذه السمة لا تنفي بأي شكل من الأشكال أهمية البحث عن المخاطر التي تواجه الصيرفة الإسلامية من خلال ما يلي:

أولا– مخاطر مصادر الأموال:

حيث تتكون الأموال من حقوق الملكية، وودائع المتعاملين والمخصصات ومخاطرها كما يلي: [1]

1– حقوق الملكية: انخفاض ملاءمة رأس المال لدى البنك نتيجة تدني نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الموجودات، او إلى إجمالي الودائع، أو إلى الموجودات الخطرة المرجحة.

ويبب هذا الانخفاض ارتفاع مستوى المخاطر، التي تنجم عن عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

2– ودائع المتعاملين: شدة سيولة الودائع، والمتمثلة في زيادة الأهمية النسبية للحسابات الجارية التي تعتبر قروضا في ذمة البنك يجب ردها عند طلبها، وما يسببه ذلك من

[1]– محمد محمود المكاوي، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص ص 28– 29.

ممارسة هؤلاء لممارسات تضرب بالنشاط وتعيقه مثل اعتقاد هؤلاء أنه يمكن أن يقوموا بسحب ودائعهم متى شاءوا أو غير ذلك مما يعرض البنك لمخاطر السيولة.

3- المخصصات: ويتمثل وجه المخاطرة فيها بعدم كفاية المخصصات نتيجة تدني نسبة المخصصات إلى إجمالي الديون، أو نسبتها إلى الاستخدامات الخطرة، إذ يؤدي عدم الكتابة أن يلحق بالبنك جانبا من الخسارة ما لم تعطيه هذه المخصصات.

ثانيا- مخاطر العملاء:

هذه المخاطرة تعني مجموعة الأخطار التي تنشأ بسبب المتعامل نفسه، ومقوماته سواء نشأت بسبب عمدي، أو غير عمدي وترتبط هذه المخاطر بما يسمى بالجدارة التمويلية للمتعامل، والجدارة نوعان:

1- الجدارة الأخلاقية.

2- الجدارة الخاصة بالكفاءة الإدارية للأعمال والمشروعات.

ويتمخض عن عدم وجود هذه الجدارة المخاطر الأخلاقية، ومخاطر الكفاءة إذ تظهر على شكل معلومات خاطئة، وصلت البنك الإسلامي، وبناء عليها قد اتخذ قارا خاطئا بشأن منح المتعاملين التمويل المطلوب.

ثالثا- مخاطر السوق:

تتضمن مخاطر السوق ثلاثة محاور وهي: مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أعار الفائدة فيما يخص هذين النوعين من المخاطر، فهما غير موجودين في حالة التمويل الإسلامي، الذي يحرم المعاملات المستقبلية المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة، أما النوع الأخير من المخاطر فهو مخاطر تقلبات الأسعار تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية فيما يخص المعايير الخاصة بتلك المخاطر. [1]

رابعا- مخاطر السيولة: Risque Deliquidite

تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات التي حالت آجالها، وربما تكون هذه المخاطر نتيجة العصوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض مخاطر تمويل السيولة أو تعذر بيع الأصول، مخاطر تسيير الأصول، فقد يتسبب في هذا النوع من المخاطر من خلال اتباع سياسة

[1]- محمد محمود المكاوي، "**البنوك الإسلامية ومأزق بازل**"، دار الفكر والقانون المنصورة، برج آية، 2011، ص 30.

ائتمانية غير رشيدة أو لسوء تسيير الموارد المتوفرة لديها بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة.

خامسا– مخاطر التشغيل:

هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما بقصور أي منها، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسوب الآلي، أما المخاطر العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة وتنفيذ العمليات والخروج عن الحدود الموضوعية للسيطرة على التشغيل ونظرا للمشكلات التي تأتي من عدم الدقة في العمل المصرفي (المالي) وفي حفظ السجلات وتوقف الأنظمة وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، كما هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، المر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات.[1]

سادسا– مخاطر العائد:

إن بناء علاقة بين أصحاب الأموال والمصرف على أساس المضاربة يعطيهم عائدا متمثلا في نبة معينة من الأرباح التي تتحقق من المشروعات التي يمولها المصرف وبالمقابل لا يحصل هذا الأخير على فائدة سنوية من المستثمرين الذي يمولهم، وإنما يأخذ هو أيضا نصيبا من الأرباح التي تتحقق لهم وتؤدي هذه الوضعية إلى نتيجتين: [2]

– إما أن المشروعات الممولة تعطي الأرباح الضخمة، فإن المصرف يستفيد منها هو والمودعين عنده وإذا كانت الأرباح ضئيلة أو لم تنتج أي ربح، فإن المصرف ومودعوه لن يحصلوا على شيء.

– إما أن المشروعات الممولة تحقق خسارة ويتحمل كل مودع نصيبه من الخسارة، وهذه الوضعية إن كانت طبيعية في هذا النمط المصرفي يمكن التغلب على هذه المشكلة بحيث يجب:

[1]– عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 28- 27.

[2]– خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 279.

– القيام بدراسات فنية وتقنية وقانونية دقيقة للمشاريع قبل تمويلها على أن تأخذ هذه الدراسات بعين الاعتبار ملائمة طالب التمويل ثم الهدف من التمويل وإمكانياته لربحية وقدرته على تحقيقها.

– اعتماد المصارف الإسلامية على سياسات استثمارية قائمة على مبدأ التوزيع الجيد للمخاطر.

– يمكن للمصارف الإسلامية أن تتخذ إجراءات وقائية بتكوين حسابات احتياطي احترازية لتصغير الأثر السلبي على عوائد أصحاب حسابات الاستثمار في استثماراتهم، علما بأن الشريعة لا تجيز للمضارب تعويض أي خسارة كلية للمستثمر.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية عقبات وتحديات تعيق من تقدمها وإنجازاتها من أهمها:

أولا– التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية ضمن بيئتها الداخلية في ظل المتغيرات الدولية: وتتمثل فيما يلي: [1]

1– عدم وجود أدوات مالية إسلامية: من بين التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية عدم امتلاكها لأدوات مالية تمكنها من تحويل مواردها قصيرة الأجل إلى استثمارات وقت الحاجة، فمعظم الأدوات في الوقت نفسه بقدرتها على تسيير هذه الاستثمارات وقت الحاجة، فمعظم الأدوات المالية التي تستخدمها البنوك الإسلامية عبارة عن ودائع بمختلف أنواعها، وخصوصا ودائع التوفير والودائع الاستثمارية والودائع الجارية بالإضافة إلى صيغ الاستثمارية والتمويلية الإسلامية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية.

إلا أن عدم وجود ادوات مالية ملائمة لعمل البنك الإسلامي يفرض على البنوك الإسلامية تفضيل المشروعات والاستثمارات القصيرة الأجل على الاستثمارات ذات الأجل الطويل، ويظهر ذلك من خلال تفضيلها لصيغة المرابحة على بقية الأدوات الاستثمارية.

2– عدم كفاءة العاملين في البنك في جانبيه الشرعي والمصرفي: تمثل البنوك نظاما مصرفيا جديدا له طبيعة خاصة، ومن ثم فإنه يتطلب مواصفات خاصة التي يلزم أن تتوفر في العالمين في هذا المجال، ونظرا لعدم وجود العاملين المؤهلين والمدربين بالبنوك الإسلامية اضطرت إلى اللجوء إلى العمالة المؤهلة والمتخصصة بالصيرفة التقليدية، فلقد أدى نقص الخبراء المتخصصين فالبنوك الإسلامية غلى ضعف الجهاز الإداري فيها، وعدم قدرتها على ابتكار

[1]– عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، "**التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة**"، العدد 01، جامعة حيبة لن بوعلي، الشلف، 2019، ص ص 92– 96.

أدوات مالية إسلامية، ونتج عن نقص الخبراء المتخصصين لدى البنوك الإسلامية إلى تفضيلها صيغة المرابحة على بقية الصيغ الاستثمارية.

3- تعدد فتاوى هيئة الرقابة الشرعية: بالرغم من أهمية هيئة الرقابة الشرعية في كل بنك إسلامي إلا أنه قد تؤدي إلى عرقلة مسيرته وتعيق تقدمه وذلك من خلال تعدد الآراء الفقهية فأحيانا تصدر هيئة الرقابة الشرعية في أحد البنوك الإسلامية حكما بشرعية النشاط، في ذات الوقت تصدر هيئة رقابة شرعية أخرى في بنك آخر حكما يخالف الحكم السابق على النشاط المصرفي نفسه مما يؤدي إلى حدوث اضطراب في الأحكام والفتاوى وقلق لدى المسؤولين وإدارة البنك بخصوص هذه النشاطات المصرفية، كذلك اهتزاز ثقة العملاء بشرعية هذه البنوك.

4- الثورة التكنولوجية:

- الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الالكترونية، وهذا في غياب أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية.

- اختراق الأنظمة المصرفية من قبل أشخاص خارجين غير مرخص لهم، بهدف العبث والرقة أو التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء.

- على البنوك الإسلامية ان تولي موضوع العولمة المالية ما يستحقه من الدراسة حتى تكون على علم بما يجري في الساحة المصرفية العالمية بحيث تكون قادرة على رسم سياستها واستراتيجياتها المستقبلية.

- لابد من إدراك هذه البنوك للمشاكل والمعوقات التي قد تعارض طريقتها كالبنوك الإسلامية حديثة النشأة، سواء تلك المرتبطة بأعمالها وأنشطتها.

ثانيا- التحديات الخارجية:

ونوجزها فيما يلي: [1]

1- خضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها سواء على المستويات المحلية أو على المستويات الدولية: مع وجود بعض الدول التي غيرت أنظمتها المصرفية بالكامل إلى نظام إسلامي بحت، على غرار باكستان والسودان...ووجود البعض الآخر الذي يحاول التكيف بين النظامين ومعاملة البنوك الإسلامية معاملة خاصة كالسعودية وماليزيا...إلا أن أغلبية الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تتواجد بها المؤسسات المالية

[1]- بن إبراهيم الغالي، "**أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**"، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 46-49.

الإسلامية تلزم سلطتها الرقابية والتنفيذية للبنوك الإسلامية بالمعايير والضوابط المالية نفسها التي تطبقها على البنوك التقليدية.

– هذه الأوضاع القانونية والتشريعية تضطر البنوك الإسلامية– بسبب عدم الاستفادة من تسهيلات البنك المركزي كملجأ أخير إلى ما يلي:

– جعل مدة التمويل لعملائها قصيرة الأجل أو متوسطة.

– الاحتفاظ بسيولة مرتفعة لمواجهة أي طارئ قد يحصل، مما يعيق استثمار الأموال ويخفض عوائد المودعين.

– اعتماد البنك الإسلامي على تدفق الودائع عند اتخاذه خطة توزيع وتنويع الاستثمارات وتحديد مدة التمويل اللازمة.

– توجيه أغلب استثمارات إلى المرابحة بدل توجيهها إلى المساهمات والمشاركات.

2– المنافسة الكبيرة من البنوك التقليدية: تواجه البنوك الإسلامية زيادة مستمرة في المنافسة، ليس فقط فيما يخص مستوى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها، وإنما في اقتحام البنوك التقليدية وسوق الخدمات المصرفية الإسلامية، وفي حقيقة الأمر فإنه يمكن النظر لهذه النقطة – المنافسة– من زاويتين متعاكستين، فمن جهة ويمكن القول بأنها (المنافسة) إيجابية، لأنه ببساطة قد تمكن البنوك الإسلامية من تحسين جودة الخدمات القائمة، وابتكار صيغ ومنتجات مالية جديدة غير ربوية، مما قد يساهم في رقي العمل المصرفي الإسلامي، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون سلبية على المصارف الإسلامية، نظرا لافتقارها للخبرة الكافية وحداثة نشأتها، أضف إلى ذلك الغموض الذي يشوب بعض أنشطتها والصيغ التي تتعامل بها مقارنة بالبنوك التقليدية التي تتوفر على خبرة كافية للتنويع والابتكار، مما يعرض البنوك الإسلامية إلى منافسة غير متكافئة.

3– شراسة الإعلام المضاد: تتعرض البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى هجمات إعلامية شرسة، الاتهامات والانتقادات اللاذعة لهذه المصارف والعاملين فيها، والسعي إلى التشكيك في طرق وأساليب التعامل الشرعي التي تتبناها، لإيهام خاصة الشعوب الإسلامية، بانه لا فرق بين التعامل بالربا والتعامل الشرعي بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية، مستغلين بذلك عدم الدراية التامة للمتعاملين الإسلاميين بمضمون وأهمية العمل المصرفي الإسلامي.

4– العولمة: تسعى العولمة الاقتصادية والمالية بمتغيراتها على الصناعة المصرفية، سواء كانت إسلامية أو تقليدية، إلى إلغاء كل القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وتسعى غلى انفتاح أكبر للأسواق المالية، وجعل النظام المالي والنقدي الدولي أكثر مرونة واستجابة

للتغيرات الحديثة، مما يحدث ارتبطا وتكاملا واسعا للأسواق العالمية التي تتقارب بسرعة لتتلاقى في سوق واحدة، والانفتاح على الأسواق العالمية يتيح فرصا وتحديات على العمل المصرفي بصفة عامة، وعلى البنوك الإسلامية بصفة خاصة.

أما الفرص، فتمكن في أن العولمة تعلم على جذب رؤوس الأموال والسماح بانتقال الكفاءات البشرية، والحصول على التكنلوجيا المتقدمة.

أما بخصوص التحديات، فتكمن في أن العولمة تشكل حاجزا منيعا ضد تقدم البنوك الإسلامية، التي تفتقر إلى آليات وأدوات حقيقية لمواجهتها.

5- الافتقار إلى أسواق مالية ثانوية إسلامية: إن البنوك الإسلامية تفتقر إلى عدم وجود أسواق المالية ثانوية التي تتداول الأدوات المالية الإسلامية خاصة انه لا يمكن لها (البنوك الإسلامية) اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية أو المؤسسات المصرفية التقليدية في حال نقص السيولة أو الرغبة في توظيف فائض السيولة لديها، لاختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

- وهناك تحديات أخرى تتمثل فيما يلي: [1]

- اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO)، ومواجهة العولمة في بيئة تعارض الإسلام في مفاهيمه.

- عدم وجود التشريعات والقوانين الموحدة التي تحدد أطر تنظيم تعاملات المصارف الإسلامية يجعلها غير خاضعة فعليا لنمط ثابت من الرقابة الشرعية المتخصصة.

- نشر الوعي الإسلامي برسالة المصارفة الإسلامية بين جمهور الناس والمتمثلة في تصفية وتنقية والتعاملات المصرفية من كل ما هو مخالف ومغاير ومناقض لأحكام الشريعة الإسلامية.

- البحث عن الكوادر المصرفية المحترفة في مجال العمل الإسلامي وما يتبع ذلك من علميات التدريب والتأهيل.

- استحداث نظام محاسبي إسلامي موحد على مستوى العالم للمصارف الإسلامية وتوفير المساندة والمؤازرة اللازمة من قبل المصارف المركزية لها.

[1]- محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، "**المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**"، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص 33- 34.

– تطوير وتحديث مستمر للعمليات، بما يلي احتياجات العملاء بالشكل الذي لا يتنافى ويتعارض مع فقه وأصول التعاملات المالية والمصرفية في الشريعة الإسلامية.

– وجود ثروة كبيرة في التمويل الإسلامي، وعدم وجود منافذ وأدوات استثمارية قليلة ونقص في الأدوات قصيرة الأجل.

– عدم نجاح كامل للمنتجات الإسلامية.

– مخاطر تشغيلية متضاربة بين المنتجات ومتطلبات المجالس الشرعية.

– فجوة في التحوط مقابل المنتجات المعروضة.

– التزامات محدودة في المعايير المالية، إن مان ناحية معايير محابة دولية، أو معايير الحوكمة الإدارية.

– صعوبة في الرقابة الاحترازية لمختلف المخاطر وبالأخص مخاطر القطع للعملات الأجنبية.

المطلب الثالث: استراتيجيات البقاء والنمو للمصارف الإسلامية

أولا– استراتيجيات البقاء للمصارف الإسلامية:

يحتاج الجهاز المصرفي الإسلامي إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة التحديات التي فرضت عليه من خلال التطورات الاقتصادية والمالية في الساحة الدولية، وكان من أبرزها العولمة المالية والاتفاقيات التي لا تصب في مصلحة المصارف العربية بشكل عام والمصارف الإسلامية على وجه التحديد. وأن تبني مثل هذه الاستراتيجيات من شانه زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الإسلامي من خلال آليات وخطط مدروسة.

واستراتيجيات البقاء المقصود بها تلك الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها المصارف الإسلامية للبقاء والاستمرارية بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على التنافس والتطور مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية. فضلا عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية للمصارف الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات وهي: [1]

1– إستراتيجية تقييم الأداء: إذ يعد تقييم الأداء امتدادا متطورا للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث، إذ يبين هذا البعد مدى الفاعلية والكفاءة إذ يتعلق الأول بمدى تحقيق الأهداف المرسومة، أما الجانب الثاني فيبين مدى حسن استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف المرسومة، إن الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو تحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي الإسلامي وضمان

[1]– حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 119– 120– 121– 122.

حسن استخدام الموارد المتاحة وإدارتها وتجنب الأسباب التي تعيق الفاعلية المصرفية وتحقيق الأهداف وعدم كفاية رأس المال، ويتلخص تقييم الأداء في مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المتحققة للنشاط بأهداف ذلك النشاط بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى فاعلية أداء النشاط، كذلك تقاس عليه وتقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته. ولذا فإن إستراتيجية تقييم الأداء في المصارف الإسلامية يجب أن تنال الاهتمام الواجب، بحيث يمثل مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة معياراً اساسياً لتقييم أداء الإدارة وتحديد مدى استمراريتها وتطورها.

– إستراتيجية التثبيت Consolidation strategy: وهي إستراتيجية تهتم بحماية المركز التنافسي للمصرف الإسلامي وتقويته ضمن أسواقها الحالية والخدمات التي تقدمها حاليا، وتتطلب عملية التثبيت زيادة الكفاءة التشغيلية والتأكيد على العناصر الأساسية للتميز، ومن ثم تستطيع المصارف الإسلامية خلق ميزة تنافسية مع المصارف التقليدية.

– إستراتيجية الكلفة Cost strategy : التنافسي للمصارف الإسلامية عن طريق تحقيق نسب عوائد المساهمين والمودعين أعلى مما هي عليه الآن، وتعد من أفضل الطرائق لتحقيق ذلك هو تخفيض التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي في سبيل تقديم خدماته المختلفة، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة هامش الربح بالنسبة للمساهمين والمودعين ومما تقدم واستناداً إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف الإسلامية من مزاحمة المصارف التقليدية لها بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي فيها، إلى اتجاهات العولمة المالية وتحرير الخدمات المصرفية. فأن أعمال المصارف الإسلامية إن لم تكن متميزة قدر تعلق الأمر بكفاءة الأداء فإنها ستفقد كثيراً من المودعين والعملاء. ومن ثم يجب تعزيز كفاءتها، وهذا لا يتم إلا من خلال التعاون فيما بينها لتطوير نظم العمل والسعي إلى زيادة القدرة التنافسية أمام التحديات القائمة والمستقبلية، وزيادة عمليات البحث والتطوير وعمل دراسات مستفيضة للنهوض بواقع هذه المصارف، بحيث تتمكن من توزيع عائد على المودعين المستثمرين لا يقل عن منافساتها من المصارف التقليدية. بل يجب السعي إلى جعل العائد أعلى من ذلك المستوى لتغطية المخاطر التي يتعرض لها المودعون على أساس القراض المشاركة في الأرباح والخسائر.

ثانيا– استراتيجية النمو:

تعني استراتيجية النمو التوجه نحو الكبر والتوسع، مقارنة بالوضع الحالي للمنظمة وليس ضروريا أن يكون الكبر أو التوسع في جميع مجالات العمل أو الإنتاج بالمنظمة، حيث أنه يقتصر

على أنشطة معينة دون الأخرى، ولكن المحصلة النهائية تكون في تحين الأوضاع كما هي علمية من حيث زيادة الإيرادات، أو زيادة إعداد المستفيدين من خدمات المنظمة، يمكن أن يتحقق نمو المنظمة من خلال العديد من الاستراتيجيات الفرعية للنمو من أهمها: [1]

1- استراتيجية التركيز: ويقصد بهذا المدخل للنمور تركيز موارد المنظمة لتقديم خدمة محددة أو مجموعة محدودة من الخدمات أو للتعامل مع فئة محددة من المستفيدين بالخدمات، أو لتقديم خدماتها في منطقة جغرافية معينة، وبالنسبة للشركات الصناعية والتجارية فإن استراتيجية التركيز تعني تركيز الموارد في إنتاج وتسويق منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات.

أ- أمثلة لاستراتيجية التركيز:

- منظمة حكومية عربية تعمل في مجال جمع وتوزيع الزكاة والتبرعات واعتمدت سياسة التركيز في تنمية إيراداتها من خلال:

- التركيز على تنمية المتبرعين الدائمين من الموظفين، عن طريق الاستقطاعات الشهرية من رواتبهم لحساب المنظمة.

- التركيز على شريحة كبار المتبرعين من الشيوخ والأمراء ورجال الأعمال.

- وبطبيعة الحال فإن استراتيجية التركيز تحقق النتائج المرجوة منها بكفاءة متى توافرت الظروف اللازمة لنجاحها، ومن أهمها ما يلي:

- عندما تمتلك المنظمة من الإمكانات والقدرات ما يضمن لها التميز أو التفوق على غيرها من المنظمات المماثلة.

- عندما يحتوي السوق على مجالات أو تقسيمات متنوعة ومختلفة، بما يسمح للمنظمة باختيار مجال معين يتلاءم مع الموارد والإمكانيات المتاحة لديها.

- عندما تكون احتمالات نمو الطلب على المنتج أو الخدمة مجال التركيز عالية.

- عندما تستطيع المنظمة التكيف بسهولة مع التغيرات التي تحدث في مجال تركيزها.

2- استراتيجية التكامل:

برغم أن استراتيجية التكامل تستخدم في الكثير من المنظمات الحكومية الخدمية في شكل اندماجات بين هذه المنظمات وزارة التربية ووزارة التعليم العالي معا في وزارة التعليم، ووزارة الزراعة مع الثروة السمكية، ووزارة التخطيط مع المجلس الأعلى للتخطيط، ووازرة الكهرباء مه

[1]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "**قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2009، ص ص 66-69.

وزارة الموارد المائية، ووزارة النفط والثروات المعدنية...إلخ، فإن هذه الاستراتيجية تظهر بشكل أكثر وضوحا في المنظمات التجارية والصناعية، وهناك نوعان من التكامل هما:

أ- التكامل الرأسي: يقصد به دخول المنظمة في مجالات أعمال ضرورة لتصنيع أو توزيع (تقديم) منتجاتها أو خدماتها.

ب- التكامل الأفقي: يقضي به دخول المنظمة في مجالات جديدة من نفس نوع النشاط ولكنها أكثر اتساعا من حيث أنواع المنتجات أو الخدمات، والتكامل الأفقي بهذا المفهوم يعتبر أحد أساليب التنويع.

والتكامل الرأسي، بمعنى دخول المنظمة في أنشطة سابقة أو لاحقة لنشاطها الأساسي، لا يكون مبررا ما لم يؤد إلى تخفيض في التكاليف ويمكننا التمييز بين نوعين من التكامل الرأسي هما:

ج- التكامل الأمامي: يقصد به دخول المنظمة للعمل في الأنشطة التي تلي نشاطها الأساسي بهدف تخفيض التكلفة، أو تحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالمنظمات الأخرى.

- التكامل الخلفي: يقصد به دخول المنظمة في مجال الأنشطة التي تسبق نشاطها الأساسي وهو عكس التكامل الأمامي، وتلجأ إليه بعض المنظمات لنفس أسباب اللجوء إلى التكامل الرأسي.

3- استراتيجية التنويع:

يقصد باستراتيجية التنويع التوسع أو النمو في أعمال المنظمة من خلال إضافة منتجات او خدمات جديدة، أو البحث عن مجالات استثمار جديدة، أو جذب فئات جديدة من العملاء أو المستفيدين بخدمات المنظمة وهناك نوعان من التنويع هما:

أ- التنويع المرتبط ويسمى أحيانا التنويع المتمركز: ويقصد به إضافة منتجات أو خدمات ذات صلة بما تقدمه المنظمة حاليا، وقد تأخذ هذه الصلة شكل التشابه في التقنيات المستخدمة أو ادوات تقديم الخدمة أو المهارات الإدارية او منافذ التوزيع في المنظمات التجارية.

ب- التنويع غير المترابط ويسمى أحيانا التنويع المختلط: ويقصد به دخول المنظمة في أنشطة لا ترتبط بأنشطتها الحالية، وعلى سبيل المثال قد تقرر إحدى الشركات التي تتوافر بها سيولة نقدية الدخول في مجالات استثمار صناعية أو عقارية أو تجارية لا صلة لها بالنشاط الأساسي للشركة، وفي معظم الأحيان يكون الدافع الأساسي لاتباع استراتيجية التنويع المختلط هو تحقيق معدلات عالية من العائد على الاستثمار أو زيادة الأرباح.

4- أدوات وأساليب تحقيق النمو:

تبين لنا من المناقشة السابقة لاستراتيجية النمو أن هناك عددا من البدائل الاستراتيجية هي التركيز والتكامل والتنويع، وقد يبدو التساؤل الآن حول الأدوات أو الأساليب المتاحة لتحقيق هذه الاستراتيجيات.

وفي حقيقة الأمر يوجد عدد من الأساليب او المداخل الاستراتيجية لتحقيق النمو، وبرغم تعدد المسميات التي تستخدم في وصف هذه الأساليب فإنها في واقع الأمر تدور حول ثلاثة محاور أساسية وهي: الاندماج والشراء والشراكة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة للبنوك الإسلامية من نشأة تعاريف، وكذا خصائص والأهداف التي تهدف إليها البنوك الإسلامية كما تعرضنا إلى الفروقات ما بين البنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك المصادر واستخدامات أموال المصرف في المبحث الثاني، كما تطرقنا في المبحث الثالث والأخير فيه التحديات والمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.

وفي هذا الإطار المصرف الإسلامي يعتبر أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد بطريقة شرعية، مع الإبقاء على دور الوسيط المالي من جهة ويحقق الربح الحقيقي من جهة أخرى، ولابد من توافر المعلومات لعملاء المصرف الإسلامي والمساهمين والجهات التي تعمل في مجال تقييم المعلومات ومخاطرها، وهي أساس الممارسات المثلى في مجال العمل ليصبح لدى المؤسسات المالية الإسلامية منظومة إدارية خاصة يقيم الأداء من خلالها.

واصبح من الضروري استخدام أهم الإجراءات واستراتيجيات تقييم الأداء من أجل ضمان النمو واستمرار المصرف الذي يهدف إلى التعرف على مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف التي أنشأت المصارف من أجلها، ضمن المحيط المليء بالتحديات ومن أجل أن تنقل بمستوى عملها وأدائها على المستوى الذي يؤهلها إلى الحسن وتحقيق الربح الأمثل.

الفصل الثاني

الإيطار النظري لأداء البنكي

تمهيد:

إن البنوك على اختلاف أنواعها تعمل في سوق تنافسية، لذلك فإنها تحاول أن تحصل على أكبر حصة ممكنة في هذا السوق عن طريق تقديم أفضل الخدمات والاستعمال الجيد للأموال المتاحة لديها، فيجب على البنوك أن تمارس تخطيط أنشطتها والمهام الضرورية التي توصلها إلى تحقيق أهدافها الموسومة، وتقييم الإمكانيات التي تمتلكها من اجل الظهور في أفضل صورة ممكنة.

يعتبر الأداء بمثابة المرآة العاكسة لمدى معرفة الغايات والدراسات التي ركزت عليها المصارف على الموارد وتحقيق العوائد القصوى منها، واستمرار نموه وتطوره ويستغل الاستغلال الأمثل، فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهدافها والتعرف على اتجاهات الأداء فيهت، مما يؤدي أساسا لتحديد أعمالها ونجاحها، ويعتبر من المواضيع الهامة والخاصة في مجال العمل المصرفي الذي يحتاج دائما إلى معرفة الوضع الراهن للبنوك حيث يساعدها على الاستمرار في العمل ويجنبها الكثير من المخاطر، ويجد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يؤدي إلى تحين مستوى الأداء فيه. من أجل الإلمام بمختلف الجوانب هذا الفصل تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الأداء حيث ندرج فيه المفاهيم وأنواعه أما المبحث الثاني فسنحاول تحديد تعريف مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي، ثم ننتقل إلى المبحث الثالث لدراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء

يمثل الأداء قضية رئيسية في بحوث التسيير، وذلك أنه ليس فقط أداة من أدوات المراقبة، وإنما أداة لقيادة المؤسسة، ولذلك كان هدف الكثير من الدراسات التعريف بالأداء وأبعاده، إن الأداء مفهوم صعب ومعقد ولفترة طويلة من الزمن ظل محصورا في تعظيم ثروة المساهمين، أي تحقيق قيمة مرضية.

ومع السنوات الأخيرة اتسع مجال الأداء وذلك للأخذ بعين الاعتبار مسؤولية اتجاه كافة الأطراف الفاعلة من أصحاب المصالح والتي تلعب دورا حساما، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على أداء المؤسسة: العمال، الموردون، المقرضون، الجمعيات، النقابات، البيئة...الخ، وبالتالي تعددت أبعاد الأداء وتجاوزت البعد المالي إلى البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي...الخ.

سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب على التالي:

المطلب الأول: مفهوم الأداء.

المطلب الثاني: ميادين الأداء وأبعاده.

المطلب الثالث: قياس الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

أولا– التطور التاريخي للأداء:

يتسم مفهوم الأداء بالديناميكية وعدم السكونية في محتواه المعرفي، حيث أنه مر بمجموعة من المراحل ليصل إلى مفهومه المعاصر، ويرجع المؤرخون أصل ومنشأ الأداء إلى الحضارات القديمة من البابليين والفراعنة وقدامى الصينيين، فقد اهتم هؤلاء بتقدير نجلة الدونم[1] الواحدة من الحاصلات الزراعية وفق العديد من المؤشرات كوفرة المياه وخصوبة التربة والوقت المستغرق في الإنجاز من طرف الفلاحين. [2]

وقد حاول بعد ذلك عدة مفكرين قياس الأداء وإعطائه مفهوما جديدا، ومن أهم تلك المحاولات ما قام به تايلور بما يعرف بدراسة الحركة والزمن، وهي دراسة دقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، وقد توصل إلى وجود مجموعة من تفاصيل الحركات التي تشترك فيها العمليات، بحيث إذا أمكن

[1]– الدونم: وحدة قياس لمساحة الأرض، استعملت في الإمبراطورية العثمانية وبقيت على هذا الحال إلى يومنا هذا، لكن تختلف مساحة هذه الوحدة من مكان إلى آخر، وقد تم تحديدها بـ 1000 متر مربع، أنظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/dunam.

[2]– بوجلال أنفال، مرجع سبق ذكره، ص ص 73– 74.

مشاهدة كل هذه الحركات ودراسة الزمن المستغرق، فمن الممكن اعتبار النتيجة وحدة يستفاد زمنها في العمليات المشابهة التي لم تجري دراسة زمن خاصة بها، وقد تم التركيز في هذه الدراسة على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات كمؤشر وحيد لتحديد معدلات الأداء بما كان يتوافق مع طبيعة المجتمع أنداك، ولكن سرعان ما تطورت تلك النظرة نتيجة تطورات المحيط، ليتم التحول من استراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها، إلى استراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء حينها في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية ومنه فإن مفهوم ومحددات الأداء في تلك الفترة كانت تعتمد على عنصرين أساسيين هما: الزمن المستغرق للأفراد والمعدات، والتحكم في التكاليف (الأسعار).

تطور بعدها مفهوم الأداء وأصبح يحمل معنى أوسع يأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات، هذه الخيرة أصبحت تتأثر بعوامل عدة أهمها المنافسة العالمية والرغبة في الوصول إلى أفضل مستويات في الأداء، وأصبح والأداء يقاس بمدى تأثيره على محيد الإنسان والقيمة التي يجنيها الزبون عند تعامله مع المؤسسة وكذا المستفيدين من الأداء، أي إدراج الجانب الإنساني في تحديد مفهوم الأداء، ويقصد به الأطراف المستفيدين من الأداء، أي إدراج الجانب الإنساني في تحديد مفهوم الأداء، ويقصد به الأطراف الأخرى كالمساهمين، الموردين، العمال، المجتمع بصفة عامة وهو ما يعرف بـ: (Stakholder value).

ثانيا– تعريف الأداء:

في البحث عن مفهوم الأداء نجد العديد من المصطلحات المرادفة له مثل: الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية، الاقتصاد، العائد،...الخ، فمنذ سنوات الثمانينات اهتم الكثير من الباحثين بتعريفه (Bouquin 1986, Kaplnet Nortan 1992, Bourguigon 1995)، فتعدد الكتابات في هذا المجال، إنما يدل على عدم وجود توافق في الآراء حول التعريف وحول طرق القياس، وهذه الوضعية تظهر أهمية مفهوم الأداء وتأثيره على العديد من التخصصات بداية بالاقتصاد، المحاسبة، التسيير، نظم المعلومات، علوم السلوك،...الخ، سنتعرف فيما يلي على: تعريف الأداء ومستوياته.

1- بالرجوع إلى كتابات "A. Bourguigon 1995" يتبين أن كلمة الأداء لها عدة معاني في مجال التسيير ولكنها تدور حول ثلاث مفاهيم أساسية:

- الأداء نجاح: Succés.

- الأداء نتيجة النشاط: Le résultat d'une action

- الأداء: نشاط.

كما أضافت أنه في مجال التسيير الأداء هو تحقيق الأهداف التنظيمية، وعلى هذا الأساس فالأداء:

- يقارن بمرج: الهدف.

- الأداء مفهوم متعدد الأبعاد، فالأهداف متعددة.

- الأداء ذاتي Subjectif. [1]

2- بعض المؤلفين حاولوا تعريف الأداء من خلال أبعاده مثل: " Morin et al, 1994" حيث ميزوا بين أربعة أبعاد للأداء التنظيمي والتي تعرف من خلال معايير وتقاس عن طريق مجموعة من المؤشرات وهذه الأبعاد هي:

– **استمرارية المنظمة**: هذا البعد يعكس قدرة المنظمة على التأقلم مع المحيط، وكذلك درجة استقرارها ونموها ويقاس هذا البعد بالمؤشرات التالية: المردودية المالية، نوعية المنتوج، التنافسية.

– **الكفاءة الاقتصادية**: ويعبر هذا البعد عن القيمة المضافة للمنظمة، وتقاس من خلال اقتصاد الموارد، الإنتاجية.

– **قيمة الموارد البشرية**: وتقيم البعد الإنساني للمنظمة، من خلال المؤشرات التالية: تعبئة الموظفين، معنويات العمال، عائد العمال...

– **شرعية المنظمة بالنسبة للمجموعات الخارجية**: وهو البعد الذي يقيس درجة اعتراف الأطراف الخارجية بالمنظمة ويقاس من خلال المعايير التالية: رضا الممولين، رضا الزبائن، رضا منظمات الضبط، رضا المجتمع... [2]

3- كما حاول "Lebas 1995": في أحد مقالاته وضع تعريف للأداء لتطبيقه في مجال التسيير من خلال تقديم ما أسماه الخصائص المشتركة للأداء وهي:

- تنفيذ نشاط لتحقيق هدف معين؛

---

[1] -Bourguigon Annick, « **Peut-on définir la performance ?** », revue Française de comptabilité n° : 269, juillet- Aout 1995, PP (61-65).

[2] -Olivier de la viallarmois, « l**e concept de performance et sa mesure un état de l'art** », les cahiers de la recherche, avril 2001, pp (7-8).

- تحقيق نتيجة؛
- مقارنة النتيجة بمرجع داخلي أو خارجي؛
- القدرة على تحقيق النتيجة (الإمكانيات)؛
- تطبيق مفاهيم التقدم المستمر بهدف المنافسة؛
- الحكم على الأداء من قبل جميع الطراف المعينة والتي قد لا يكون لها نفس الرؤية، وهذا ما يستوجب منهج متعدد المعايير لتقييم الأداء.

4- مع بداية التسعينات، وبالأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، "Kaplon et Nortin 1996" ركزوا على مصالح الجهات الفاعلة والمتمثلة بالإضافة إلى المساهمين في الزبائن، الموردين، الحكومة...، هذا التوجه تم توسيعه بإضافة جهات فاعلة أخرى مثل المجتمع، الأجيال المستقبلية، وكمثال عن ذلك نجد "Lorino 2001" أعطى التعريف التالي للأداء[1]: "الأداء مرتبط بكل ما يؤدي إلى تحسين الثنائية قيمة، تكلفة".

– **القيمة**: والتي تمثل الحكم الصادر من قبل أفراد المجتمع على المنفعة التي تخلقها الخدمات أو المنتوجات المقدمة من طرف المؤسسة لتلبية احتياجاتهم.

– **التكلفة**: هي القياس النقدي للموارد المستهلكة.

5- حسب "Separi et lazard": "مصطلح الأداء يعرف كتوليفة بين الفعالية والكفاءة".[2]

كما أضاف "Doriath" معيار آخر للمعيارين السابقين وهو الاقتصاد فحسب الكاتب: "الثلاث معايير التالية تقترب بمفهوم الأداء: الاقتصاد، الكفاءة والفعالية".[3]

– **الفعالية**: حسب Caussinetal: "تعتبر مؤ. ص م، مصلحة نشاط أو مركز مسؤولية فعال إذا حقق أهداف (مقارنة الأهداف/ النتائج)"[4]؛ فالفعالية إذن هي العلاقة من النتيجة المحصل عليها والهدف المراد تحقيقه، هذا التعريف يفترض أن يكون الهدف معرف ومحدد مسبقا، والنتيجة المحصل عليها قابلة للقياس.

---

[1] -Philipp lorino, « **Méthodes et pratiques de la performance** : **le pilotage par les processuces et les compétences** », édition d'organisation, 3eme Ed, paris, 2003, P 05.

[2] -Alazard. C, Separi. S, « **control de gestion** : **manuel et applications** », 2eme Ed, Dunod, Paris, 2010, P 13.

[3] -Doriath. B, « **contrôle de gestion en 20 fiches** », 5eme Ed, Dunod, Paris, 2008, P 219.

[4] -Caussin. C. lozato. M, et al, « **assistant de gestion PME-PMI** », Dunod, Paris, 2010, P 219.

– **الكفـاءة:** هـي مفهـوم قريـب مـن الفعاليـة وتعـني تحقيـق الهـدف باسـتهلاك الحـد الأدنى مـن الوسـائل، فحسـب Caussin et Al: "تعتـبر مـؤ. ص. م مصـلحة، نشـاط أو مركـز مسـؤولية كـفء إذا خفـض مـن الوسـائل المسـتخدمة لتحقيـق الأهـداف (مقارنـة النتـائج/ الوسـائل المستخدمة) الوسائل يمكن أن تكون مادية، بشرية، مالية".[1]

– **اقتصـاد المـوارد:** يتمثـل في الاسـتعمال الرشـيد للمـوارد وذلـك بتسـييرها لتفـادي التبـذير والتكاليف غير المفيدة ويرتبط الاقتصاد بالحصول على الموارد وكذلك باستعمالها.

مـن خـلال التعـاريف السـابقة يمكـن أن نتوصـل إلى أن الأداء هـو تحقيـق الأهـداف الاسـتراتيجية مهمـا كانـت طبيعتهـا، وتحقيـق هـذه الأهـداف يمكـن النظـر إليـه بـالمفهوم الضـيق وهـو النتيجـة المحققـة، أو بـالمفهوم الواسـع وهـو المسـار العمليـاتي الـذي يـؤدي إلى تحقيقهـا وهـو مفهـوم ذاتي مرتبط بالشخص المقيم وبالمرجعيات المختارة.

ثالثا– مستويات الأداء:

لا يمكـن لأي عامـل أن يعمـل بعفويـة بـل يجـب العمـل وفـق مقـاييس محـددة يختلـف تحديدها حسب فلفة وتفكير المؤسسة ويمكن أن نميز منها: [2]

– مستويات أكبر من التنبؤات.

– مستويات أقل من التنبؤات.

– مستويات تتعادل نوعا ما (تتقارب) مع التنبؤات.

وتحـدد مسـتويات الأداء في النشـاط التسـويقي بنـاء علـى العلاقـة الوثيقـة بـين التخطـيط والرقابـة والخطـة تعكـس مسـتويات الأداء المخططـة، ويعـرف المسـتوى بأنـه "مسـتوى الأداء المتوقـع الذي يتم مقارنته بالأداء الفعلي".

---

[1] – Idem, P 219.

[2] – نجـاح عائشـة، "**فعاليـة تحسـين الأداء التسـويقي لرجـال التسـويق فـي المؤسسـة الاقتصـادية**"، رسـالة الماجسـتير، تخصـص تسـيير واقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2006– 2007، ص 63.

المطلب الثاني: ميادين الأداء وأبعاده

أولا– ميادين الأداء Performance Domains:

للأداء مجالات معينة يعكس كل منها هدفا معينا تسعى الشركة لتحقيقه وهي كالآتي:

1– ميدان الأداء المالي Domain of Financial Performance:

يرتبط هذا الميدان بالجانب المالي ويشير إلى المفهوم الضيق للأداء في منظمات العمال لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية.

2– ميدان الأداء المالي والتشغيلي:

Domain of Financial And operational performance

يجمع هذا المفهوم بين مفهومي الأداء المالي والعملياتي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية، مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية ونوعية المنتج فضلا عن فعالية التسويق وغيرها.

3– ميدان الفاعلية التنظيمية:

Domain of Organizational Effectiveness

هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي، لذا فالفاعلية معيار يقيس مدى تحقيق المصرف لأهدافه انسجاما مع البيئة الخارجية التي يعمل فيها من حيث استغلال الموارد المتاحة وقدرة المصرف على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فالمصرف الذي يتسم بالفاعلية هو الذي يستطيع تحقيق أهدافه. [1]

ثانيا– أبعاد الأداء:

1– الأداء المالي: يعرف على أنه تحقيق الهدف المالي والمتمثل في تعظيم المردودية المالية، وذلك أخذا بعين الاعتبار معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين، وبالتالي هو قدرة المؤسسة على خلق القيمة لمالكيها وتقييمه يتم أيضا من خلال القيمة البورصية (سعر السهم). لمدة طويلة من الزمن والأداء محصور في بعده المالي، ولكن استمرارية المؤسسة لا ترتبط فقط بالمجال المالي، كذلك مسؤولية المؤسسة لا تنحصر فقط في تحقيق مصلحة المساهمين، فهناك عدة

[1]– علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهدان، "**الحوكمة المؤسسية**"، طبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 66- 67.

فاعلين أو أصحاب المصالح ومع الأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف تعددت أبعاد ومجالات الأداء.

2- الأداء الاقتصادي: يقيس الأداء الاقتصادي القيمة المضافة او العائد المنتج من قبل مشروع، وظيفة، مركز مسؤولية او تكلفة، او من قبل مجموع المؤسسة ككل وتقاس دورية (سنوية) على أساس الميزانيات المحاسبية؛ بل ويرتبط مستوى هذا الأداء بقدرة المؤسسة على الحصول على الموارد بتكلفة أقل، الحفاظ عليها واستعمالها بطريقة أكثر الإنتاجية.

3- الأداء الاجتماعي: حسب Pluchant. J[1]: الأداء الاجتماعي يقيس ممارسة المؤسسة لمسؤوليتها اتجاه عمالها، ويعكس كفاءة تسيير الموارد البشرية، من خلال احترام حقوق الإنسان والقوانين والتشريعات الوطنية والدولية والمعايير (OHSAS, ILO-OSH) التي تؤطر التشغيل وتتضمن إجراءات خلق فرص العمل، وضمان صحة وسلامة العمال؛ وكذلك من خلال تحسين علاقات العمال (مكافآت عادلة، مكافحة، التمييز، تسيير التنوع...)؛ وتطوير العمال (التحفيز، التكوين المهني، التدريب...).

4- الأداء التنظيمي: حسب "Marmise , 1993": الأداء التنظيمي هو الطريقة التي تنظم بها المؤسسة حتى تستطيع تحقيق أهدافها.

وحسب دراسة قام بها "Kalik, 1988- 1995" يمكن استخلاص العديد من المؤشرات للأداء التنظيمي: نوعية تداول المعلومة؛ العلاقات من المصالح؛ التعاون؛ درجة المراقبة{ الاتصال؛ المرونة؛ التكامل.[2]

5- الأداء التكنولوجي: الأداء التكنولوجي هو مرادف للاختراع والابتكار، الابتكار هو تطبيق اقتصادي لفكرة أو إنشاء جديد، حيث يعطي للمؤسسة احتكار مؤقت مطابقة لمتطلبات الزبائن ومواجهة المنافسة، كما يعيد الابتكار بعث منتوج أو مهنة ما وصلت إلى مرحلة الإنهيار، وضمان اختلاف المنتوجات حسب أشكالها وعلاماتها، وبالتالي فهو مصدر للأداء. الاستراتيجية التكنولوجية يمكن أن تضمن للمؤسسة مستوى عالي من الأداء غذ استطاعت

---

[1] -Pluchabt. J. j. « le management durable de l'entreprise : les performances de l'entreprise socialement responsable », Editions SEFI, 2011.

OSAS : Occupational Health and safely Assment series.

ILO-OSH : Intrenational labour organization occuoational Health and Safely.

[2] -Kansab jamila, « **l'impact de la mise niveau sur les performances des PME Algériennes** », thèse de doctorat en sciences économiques, université d'oran2, 2016- 2017, P 10.

تحديد التكنولوجيات الجديدة، والوسائل اللازمة لتطبيقها، وهذا بالاعتماد على التنبؤ التكنولوجي عن طريق اللجوء إلى المصالح المختصة في المتابعة الدائمة لمستجدات المحيط التكنولوجي.

6- الأداء المجتمعي: La performance sociétale

حسب "Carroll, 1997" يقوم الأداء المجتمعي على ممارسة المؤسسة لمسؤولياتها اتجاه كافة المجتمع والتي تترجم إلى مسؤولية اجتماعية وبيئية[1]، وهذا من خلال احترام التشريعات، المعايير والتطبيقات التي تقدمها المنظمات الدولية، وكذلك عن طريق تلبية احتياجات أصحاب المصالح من غير العمال والمساهمين.

7- الأداء الكلي[2]: حسب "CUD 2004" الأداء الكلي هو ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة فيما يخص القيم، الاستراتيجيات، مسار اتخاذ القرار والتشاور، هذا من جهة ومن جهة أخرى تلبية احتياجات وتوقعات كافة أصحاب المصالح، زبائن، موردين، عمال، بيئة، المحيط المجتمعي، والمساهمين.

حسب " Capron. M et F, 2006" مفهوم الأداء الكلي يستخدم في أدبيات التسيير لتقييم تنفيذ المؤسسة لاستراتيجيات التنمية المستدامة.

- الأداء الكلي هو الجمع بين الأداء المالي، والنداء الاجتماعي والأداء المجتمعي "Germain, et trébucq, 2004".

- الأداء الكلي يجمع بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي " Dohou et berland, 2007".

---

[1] -Carroll. A.B, « **Athree dimensional conceptual model of social performance** », Academy of management Review vo 04, P 497.

[2] -Rabah kissami, « **Les normes qualité et leurs incidences sur la performance globale des entreprises de transformation au maroc** », these de doctorat en sciences économiques université Mohammed V-AGADAL REBAT, 2015, P 14.

* CJD : Centre des jeunes dirigeants d'entreprises.

المطلب الثالث: قياس الأداء

أولا– التطور التاريخي لقياس الأداء:

حسب "M. Gosselin, 2006"، فإن قياس الأداء مر بأربعة مراحل نذكرها فيما يلي: [1]

– المرحلة الأولى: 1900– 1950 قياس الأداء المالي: تنتمي هذه الطرق إلى النظرية المالية النيو كلاسيكية، هدفها وضع قواعد للتخصيص الأمثل لرؤوس الأموال، تعتمد على القيمة المستحدثة للتدفقات النقدية مع الإدخال التدريجي للسعر المخاطرة حسب مختلف نماذج نظرية المحفظة، إن الطرق التقليدية لقياس الأداء مرتبطة بالقيمة المنتجة للمساهمين، وتعتمد على نفس الأسس النظرية بحيث لا يكون هناك خلق للثروة إلا إذا كانت المكافأة المعروضة للمساهمين أكبر من تكلفة الفرصة الضائعة للاستثمار.

– المرحلة الثانية 1950– 1980 مراقبة مراكز المسؤولية: مع التغيير الذي طرأ على المؤسسات خصوصا فيما يتعلق بالحجم، التنوع ودرجة التعقد، ظهر مشكل الوكالة مراقبة المسيرين وطرق تسييرهم، وبالتالي بدأ التوجه نحو التسيير الاستراتيجي ولكن دائما برؤية مالية، حيث أدخل E. Deming على التسيير المفاهيم التالية: الطرف المبتكرة للنوعية، الابتكار، الدعم الإيجابي للعمال، الاسترجاع "Feedback"، طريقته تركز على دورة مستمرة (التخطيط، العمال، التحقق، التصرف) مع وجود حلقات للاسترجاع والتي تكون نظام لقياس الأداء.

– المرحلة الثالث 1980– 1990 تحسين النوعية: تميز المحيط خلال هذه العشرية بالمنافسة الكبيرة وتحرير المعاملات وهنا أخذ مشكل النوعية أهمية كبرى وتراجعت أهمية القياسات المالية.

– المرحلة الرابعة بدأت مع نهاية سنوات 90 التسيير الاستراتيجي للأداء: في هذه المرحلة بدأ استخدام القياسات المالية وغير المالية المرتبطة بالاستراتيجية، ومن بين المؤشرات المستخدمة ذات طبيعة غير المالية: مؤشرات النوعية (شهادة ISO ومعايير النوعية)، رضا الزبائن، رضا العمال، (الكفاءات ورأس المال الفكري)، مؤشرات الابتكار...الخ.

[1] –Gosselin. M, « **le control de gestion stratégique** », Alpha tech, Avril 2006.

ثانيا– نظام قياس الأداء:

1– تعريف نظام قياس الأداء[1]:

Système de mesure de performance

– حسب "Neely et al, 1995": SMP: هو مجموعة القياسات المستعملة لتكميم فعالية وكفاءة النشاطات.

– أما "Bitici et al, 1997": فقد اقترحا تعريف آخر استخدم فيما بعد من طرف "Kueng et al, 2001" وهذا بإدخال مفهوم نظام المعلومات كدعامة لتسيير الأداء: "في قلب عملية إدارة الأداء (أي العملية التي تسير من خلالها المؤسسة أدائها" يوجد نظام المعلومات الذي يدعم التغذية العكسية، نظام المعلومات هذا هو نظام قياس الأداء والذي يدمج مثالية كل المعلومات السديدة والمتأتية من الأنظمة الملائمة ذات الصلة".

2– الدور التنظيمي SMP[2]:

في البداية كان الدور الرئيسي لـ SMP هو المراقبة، لكن فيما بعد أعطي له أهمية كبيرة في المساعدة على التحسين المستمر للنشاطات ودعم المسيرين على اتخاذ القرارات " Noelu et al, 1995".

– التعريف بالاستراتيجية ونشرها وتوزيعها "Kaplon et Norton ; 1996".

– ربط العمليات بالأهداف الاستراتيجية والتطور الإداري "Garengo et al, 2005" .

كما أضف "De toni et tonchic , 2001" أن SMP يدعم نشاطات التسيير بصفة عامة: تسيير الموارد البشرية، المقارنة، المرجعية التنافسية.

Benchmarking concurrentiel

"Kueng et al 2001" لخصا الأدوار التي يقوم بها SMP فيما يلي:

– تتبع أداء المنظمة.

– دعم الاتصال الداخلي والخارجي.

– مساعدة المسيرين على اتخاذ القرارات التكتيكية والاستراتيجية.

– النقاط المعرفة المتطورة في المؤسسة وتسهيل التعلم التنظيمي:

---

[1] –Marie Marchand, « **L'utilisation des systèmes de mesure de performance dans les PME** », thèse de doctorat en administration université de Québec à trois – riviéres, Octobre 2002, P 55.

[2] –Idem, P 56.

L'apprentissage organisationnel

وبالتالي فإن SMP له دور ديناميكي في متابعة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وبصفة مستمرة، وكذلك في دمج ومراجعة الهداف والأولويات الاستراتيجية.

3- أنظمة قياس الأداء الاستراتيجية:

من الانتقادات الموجهة للأنظمة التقليدية لقياس الأداء، اعتمادها على المعلومات المالية والمحاسبية، المتعلقة أغلبها بالنشاطات المحققة، أي أنها موجهة لقياس الأداء الماضي، وبالتالي لم تكن لها أهمية في متابعة تنفيذ الاستراتيجية، ولا تسمح بمتابعة السلاسل السببية والمسار العملياتي (Processus) لخلق الثروة.

وتتمثل أهم الخصائص التي تميز الأنظمة الاستراتيجية عن الأنظمة التقليدية فيما يلي:[1]

- الأنظمة التقليدية:

- ماضية: مؤشرات مالية تعك الأداء الماضي للمنظمة، لا تسمح بتقدير التطورات الحالية أو قياس درجة التقدم في الاستراتيجية.

- جزئية: مؤشرات تغطي جزء فقط من رهانات المؤسسة، فالمعطيات المتعلقة بالموارد البشرية، نوعية المنتوجات، رضا الزبائن...غالبا ما تبقى محفوظة على مستوى الوظائف المتعلقة بها لإعداد التقارير الحاصة، ويؤدي هذا الفصل بين مختلف مجالات الأداء إلى عدم ربط النتيجة بالسبب بين مختلف المؤشرات.

- معزولة: مؤشرات الأداء ليست وسيلة اتصال داخل المؤسسة فهي وقف على لجنة توجيهية محدودة.

- الأنظمة الحديثة:

- تنبؤية: تعكس الأداء المستقبلي باستخدام الأداءات الماضية.

- متوازنة: تغطي كل مجالات المؤسسة (المالية، الزبائن، العمليات المنتوجات، الموارد البشرية...الخ) وتربط القياسات السبب بالنتيجة.

- تواصلية: تحقق تواصل أكبر لضمان رؤية موحدة لمستقبل المؤسسة والتطورات الضرورية.

ويمكن أن نوضح أهم الاختلافات بين الأنظمة السابقة في الجدول التالي:

[1] -Iribarne. Partrick, « **les tableaux de bord de la performance comment les concevoir, les aligner et les déployer sur les factures clés de succés** », Dunod, 2003.

الجدول رقم (2–1): أنظمة قياس الأداء الاستراتيجية

أنظمة القياس التقليدية	أنظمة القياس الحديثة
– تهتم بالجانب المالي وتركز على الماضي. – غير مرتبطة بالاستراتيجية. – تهتم بتعظيم الربح. – مجزئة: تقسيم الأداء، تكلفة، نوعية، أجل. – موجهة للتعلم الفردي.	– تهتم بكب الجوانب المالية، الزبائن، العمليات والكفاءات...، وتركز على المستقبل. – مرتبطة مباشرة بالاستراتيجية. – تهتم بتحسين الأداءات. – كلية تقيس كل الأداءات في نفس الوقت، تكلفة، نوعية، أجل. – موجهة للتعلم الجماعي.

Source : Iribarne. Partrick, « **les tableaux de bord de la performance comment les concevoir**, **les aligner et les déployer sur les factures clés de succés** », Op. cit, P 158.

ثالثا– نماذج قياس الأداء: ظهرت عدة نماذج لقياس الأداء خلال سنوات 90 كانت كلها تشترك في الأخذ بعين الاعتبار الرهانات العملية للمؤسسة الموازات مع الرهانات المالية، سنقتصر على ذكر ثلاث نماذج مرجعية وهي:

- نموذج "Morin, Savoie et Baudin, 1994"، نموذج "Atkinson et al, 1997".

1– نموذج الأداء لـ "Morin, Savoie et Baudin, 1994"[1]

اقترح النموذج في 1994 وذلك اعتمادا على أربع اتجاهات للتفكير:

– **النظرية الكلاسيكية، البيروقراطية:** التي تعتمد على المعايير الاقتصادية.

– **مدرسة العلاقات:** التي تطرح مشكل داخل الأهداف الفردية وأهداف المنظمة.

– **الاتجاه النظامي:** الذي يعرف المنظمة على أنها نظام له غاية النمو والاستمرار.

– **الاتجاه السياسي:** الذي يركز على تلبية حاجات مختلف الأطراف الخارجية. كل اتجاه من هذه الاتجاهات يطرح أو يعرف معايير للفعالية التنظيمية ولكن من سلبياتها أنها جزئية ونظرية، إن الفائدة الأساسية لهذا البحث هي مطابقة هذه النماذج النظرية مع المتطلبات الواقعية

[1] –Olivier de la villarmois, « **le concept de performance un tat de l'art** », OP. cit.

وهـو يعتمـد علـى أربـع أبعـاد في تعريـف الأداء وهـي: البعـد الاجتمـاعي، الاقتصـادي، السياسـي، النظامي، موضحة كما يلي:

– **قيمـة المـوارد البشـرية**: وتقـيم البعـد الإنسـاني للمنظمـة مـن خـلال المؤشـرات التاليـة: تعبئة الموظفين، معنويات العمال، عائد العمال، تطوير العمال،...الخ.

– **الكفـاءة الاقتصـادية**: ويعـبر هـذا البعـد عـن القيمـة المضـافة للمنظمـة ويقـاس مـن خـلال اقتصاد الموارد، الإنتاجية...

– علاقـة المنظمـة بالمنظمـات الخارجيـة، يقـيس هـذا البعـد درجـة اعـتراف الأطـراف الخارجيـة بالمنظمـة، مـن خـلال المعـايير التاليـة: رضـا الممـولين، رضـا الزبـائن، رضـا منظمـات الضـبط، رضـا المجتمع...

– **اسـتمرارية المنظمـة**: هـذا البعـد يعكـس قـدرة المنظمـة علـى التـأقلم مـع المحـيط، وكـذلك درجـة اسـتقرارها ونموهـا، ويعـبر عنـه بحمايـة المـوارد الماليـة (المردوديـة الماليـة)، وحمايـة وتطـوير الأسـواق (التنافسية).

عـدل هـذا النمـوذج وأثـري ببعـد خـامس، الميـدان السياسـي Aréne Politique مـن قبل "Morin et al 2001" الأبعاد الخمسة للنموذج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): نموذج الأداء لـ " Morin, savoie et Baudin, 1994" المعدل من قبل Savoie et Morin 2001".

الكفاءة الاقتصادية

الانتاجية: حجم/ أو نوعية المنتوجات والخدمات المقدمة من طرف المنظمة مقارنة بكمية الموارد المستخدمة في الإنتاج خلال فترة زمنية محدودة.

- اقتصاد الموارد: مدى قدرة المنظمة على تخفيض الموارد المستخدمة مع ضمان العمل الجيد للنظام.

قيمة الموارد البشرية

- تعبئة الموارد: درجة استثمار العمال لمجهودات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- جو العمل: التقييم الإيجابي للعمل لصالح المؤسسة من طرف الموظفين.
- عائد العمال: درجة الأداء المقدم من طرف والعمال أو/ وتقييم القيمة الاقتصادية للخدمات المقدمة من طرف العمال.

كفاءة العمال: درجة اتقان والعمال للكفاءات المكتسبة

الميدان السياسي

رضا التحالف المهيمن رضا المؤسسين وفقا لسلطتهم النسبية.

- تقليل الضرر.
- الملائمة التنظيمية

استمرارية المنظمة

نوعية المنتوجات/ الخدمات:

مدى استجابة الخدمات والمنتوجات المقدمة لاحتياجات الزبائن.

- التنافسية: وتقاس من خلال مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية للمنظمة تلك التي تخص الصناعة أو المنافسين.
- رضا شركاء العمل: الزبائن، الموردين.

شرعية المنظمة

احترام التشريعات

المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية البيئية

Source : Errami youcef, « **Les systémes de contrôle traditionnels et modernes** : **articulation et modes d'existence dans les entreprises Françaises** », 28eme congre de L'AFC, May 2007.

2- نموذج الأداء لـ "Atkinson, waterhouse et welles, 1997"[1]:

يبين هذا النموذج فكرة أصحاب المصلحة "Astake Holders Approch" كأساس للبحث في أداء المنظمات، وحسب هؤلاء المفكرين فإن كل منظمة تتبع نوعين من الأهداف: الأهداف الولية والثانوية، حيث أن تحقيق هذه الأخيرة مهم لنجاح تحقيق الأولى، ولهذا السبب يجب متابعتها بحذر، من جهة أخرى يجب على كل منظمة أن تحدد بدقة أصحاب المصالح الذين متابعتها بحذر، زمن جهة أخرى يجب على كل منظمة أن تحدد بدقة أصحاب المصالح الذين يؤثرون بطريقة أو بأخرى على مردوديتها.

- يفصل هذا النموذج بين نوعين من المستفيدين من الأداء:
- مستفيد المحيط "Environmental stakeholders": الزبائن، المساهمون المجتمع.
- مستفيدي العملية "Pracess stakeholders": العمال، الموردون.

ويفضل بين نوعين من الأهداف، كل نوع يتابع بمجموعة من المؤشرات:

- الأهداف الأولية: وهي الأهداف النهائية الخاصة بكل طرف مستفيد مثلا: مردودية أموال الخاصة بالنسبة للمساهمين، ودرجة تلبية الحاجات بالنسبة للزبائن.

- الأهداف الثانوية: وهي الأهداف الوسيطية التي تمح بتحقيق الأهداف الأولية، كما يمكن الإشارة إلى أن الأهداف الثانوية تعكس العقود والتعهدات المبرمة مع الأطراف المستفيدة ويمكن تقسيمها إلى:

- الأهداف الظاهرة: وهي العقود الرسمية الموضحة بالكمية، النوعية والزمن.

- الأهداف الضمنية: وهي التعهدات ذات المصلحة المتبادلة الناتجة عن الثقة.

الجدول رقم (2-2): نموذج الأداء لـ " Atkinson, Waterhouse et welles, 1997"

أصحاب المصلحة	القياسات الأولية	القياسات الثانوية
المساهمين	العائد على استثمارات المساهمين	- نمو الإيرادات. - نمو التكاليف. - الإنتاجية. - نسب رأس المال.

[1] -A. Atkinon, J. H Waterhouse, R.B. Well, « **Astakeholder Approach to strategic performance Measurenment** », sloan Management Review, Spring 1997, PP (25- 37).

		- نسب نوعية الأصول.
الزبائن	رضا الزبائن ونوعية الخدمات والمنتوجات	- بحوث حول حاجات الزبائن لمختلف تقسيمات الأسواق/ المنتوجات. - معدل الأخطاء. - معدل الخدمة (مقارنة بالمنافسة).
العمال	مشاركة الموظفين، كفاءة الموظفين، عائد الموظفين	- استطلاع رأي الموظفين. - إنتاجية العمال. - معدل الغيابات/ التأخر. - معدل دوران العمال.
المجتمع	صورة المؤسسة أمام الرأي العام	- مختلف البحوث الخارجية

Source : Michel Rouach, Gérard Naulleau, « **Le contrôle de gestion bancaire et financier** », La revue banque Edition, 4me Edition, 2002, P 349.

3- نموذج بطاقة الأداء المتوازن لـ "Kaplan et Nortin 1992":

1- تعريفها: بطاقة الأداء المتوازن Scorrcard Balanced هي وسيلة لمراقبة التسيير ظهرت في بداية التسعينات من خلال كتابات:

David Norton et Robert Kaplan

وظيفتها الأساسية، قياس وتحسين الأداء من خلال تعريف مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، المرتبطة مباشرة باستراتيجية المؤسسة، تتكون بطاقة الأداء المتوازن BSC من أربعة محاور أساسية: المحور المالي، العملاء؟، العمليات الداخلية، التعلم والنمو، لخصها Kaplan et Norton في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): بطاقة الأداء المتوازن

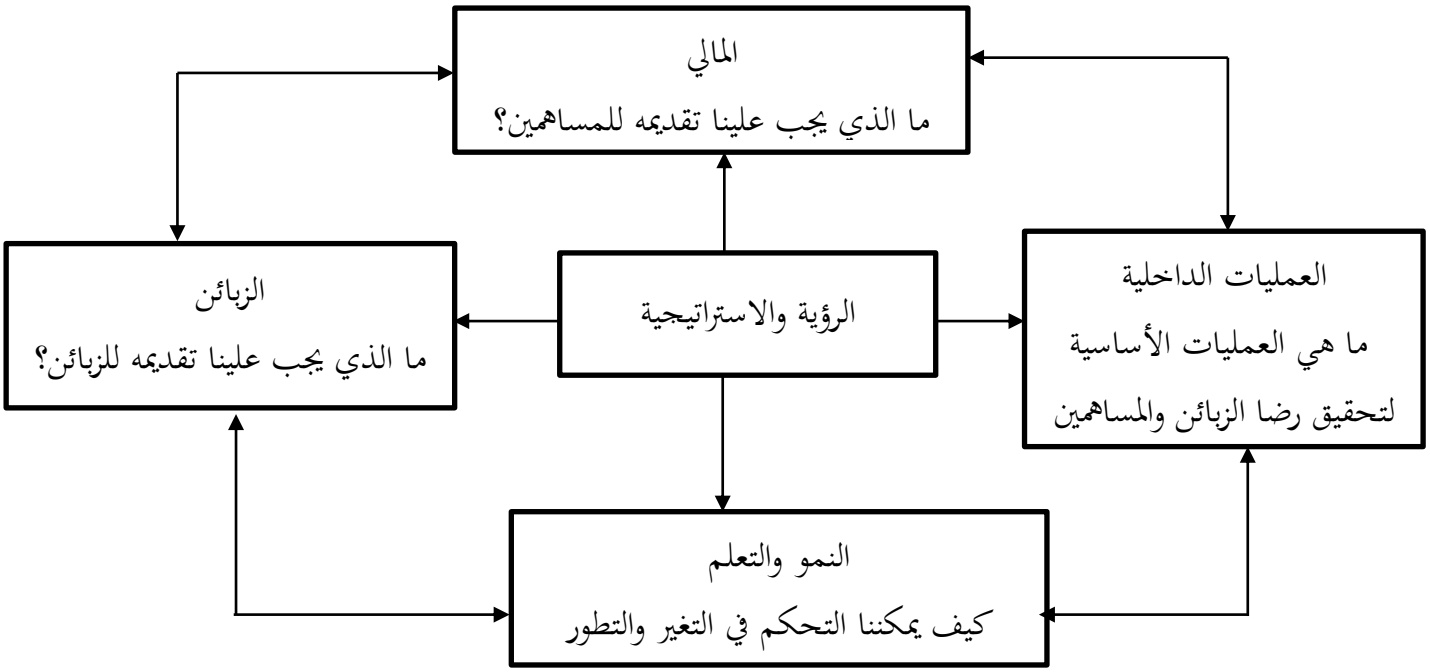

Source : Fabiennne Guerra, « **pilotage stratégique de l'ntreprise le rôle du tableau de bord prospectif** », Edition de boeck université, Paris, 2007, P 122.

إن بطاقة الأداء المتوازن تجمع بين الأبعاد الأربعة للأداء من خلال سلسلة السببية موضحة الآلية التي يتم من خلالها خلق القيمة على النحو التالي:

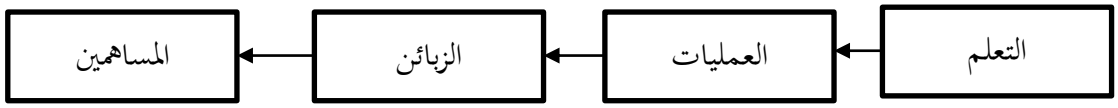

حيث أن ترقية التعلم التنظيمي المصاحب لاستثمار حقيقي من قبل المؤسسة في البحث والابتكار، يؤدي إلى التحكم الجيد في العمليات الداخلية (تخفيض التكاليف، تحسين النوعية...) وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق رضا الزبائن، مؤديا في الأخير إلى تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

2- المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن:

- **المحور المالي**: إن هذا المحور يدور حول البحث عن إجابة للسؤال التالي:

للنجاح ماليا، كيف يجب أن نظهر أمام للمساهمين أو جملة الأسهم. ويتضمن المحور ثلاث استراتيجيات تتمثل فيما يلي: [1]

- نمو الإيرادات Revenue Groith.
- تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية Cost reduction and productivity
- استغلال الأصول Assets utilization.

– محور الزبائن: يبين هذا البعد مدى قدرة مصدر تميزها التنافسي، وما تمثله من قيمة مضافة من وجهة نظرهم هي العامل الأساسي والمؤثر الذي يحدد على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه، ويقصد بالقيمة المضافة للزبون، أن هذا الأخير يحدد قيمة ما يحصل عليه من المؤسسة، من سلع أو خدمات في ضوء الخصائص المميزة لهم، وانطباع الزبائن عن تلك السلع والخدمات، بالإضافة إلى علاقتهم مع المؤسسة.

الشكل رقم (2–3): مقاييس بعد الزبائن في بطاقة الأداء المتوازن

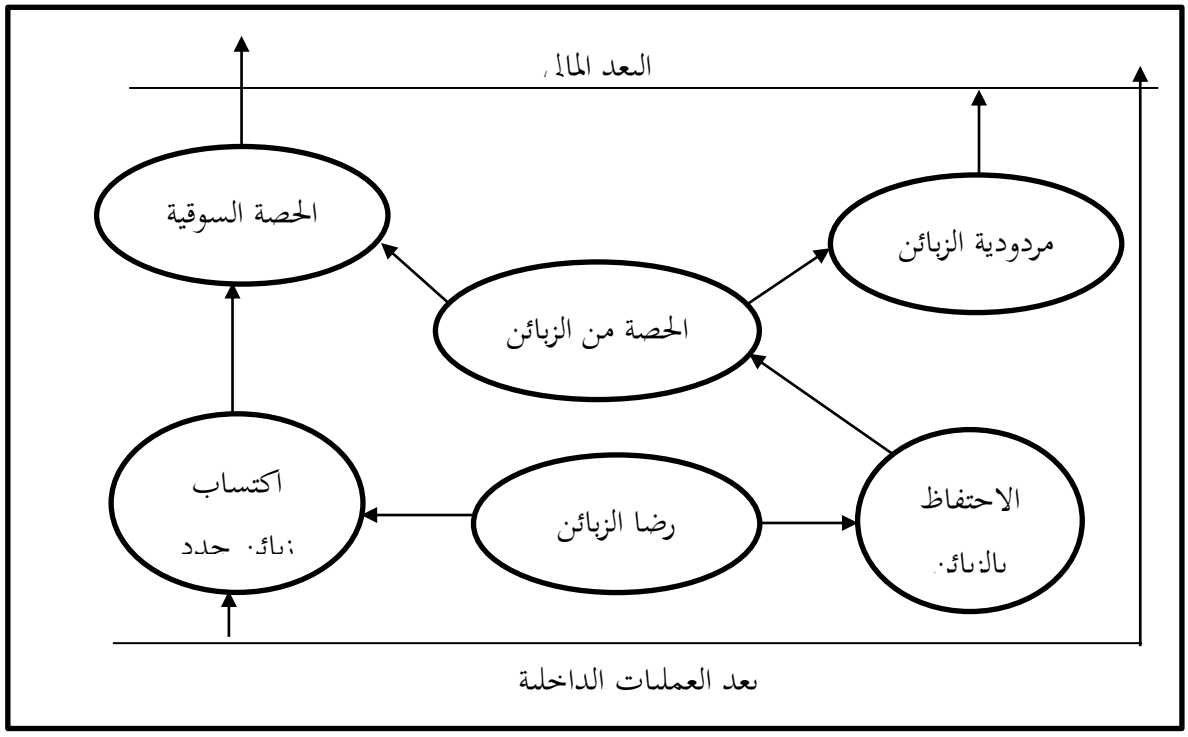

Source : Robert kaplan, David Norton, « **Linking the balanced scorecard to dtarntegy** », california Management review, 1996, P 59.

[1] -Robert kaplan, David Norton, « **Linking the balanced scorecard to dtarntegy** », california Management review, 1996, P 51.

يتضح من خلال الشكل السابق، أنه يجب على المؤسسة أن تقدم للزبائن سلعا وخدمات مميزة (تخفيض التكاليف + النوعية الجيدة + احترام المواعيد)، وهذا من خلال تحسين العمليات الداخلية، لكسب رضا الزبائن، لأن رضا الزبون يؤدي إلى المحافظة على الزبائن الحاليين واكتساب زبائن جدد، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحصة السوقية وبالتالي تحقيق الأهداف المالية.

– **محور العمليات الداخلية**: السؤال المطروح ضمن هذا البعد: ما هي العلميات الأساسية لتحقيق رضا المساهمين والزبائن؟ إن هدف هذا المحور هو البحث عن العمليات الحيوية والأساسية، التي تساهم بصفة دائمة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة وتحقيق رضا الزبائن ومتطلبات المساهمين فيما يخص المردودية، لكل مؤسسة وتحقيق رضا الزبائن ومتطلبات المساهمين فيما يخص المردودية، لكل مؤسسة سلسلة العلميات الداخلية الخاصة بها، والتي تمكنها من الاستجابة للزبائن وتحقيق الربح، ولكن يوجد إطار موحد الذي يضم ثلاث عمليات أساسية:

– **عمليات الإبداع**: هي أطول مرحلة في سلسلة العمليات وذلك لأنها تهتم بتعريف الاحتياجات الظاهرة والكامنة للأسواق الجديدة.

–عمليات الإنتاج: تبدأ باستقبال الطلبية وتنتهي بتسليم المنتج للزبون، نشاطات هذه المرحلة على عكس السابقة متكررة ويمكن متابعتها بمؤشرات مادية ومالية، مثل: الإنتاجية، معدل استخدام الآلات، مدة التسليم، النوعية، التكلفة...الخ.

– عمليات خدمات ما بعد البيع: إن نوعية خدمات ما بعد البيع هي مكون أساسي لرضا الزبون، وذلك لما تحققه من قيمة مضافة له ويمكن متابعتها من خلال مؤشرات التكلفة، النوعية.

– **محور التعلم والنمو**: إن هدف البعد هو الإجابة على السؤال: كيف تقود التغيير؟

يركز هذا المحور على كفاءات المؤسسة، أنظمتها وإجراءاتها التنظيمية، أي على الأشخاص وعلى البنى التحتية، إن رأس المال البشري يمثل عامل أساسي لنجاح المؤسسات ويمكن تحديد قدرة المؤسسة على التعلم، بالتحكم في تكنولوجيات المعلومات وتعبئة المستخدمين وتكوينهم، ويهتم هذا البعد بالوسائل والعوامل التي تساعد على تحقيق أهداف الأبعاد وتكوينهم؛ يهتم هذا البعد بالوسائل والعوامل التي تساعد على تحقيق أهداف الأبعاد الثلاثة السابقة، فالمؤسسة يجب أن تستثمر بصفة في تطوير قدرات المستخدمين الأنظمة، والعمليات

التنظيمية، للتمكن من تحقيق الأهداف على المدى الطويل مقاييس هذا البعد موضحة في الشكل التالي:

الشكل (2–4): مقاييس بعد التعلم والنمو

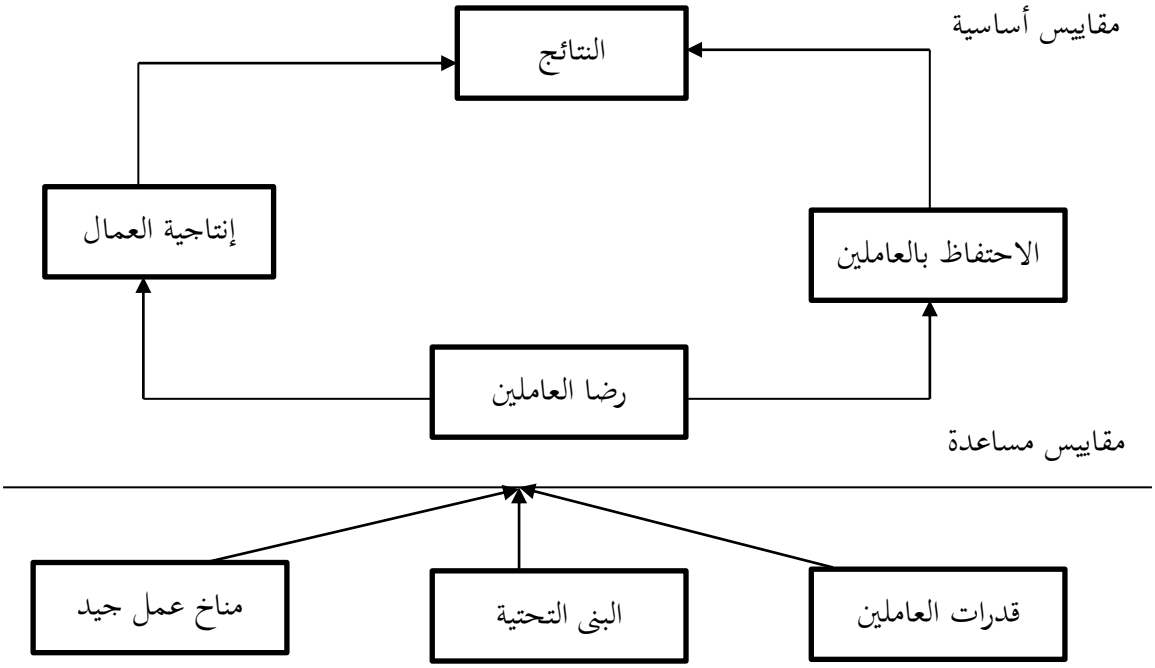

Source : Robert kaplan, David Norton, « **Linking the balanced scorecard to dtarntegy** », california Management review, 1996, P .129

فيما يلي سنذكر بعض المؤشرات المستخدمين لقياس الأبعاد للأداء حسب بطاقة الأداء المتوازن.

الجدول رقم (2–3): أصناف مؤشرات الأداء حسب الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن

البعد	محددات الأداء المترجمة في المؤشرات	أمثلة عن المؤشرات
المالي	– نمو الإيرادات. – تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية. – استعمال الأصول.	– نمو رقم الأعمال. – % الربح الصافي. – Rol (العائد على استثمار). – معدل المردودية الاقتصادية. – القيمة المضافة. – التدفقات النقدية.

		– احتياجات رأس المال العامل. – دوران رأس المال. – التكاليف الوحدوية. – الديون/ الأصول.
الزبون	– الحصة السوقية. – المحافظة على الزبائن. – اكتساب زبائن جدد. – رضا الزبائن. – المردودية لكل تقسم.	– % المبيعات المحققة للزبائن الحاليين. – % المبيعات المحققة للزبائن الجدد. – النوعية/ السعر/ المدة/ الصورة. – درجة رضا الزبائن. – معدل رجوع المنتجات. – معدل نمو رقم الأعمال لكل زبون. – فعالية نشاطات الترويج.
العمليات الداخلية	– النوعية، التفاعلية، الإنتاجية، التكلفة، لكل عملية من العمليات الكبرى للمؤسسة. – الإبداع. – الإنتاج. – خدمات ما بعد البيع.	– عدد براءات الاختراع المحصل عليها. – % الاستثمارات الموجهة البعث والتطوير.R&D . – المبيعات المحققة من المنتوجات الجديدة. – الزمن الذي يستغرقه إطلاق منتج جديد "Timeto market". – التكاليف المعيارية. – الزمن المتوسط للاستجابة إلى طلب معين. – المدة التأخر بالنسبة لمخطط عمل.

		– % الملفات المعالجة في الوقت المحدد.
التعلم والنمو	– رضا العاملين. – كفاءات وقدرات العاملين. – القدرات التكنولوجية. – نظام المعلومات. – الممارسات التنظيمية.	– معدل رضا العاملين. – الاحتفاظ بالعامين. – التوظشف. – معدل الغيابات/ التأخر. – دوران اليد العاملة.
		– إنتاجية العمال. – الاستثمار في التكوين. – الزمن المتوسط للتكوين لكل عامل. – تعبئة الموظفين. – العمر المتوسط للمعدات. – الطاقات الفائضة. – تردد تحديث المعدات. – توفر المعلومات. – تردد إنتاج التقارير. – تردد تحديث التطبيقات. – الاستثمار السنوي في TIC – معدل استخدام أفضل الممارسات. – معدل الأصول غير الملموسة.

المصدر: بوقادير ربيعة، "**الإصلاحيات الاقتصادية وأثرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2019**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 2021، ص ص 70– 71.

3- أهداف بطاقة المتوازن: [1]

- طرح البعد الساسي الأول لغيات المؤسسة والمتمثل في التعريف بعتبات المستقبل (تسيير مستويات عدم التأكد).

- طرح البعد الأساسي الثاني لغايات المؤسسة والمتمثل في خلق القيمة بصفة متوازنة لكل الأطراف المتدخلة في حياة المؤسسة.

- تعرف الأهداف الاستراتيجية فيما يخص خلق القيمة لكل طرف ولكل عتبة مستقبلية وهذا الإحداث توافق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

- قياس مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية عن طريق مجموعة محددة من المؤشرات، بالأخذ بعين الاعتبار التعهدات اتجاه القيمة المنتظرة، القيمة المحققة، المقارنة مع المعطيات الخارجية، علاقات السبب والنتيجة.

- إعداد مخططات النشاط التي تسمح بتحقيق الغايات، الأهداف الاستراتيجية والأهداف العملية بصورة منسقة ومنسجمة.

- قياس العناصر المحددة الأداء والتي تسمح بتحقيق فعالية مخططات النشاط.

- خلق جميع شروط المحيط الداخلي والخارجي، وهذا عن طريق وضوح مشروع المؤسسة والخبرة المكتسبة، ما يترجم بتطور مؤشر الأداء الكلي للمؤسسة.

4- الانتقادات الموجهة لبطاقة الأداء المتوازن: هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق بطاقة الأداء المتوازنة، يمكن ذكر البعض منها فيها يلي:[2]

- يحتاج إعداد بطاقة المتوازنة إلى رؤية مشتركة الاستراتيجية متفق عليها، لذلك قد تكون هناك رؤية معينة متفق عليها، أو إذا اتفق قد لا تكون واضحة لكل المستويات الإدارية "Epstein et jean, 1997"

- يمكن أن تكون تكاليف بطاقة الأداء المتوازنة في قياس الأداء تفوق المنفعة التي يمكن الحصول عليها "Epstein et jean, 1997".

---

[1] -Lean s pizet, « **le managemant de la performance durable** », Edition d'organisation, 2002, P 88.

[2]- دودين أحمد يوسف، "**بطاقة الأداء المتوازن ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال**"، دار جليس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، عمان، ص ص(69- 70).

– صعوبة تحديد الوزن المرغوب للأهداف الأساسية التي تكون ذات أبعاد متعددة لذا يجب على الإدارة أن تحدد الهداف الثانوية التي تمثل موجهات للأداء وفقا للأهداف الأساسية "Ittner et Larker 2003".

– نقص الموظفين المؤهلين القادرين على التعامل مع نظام بطاقة الأداء المتوازن، والذي يؤدي بالنهاية إلى مقاومة تطبيق هذا النظام، وتتكون لديهم اتجاهات سلبية اتجاه استخدام بطاقة الأداء المتوازن وخاصة لأنهم لا يدركون أهداف واضحة لها "Schwartz".

– عملية وضع وتحديد المقاييس في بطاقة الأداء المتوازن معقدة جدا وصعوبة تحديد العدد الأمثل من المقاييس المستخدمة التي تظهر الأداء بشكل متكامل " Saltrio et Leps, 2000".

– عدم وجود مقاييس لبعض متغيرات الأداء، حيث أن وجود هذه المقاييس مهم لوضع الاستراتيجيات موضع التنفيذ، وبالتالي فإن عدم وجود مقاييس لقياس متغير ما يؤدي إلى عدم قدرة الإدارة على توجيه أدائها "Palandino, 2005" .

من بين النماذج الثالثة السابقة لقياس الأداء، تعتبر بطاقة الأداء المتوازن الأكثر استعمال في المؤسسات، وذلك لأنها الوسيلة الأكثر الأنجلو سكسونية دعمت بطاقة الأداء المتوازن على أنها أحسن نظام لقياس الأداء الذي يستجيب لتوقعات المسيرين حول تحسين أداء المنظمات، هذا مما ذهب البعض الآخر إلى إثارة نقاط ضعف وحدود هذا النموذج، وعلى الرغم من الاختلاف التكويني والشكلي لهذه النماذج إلا أنها تمتلك نفس الغاية وهي تنسيق النشاطات، مطابقة العمليات مع الاستراتيجية، وتشجيع التعلم التنظيمي من خلال تحفيز التفكير الجماعي حول الأداءات، أخذ بعين الاعتبار خاصة تعدد الأبعاد للأداء.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات الخاصة في لفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في البنوك الإسلامية او التقليدية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها ويساعدها أيضا ذلك في استمرار علمها ويجنبها الكثير من المخاطر التي ممكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية قد تؤثر على القطاع المصرفي، يختلف تقييم الأداء من بنك لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم وتوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوما بعد يوم من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق على تقييم الأداء وأهدافه في البنوك الإسلامية من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني اهميته للبنوك الإسلامية والجهات المستفيدة منه، والأخير المطلب الثالث المراحل والقواعد الأساسية لتقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية:

تسعى البنوك بصفة عامة إلى تحقيق الأهداف المسطرة ولذلك نجد البنوك نفسها مجبرة على الاهتمام، بتقييم أو قياس أدائها لمعرفة مدى كفاءة البنوك فغي استخدام الموارد المتاحة، واستكشاف النقائص والسلبيات لتصحيحها ومراجعتها وهناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية.

أولا– تعريف تقيم الأداء:

– هو عملية التقييم والتقدير المنتظمة والمستمرة للفرد بالنسبة للإنجاز في العمل وتوقعات تنميته وتطويره في المستقبل وتهدف برامج تقييم الأداء وبشكل عام إلى تحسين مستوى الإنجاز عند الفرد. [1]

– وتعني عملية تقييم الأداء بقياس وفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة في ضوء معايير محددة مما يتيح ويساعد في الحكم على الفعالية والكفاءة وتقوم نظم قياس وتقييم الأداء بدور رئيسي في تطوير الخطط الاستراتيجية لمنشآت العمال وتقييم مدى تحقيق أهدافها. [2]

[1]– كامل بربر، "**إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص 125.

[2]– صلاح حسين، "**تحليل وإدارة حوكمة المخاطر المصرفية**"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 109.

– كما يكتسب تقييم الأداء أهمية كبيرة كأساس من أسس الأداء الجيد، ورافد التحقيق الأهداف المطلوبة، ودافعا للتطور والتقدير في مجال العمل المصرفي (كوسيط مالي وقطاع منتج وخدمي) وذلك لأنه يحدد:

– مدى الفعالية في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف.

– مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمصرف.

– مدى التقدم وتحسين مستوى الأداء وتطور المنافسة. [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن تقييم من ناحية النظام للبنوك الإسلامية هو نفس تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية من ناحية النظام المتكامل الذي يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المستهدفة وهذا لإعطائهما صورة حقيقية على الأداء.

ثانيا– أهداف تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية:

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، هو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعية والمرسومة، إلا أن هناك بعض الهداف الخرى لتقييم الأداء يمكن إنجازها في النقاط التالية: [2]

– تعتبر عملية تقييم الأداء وسيلة تساعد المصارف الإسلامية من التقليل من درجة المخاطر واختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مختلفة، فلكما كانت الأموال المستثمرة كبيرة كلما كان عنصر المخاطرة أكبر.

– توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب الضعف ومعالجتها.

– إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.

– كشف بعض المشكلات الإدارة والتنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير للكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية.

– تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم.

[1]– محمد الطاهر الهاشمي، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"، جامعة 07 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات النشر، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010، ص 298.

[2]– مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 32.

ثالثا– مزايا تقييم الأداء:

لتقييم الأداء مزايا عدة منها: [1]

- رفع الروح المعنوية للعاملين.
- خلق جو من التفاهم والعلاقات الحسنة.
- إشعار العاملين بمسؤولياتهم تجاه وظائفهم.
- التقييم وسيلة لضمان عدالة معاملة المسؤولية لموظفيهم.
- تقيم سياسات الاختيار والتدريب.
- التقييم وسيلة لتطوير الأداء الفرد للعامل وتخطيط المسار الوظيفي للأفراد.

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والجهات المستفيدة منه.

أولا– أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية:

بالنسبة لأهمية عملية تقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط الآتي ذكرها:

– تركز عملية القياس الاهتمام على ما يجب انجازه ويحث المؤسسات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن القياس يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحول الهدف، وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف، ليكون بمقدور المؤسسات أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات.

– إن قياس الأداء يؤدي إلى تحسن غدارة المنتجات والخدمات وعملية إيصالها إلى العملاء.

– إن قياس الأداء يحسب واقع الاتصالات الداخلية العاملين، فضلا عن الاتصالات الخارجية ما بين المؤسسة وعملائها ومعامليها، فالتأكيد على قياس وتحسين الأداء يؤدي إلى خلق مناخ جديد من شأنه التأثير على جميع عملاء المؤسسة ومعامليها، وتعتمد عملية جمع ومعالجة المعلومات الدقيقة على فعالية إيصال الأنشطة الرسالية وفق استراتيجية المؤسسة.

– القياس يزيد من تأثير المؤسسة، حيث يتم التعرف من خلاله على المحاور التي تحتاج إلى الاهتمام والتركيز ولعلا من الممكن تحقيق التأثير الإيجابي في تلك المحاور.

– لا يمكن أن يكون هناك تحسين من دون قياس، فإذا ما كانت المؤسسة لا تعلم أين هي الآن من حيث واقع عملياتها، لا يمكن أن تعرف ما هو مستقبلها، وبالتأكيد لا يمكن الوصول إلى حيث تريد.

[1]– صالح علي عودة الهلالات، الإدارة الفعالة للموارد البشرية، دار الحامد للنشر التوزيع، الطبعة، الأردن، 2016، ص 265.

– التأكد من درجة كفاءة الأداء حيث يتطلب التأكد من درجة كفاءة المؤسسة في تحقيق اهدافها، أن يتم تحديد الموارد التي استنفذها المؤسسة في تحقيق كل هدف، حيث أنه ليس من ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد في ظل مشكلة ندرتها أن تكون الموارد المستخدمة فنجاز الهدف تمثل تكلفة أكبر من العائد المتوقع الحصول عليه من وراء تحقيق هذا الهدف.

– بيان مدى مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والضياع في الموارد الاقتصادية.

– إيجاد نوع من منافسة بين الأقسام والإدارات المماثلة، ونظام عادل للمكافحات والحوافز بما يدفعها لتحسين أدائها، ورفع إنتاجية العالمين لتحقيق الأهداف المرجوة.

– توفير الظروف المناسبة لغرض مساءلة أكثر ملائمة وتطبيق نظام الإدارة الذي يتكامل مع نظم تقييم الأداء للعاملين، ولمراكز المسؤولية ومن ثم تقييم الأداء ككل.[1]

ثانيا– الجهات المستفيدة من عمله تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية:

هناك العديد من الجهات المستفيدة من دراسة المالي للمصارف:[2]

1– إدارة المصرف: تهتم إدارة المصرف بتحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الانحرافات وتصحيحها وأيضا ضرورة التوقف بين هدفي سيولة البنك وبرحيته، وإذا كانت المنشآت عموما تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة بوجه خاص فإن البنك يهتم بذلك أكثر من غيره البنك أكثر من 10/9 من تمويليه متأت من الودائع.

2– البنك المركزي: إن البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي ستطيعه البنك المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فغنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة المصارف وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسية النقدية والأهداف العامة.

---

[1]– عريوة محاد، "**دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعة الغذائية**"، رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 76.

[2]– شالور وسام، "**أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية**"، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1ن 2019– ص ص 110.

3- المودعـون: لمـا كـان المصـرف هـو منشـأة ماليـة وسـيطة تقبـل الودائـع مـن الجمهـور وتسـتثمرها وتقـدم مجموعـة متنوعـة مـن المنتجـات والخـدمات، فالإبـداع هـو الـركن الأول في عمـل المصـرف غـير أن اسـتمرار حصـول المصـرف علـى الأمـوال، مرهـون بالدرجـة الأولى بمـدى قدرتـه علـى اسـتثمارها وتوظيفهـا التوظيـف الأمثـل، ومقدرتـه علـى تقـدم منتجـات وخـدمات بنكيـة متميـزة، ومـا لآثـر ذلـك مـن تحفيـز المـودعين علـى إيـداع الأمـوال بحثـا عـن العائـد الأفضـل والتميـز في الخدمـة والبعـد عـن المخـاطرة، وبالتـالي يكـون لـدى المودعـون اهتمـام دائـم بالمؤشـرات الـتي تعكـس هـذه المقـدرة علـى الأداء الجيد.

4- المستثمرين الحاليين والمرتقبين: يهتم المساهم الحالي او المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي ان يبحث المستثمر الحالي كما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم وحسب طبيعة المصرف المخاطر النهائية التي تنطوي عليها الاستثمارات، لذلك إن عملية تقييم الأداء تساهم في وجود مؤشرات تفيد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة هذه الجوانب وتوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة.

5- هيئة سوق رأس المال والبورصة: تساعد المؤشرات المالية التي تنتج عن عملية تقييم الأداء في تحددي مدى منطقية بعض النسب مقارنة بسنوات أخرى، وبالتالي تلقي بالضوء على مدى صحة الإفصاح عن وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة لسوق رأسمال بمتابعة مدى التزام الشركات للدرجة ومن بينها المصارف، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للأسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق بشكل دوري لكي تستفيد منها الجهات المتعددة. [1]

6- السـلطة الضـريبية: تقـوم السـلطة الضـريبية ممثلـة عـن الحكومـة بفـرض، وجبايـة الضـرائب المسـتحقة دوريـا علـى المصـارف، ولـذلك فهـي بحاجـة إلى تحليـل دقيـق لمصـادر الإيـراد وأوجـه التكـاليف والمصـروفات، وتسـاعد القـوائم الماليـة السـنوية المعـززة بتحلـيلات ماليـة مفصـلة السـلطة الضـريبية علـى التقيـيم الـدقيق لحجـم الضـرائب الـتي سـتفرض، وعلـى اتخـاذ القـرارات الصـائبة اتجاه المصارف.

7- الجمهـور: يسـتفيد الجمهـور بشـكل أو بـآخر مـن تقيـيم الأداء المـالي المصـارف، ويهـتم دائمـا بالبحـث عـن خـدمات مصـرفية متميـزة وسـريعة تلـبي التطـورات المسـتمرة بالحيـاة المعاصـرة

[1]- شالور وسام، مرجع سبق ذكره، ص 111.

ويتم ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة، وسرعة تقديم تلك الخدمات، وانخفاض التكلفة، وليس من شأن كل ذلك أن يتم بدون تحقيق المصرف للعوائد الكبيرة، والناتجة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال واستثمارات وهو الذي يساهم به في الدرجة الأولى اهتمام إدارة المصرف بعملية التقييم والتحليل المستمرة للأداء.

المطلب الثالث: قواعد ومراحل الأساسية لتقييم الأداء

يعتبر الأداء من الموضوعات تلقى اهتمام شديدا في ظل التوجه الاستراتيجي للمنظمات، وبالرغم من ذلك فإن هناك خلاف حول مقاييس الداء ومدى تفضيل ودقة كل منها، ويمكن قياس الأداء باستخدام معيار واحد، كما يمكن قياس باستخدام عدة معايير.

أولا– القواعد الأساسية لتقييم الأداء:

تتمثل فيما يلي: [1]

1– تحديد الأهداف: هي الخطوة الأولى في تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحدد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى واهداف رئيسية وأخرى فرعية.

2– وضع الخطط التفصيلية فنجاز العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.

3– تحديد مراكز المسؤولية: حيث يتم وضع لكل قسم من الأقسام البنك مسؤول خاص من اجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء وهنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من كرز مسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

4– تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء: وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي

[1]– عمر تيمجغدين، "**دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 62- 63.

أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء، كما تختلف هذه المعايير من وحدة الأخرى وهذا حسب نشاط كل وحدة.

ثانيا– مواحل عملية تقييم الأداء: تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء فيما يلي:

1– جمع المعلومات الضرورية: تعتبر المعلومات شيء ضروري وموارد أساسيا في عملية التقييم حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكفاية وبالجودة العالية في الوقت المناسب.

ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي:

أ– الملاحظة الشخصية: يتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان الأنشطة وملاحظة ما يجري فيه، وتعتبر من أقدم وسائل معرفة ما يحدث في المؤسسة، وأثناء الملاحظة يشعر المسؤولون بالرضا عند ملاحظتهم للأعمال تنفذ، والتحدث مع منفذيها. مع كل هذا فالطريقة تمثل بعض العيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

ب– التقارير الشفوية: وتتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه. والمثال على هذا النوع من المعلومات هو اللقاء اليومي بين الباعة ورئيسهم المباشر والذي فيه يتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم، ويجب على المسرين طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة. وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية) من حيث كم المعلومات في صحتها.

ج– التقارير الكتابية: تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية، والبعض الآخر إحصائية، ومن مصادر المعلومات الكتابة نجد: الميزانية، جدول حسابات، النتائج...الخ. [1]

2–قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن المؤسسة هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءاتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلالها الانحرافات إن وجدت.

[1]– عادل عشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**"، ماجستير في علوم التسيير تسيير مؤسسات الصناعية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2002، ص 17."

3- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الهداف المخططة، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

4- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

والتي حدقت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات والتي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.[1]

ثالثا- الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء:

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء او نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم. [2]

1- الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم):

ومن بين هذه الأخطاء:

أ- الانطباع الشخصي: والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سواء بالسلب أو الإيجاب.

ب- شخصية القائم بتقييم الأداء: غما ان يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.

ج- التحيز الشخصي: والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة من عمله، سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العا لم والقائم بالتقييم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا: الزمالة والصداقة والعلاقات العائلية...الخ.

د- إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه وأدائه قبل كذلك.

---

[1]- إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، "**الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 487.

[2]- السعيد بلوم، "**أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**" ماجستير في تنمية المواد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص 75.

و- عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة.

2- الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم: ومن بين الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية التقييم للأداء منها:

أ- عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

ب- عدم كفاءة نماذج تقييم فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرب المقومين من إعداد عملية التقييم.

ج- استخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.

د- قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء. [1]

[1]- السعيد بلوم، مرجع سبق ذكره، ص 77.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يقوم البنك الإسلامي بأخذ ظاهرة التقييم والنقد على أساس عامل مهم من عوامل تقدمه ونجاحه، وعليه فإن تحليل وتقييم الداء المالي للبنوك الإسلامية لا يأتي إلا من خلال مؤشرات أداء هذه البنوك التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدارسين والقائمين على أمر البنوك الإسلامية وقد تطورت عمليات مراقبة وتقييم الأداء تبعا للتطور في العلوم كافة حيث تعد دراسة مؤشرات الأداء من أهم وأبرز مجالات العمل الرقابي في المصارف الإسلامية وتقيس مدى تحقق الأهداف العامة من خلال انتقاء مؤشرات أداء ونماذج والمعايير للبنوك الإسلامية نظرا لأهميته ودراسة هذه المؤشرات فإن البحث في هذا المبحث سيتناول ثلاثة مطالب وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: مفاهيم مؤشرات تقييم الأداء.

المطلب الثاني: النماذج المناسبة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: المؤشرات المستحدثة في تقيم الأداء الملي للبنوك الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم مؤشرات الأداء

تعد دراسة مؤشرات الأداء من أهم وأبرز مجالات العمل الرقابي في البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص، وذلك لكون هذه البنوك تتميز بطبيعتها الإسلامية التي ينبثق عنها التحقق من المشروعية، يضاف إلى ذلك البعد الاقتصادي والاجتماعي المميز لهذه البنوك، ومن هنا سيتم التعرف على مؤشرات الأداء.

أولا– مفهوم مؤشرات الأداء:

1– تعريف المؤشر: "المؤشر هو معلومة أو تجميع للمعلومات ذات الاستعمال الجماعي، تمكن متخذ القرار من تقدير الوضعية المرتبطة بها ويأخذ ردود الفعل المناسبة لتصحيحها، فهو يسمح بالتسيير الديناميكي وفي الوقت المناسب".[1]

2– تعريف مؤشرات الأداء: "مؤشر الأداء هو معلومة تساعد المستعمل سواء أكان فرد أم جماعة على متابعة النشاط نحو تحقيق، أو تسمح له بتقييم النتائج".[2]

---

[1] -Alian Fernandez, « **les nouveaux tableau de bord des décideurs** », Edition d'organisation, 2eme Edition 1999-2000, P 56.

[2] -Philipp lorino, « **Méthodes et pratiques de la performance le pilotage par les processues et les compétences** », Op. cit, P 130.

– إن تحليل المؤشرات والنسب المالية يعد الأسلوب الأكثر شيوعا بعده يمثل أداء رقابة فعالة تمارسها المصارف لقياس جوانب الأداء، استخلاص النتائج عن سياساتها التشغيلية التي تظهر في علمية التقييم. [1]

– مؤشر الأداء هو قيمة نسبية تسمح بتقييم الكيفية التي يساهم بها نشاط معين في تحقيق الهدف، فهو معلم رقمي يمكن أن يكون في شكل هدف، قيمة متوسطة قيمة معيارية، والقيم التي يأخذها المؤشر تقيس عبر الزمن". [2]

– حسب لجنة مؤشرات الأداء لـAFGI[*]: "مؤشر الأداء هو بيان كمي، يقيس فعالية أو كفاءة الكل أو الجزء من عملية أو نظام، بالنسبة لمعيار، أو مخطط أو هدف محدد ومقبول في إطار استراتيجية المؤسسة".

3– خصائص مؤشر الأداء:

هناك عدة خصائص موضحة يمكن عرضها بالشكل الآتي: [3]

– المؤشر ليس قياس موضوعي نرتبط بظاهرة معينة ومستقل عن الشخص المستعمل، بل هو من تشكيله ومرتبط بنوع النشاط الذي يوجهه والأهداف المتابعة من خلاله.

– المؤشر ليس بالضرورة رقمي، يمكن أن يأخذ كل الأشكال المعلومات ويجيب على إحدى الإشكاليات التالية: متابعة النشاط، تقييم النتائج، يمكن ان يكون كيفي، بياني، إجابة بنعم أو لا...الخ.

– المؤشر أكثر من مجرد معطاة، هو وسيلة للتسيير ولتجميع المعلومات ويجب أن يحقق الشروط التالية:

– الارتباط بالهدف الاستراتيجي الذي هو سبب وجوده.

– تكوينه من قبل شخص مسؤول عن الأداء ومطلع على المعلومات.

– التعريف التقني للمؤشر صيغته وشروط حسابه، مصادر المعلومات الضرورية لتكوينه.

[1] –د. رنا محمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] –Moutot, Bernandin, « **Mesurer la performance de la fonction achats** », Edition eyrolles, 2010, P 32.

[*] –AFGI : Association Français de gestion Financière

[3] –Philipp lorino, « **Méthodes et pratiques de la performance le pilotage par les processues et les compétences** », Op. cit, P 131.

– طرق التقييم المتبعة في التحليل: يجب تحديد هذه الأخيرة لإيجاد الصيغة المناسبة للمؤشر مثلا التقييم الجغرافي، تقييم حسب مراكز المسؤولية، حسب نوع السوق حسب خط المنتوجات...الخ.

ثانيا– وظائف مؤشرات الأداء وأهدافه في البنوك الإسلامية:

تعد عملية مراقبة وتقييم الأداء في البنوك الإسلامية من أبرز ما يهتم به الباحثون في مجال البنوك الإسلامية فضلا عن غيرها، ولذا فإن واجب العلماء وإدارات البنوك نصب هذا الأمر، فمستوى الأداء الناتج عن الدراسة يمثل معيارا أساسيا يتم من خلاله تقييم أداء الإدارة، وتحديد مدى بقائها وتطورها، وبناء على ما سبق يمكن استعراض وظائف وأهداف مؤشرات الأداء. [1]

1– وظائف مؤشرات تقييم الأداء في البنوك الإسلامية:

ويمكن إبراز وظائف مؤشرات تقييم الأداء فيما يلي:

– متابعة الكفاءة في الأداء لغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاية مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ.

– متابعة تنفيذ الأهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الإدارة للأهداف المقررة لها في الوقت المحدد وبالحجم المحدد.

– تقييم نتائج التنفيذ بعد تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن متابعة التنفيذ ومن البديهي أن يسبق ذلك تديد الأهداف وتحديد الخطط التفصيلية للإنجاز وتحديد مراكز المسؤولية في البنك وبناء على ذلك يتم تحديد معايير الأداء.

– التنبؤ بما يمكن أن يستجد من تغيرات في المستقبل والإعداد المسبق لها من خلال الاستفادة منها.

2– أهداف مؤشرات تقييم في الأداء في البنوك الإسلامية:

تطوير الأداء وتحسين مستوى الإدارة النشاط المصرفي الإسلامي من خلال:

أ– ضمان تحقيق البنك الإسلامي لأهدافه التي أنشئ من اجل تحقيقها.

ب– ضمان حسن استخدام الموارد المالية والإنسانية وإدارتها بشكل كفؤ.

[1]– إبراهيم عبد الحليم عبادة، "**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، ماجستير اقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن، 2006، ص ص 135– 138.

ت- تجنب الأسباب التي تكمن وراء مظاهر الضعف في تحقيق أهدافه، وفي حسن استخدامه للموارد وغير ذلك.

ث- التحقق من سلامة المعاملات والتعاملات داخل البنك الإسلام شرعيا.

- التعرف على مدى تحقيق البنك لأهدافه المحددة المعلنة مسبقا، وهذا يعني ضرورة متابعة تنفيذها كما ونوعا استنادا إلى ما يتوفر من بيانات ومعلومات عن تسيير البنك.

- تحديد الأخطاء وتفسير سببها لتفاديها مستقبلا، لذلك يفترض التعرف على كفاءة الأداء في البك بكل أقسامه.

ثالثا- أنواع مؤشرات الأداء ومعايير اختيارها:

1- أنواع مؤشرات الأداء: هناك نوعين من مؤشرات الأداء، وهذا حسب وضعيتهم بالنسبة للنشاط: [1]

- مؤشرات النتيجة: إذا كان الأمر يتعلق بتقييم النتيجة النهائية للنشاط (درجة الأداء المحقق أو درجة تحقيق الهدف)، فإننا نتكلم عن مؤشرات النتيجة وهي بالتعريف المؤشرات التي تأتي في نهاية النشاط والتي تسمح لنا بمعرفة إذا ما حقق الهدف أو لا.

- مؤشرات المتابعة: إذا كان الأمر يتعلق بمتابعة نشاط قيد التنفيذ، بغية تصحيحه إذا لزم الأمر قبل الوصول إلى النتيجة النهائية فهنا نحتاج إلى مؤشرات أخرى وهي مؤشرات المتابعة أو العملية (Processus).

كما يمكن التمييز بين نوعين من المؤشرات، وذلك حسب وضعيتها بالنسبة لمراكز المسؤولية.

- مؤشرات الاسترجاع "التغذية العكسية" Rporting: تنبأ مراكز المسؤولية العليا حول الأداء المحقق "الأهداف المحققة" وهي غالبا ما ترتبط بتعهد رسمي (تعاقدي) بين المسؤول والأعلى درجة منه، فهي تسمح بقياس الإنجازات في إطار الإدارة بالأهداف.

- مؤشرات القيادة Le pilotage: تسمح لمستعمليها بالتحكم الحسن وتوجيه النشاطات قيد التنفيذ، ليس من الضروري أن تطلع عليها مراكز المسؤولية العليا لقيام بالمراقبة البعدية.

2- معايير اختبار مؤشرات الأداء: كما رأينا فإن دور مؤشر الأداء هو متابعة تحقيق الهدف أو متابعة إنجاز مخطط النشاط، فمن أجل نشاط أو هدف معين هناك العديد من

[1] -Idem, P 133.

المؤشرات التي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التعددية في المؤشرات تفرض اللجوء إلى مجموعة من المعايير لاختيار المؤشرات المناسبة يمكن أن نذكر بعضها فيما يلي:

– المؤشر يجب أن يقيس الهدف أو مجموعة من الأهداف ولذلك فإن المؤشرات تختار حسب: الوحدة المراقبة، الأهداف المحددة، احتياجات متخذ القرار.

– مؤشر الأداء يجب أن يمكن مستعمليه من أخذ القرارات الضرورية لتصحيح اتجاه النشاط أو توسعه أو اغتنام فرصة معينة.

– إمكانية التكوين: بعدما يتم اختيار المؤشر تأتي مرحلة تكوينه وهذا يتطلب توفر المعلومات المناسب وذات المصداقية سواء أكانت من داخل أو خارج المؤسسة.

– إمكانية الاستعمال في الوقت الحقيقي: وهذا مرتبط بتوفر المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب.

– الامتياز بالفعالية المعرفية والوظيفية: المؤشر غالبا ما ستعمل من طرف مجموعة أو فرق عمل، بحث يوجه نشاطهم ويكون عامل من عوامل النجاح، لذا يجب أن يكون سهل القراءة، الفهم، والتحليل من قبل المستعمل.

بصفة عامة المؤشر يجب أن يتواجد في مراكز الثلاثية التالية: الاستراتيجية (الهدف)/ العلميات (النشاط)/ المستعمل (جماعي).

المطلب الثاني: النماذج المناسبة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

أولا– النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي:

تتمثل النماذج التقليدية لتقييم الأداء الملي للمصارف الإسلامية في: [1]

1– نموذج العائد على الأصول ROA: يطلق البعض على هذا معدل الأصول بمعدل العائد على الاستثمار ويصنفه آخرون أنه أحد نماذج العائد على الاستثمار ويصنفه آخرون أنه أحد نماذج العائد على الاستثمار وهو من أكثر مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعا، ويمثل مساهمة الأصول في خلق النتيجة الصافية وهو مؤشر على ربحية الشركة بالنسبة لمجموعة أصولها ومقياس كفاءة المسيرين في استخدام الصول لتوليد الأرباح.

2– نموذج العائد على حقوق الملكية ROE : اعتبر هذا المقياس لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، حيث تمثل حقوق الملكية

[1]– جرودي رندة، "**أثر مخاطر السوق على الأداء المال للمصارف الإسلامية**"، شهادة دكتوراه، مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019، ص ص 162– 168.

مصدر التمويل الداخلي لعمليات المنشأة، إذ يعبر هذا العائد عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي المشروع والعوائد المتأتية منها وهو بذلك يقس معدل العائد لكل دينار مستثمر من قبل مالكي المشروع، وبخلاف معدل العائد على الأصول والذي يعكس الأداء التشغيلي للمنشأة ولا يعكس أثر الرفع المالي، يعكس هذا المؤشر أداء ك من الأنشطة التشغيلية والتمويلية معا وهو بذلك أكثر شمولا من معدل العائد على الأصول بوصفه مؤشرا على مجمل أداء المنشأة ويعتبر هذا المقياس من مؤشرات الأداء الملي الشائعة الاستخدام إذ يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح الصافية بعد الضرائب وحجم الاستثمارات من جانب الملاك ويعتبر العائد على حقوق الملكية مقياس شامل لأداء الشركة لأنه يعطي مؤشر عن كيفية استخدام المدراء لأموال المالكين في سبيل توليد الربحية من توزيعات او في شكل مكاسب رأسمالية في حال تم بيع الأسهم ويمثل مقياس ربحية السهم العادي EPS بقسمة صافي الربح النهائي على عدد الأسهم العادية. [1]

ثانيا– النماذج الحديثة لتقيم الأداء المالي:

بعدما تعرفنا على النماذج التقليدية لتقييم الأداء المصرفي، سنحاول كذلك تقديم بعض النماذج الحديثة التي تستخدم لهذا الغرض كما يلي:

1– القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)Economic Value Added :

بالرغم من الانتشار الحديث نسبيا لمفهوم القيمة الاقتصادية المضافة والذي تم تطويره في اواخر الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنه يرتبط من ناحية المفهوم بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث ظهر في كتابات Hamilton سنة 1777م والذي كتب: إذا أرادت الشركة تحقيق أرباح وثروة لها يجب عليها أن تحقق أكثر من تكاليف رأسمال الممتلك والمقترض، ثم تبعه المفكر الاقتصادي Marshal Alfred سنة 1880 حيث تناول مفهوم الربح الاقتصادي، Economic Profit أو الدخل المتبقين وذلك في سياق استعراضية للربح الحقيق الذي تحققه المنشأة، حيث ركز في "مبادئ الاقتصاد" على أهمية التعديلات التي يجب عملها على البيانات المحاسبية من أجل أن تعكس كلفة رأسمال المستخدم لأنه إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار فسوف يكون هذا المعيار غير كفؤ للحكم على أداء المؤسسة.

2– القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added:

تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفتيرية وتعطي تقييما شاملا لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية، يوتم تقديرها من

[1]– جرودي رندة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم كمضروب في عدد الأسهم، ويعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين.

3- مؤشرات الحيطة الجزئية:

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف وجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وتعتبر مؤشرات الحيطة الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء المصارف.

4- مؤشرات الحيطة الكلية:

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر إذ يعتمد الجهاز المصرفي على مجمل النشاط الاقتصادي وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل، وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية.[1]

المطلب الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

إذا انتقلنا لجانب تقييم الأداء المالي للمصرف الإسلامي، فإننا نلاحظ أن تقييم لا يمكن أن يقتصر في هذا المصرف على مقدرته في التأليف بين اهداف الربحية والمان والسيولة الناجمة عن استبدال أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة، في ضوء كل طلك سوف نستعرض المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

أولا- مؤشرات الربحية Profitalility rations:

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر، سواء الداخلي أم الخارجي ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأبراح من العمليات التي تقدم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط، بل هي تهتم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من اهم العوامل التي تؤثر في ثروة المودعين إن هذه المؤشرات

[1]- جرودي رندة، مرجع سبق ذكره، ص 170.

المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف ويمكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق العائد النهائي الصافي من الأموال المستثمرة.

ومن أهم نسب الربحية[1]

1- نسبة العائد على الموجودات (ROA): ويطلق عليه أيضا نسبة العائد على الاستثمار ROI، وتقيس قدرة وفعالية المصرف في إدارة أصولهن وتعبّر هذه النسبة مؤشر للكفاءة الإدارية حيث تشير إلى قدرة إدارة المصرف على تحويل الموجودات إلى أرباح، ويتم عادة مقارنتها مع النسب نفسها للقطاع المصرفي، ويتم احتسابها على النحو التالي:

$$\text{العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

2- نسبة العائد على السهم: وتقيس هذه النسبة حصة السهم من الأرباح التي حققها المصرف نتيجة استخدامه للموارد، المتوفرة لديه وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أداء جيد، ويتم عادة احتساب نسبة العائد على السهم على النحو التالي:

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

3- نسبة العائد على الودائع: وتقيس هذه النسبة مدى فاعلية وقدرة إدارة المصرف على تحويل الودائع غلى أرباح إضافية من خلال توظيفها في مجالات استثمارية ذات مردود جيد، وتسحب على الشكل التالي:

$$\text{العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمال ودائع العملاء}}$$

4- نسبة العائد على حقوق الملكية ROE: وتقيس العائد المتحقق على أموال المساهمين في المصرف، فهي تقيس بشكل تقريبي صافي الأرباح التي يستلمها أصحاب رأس المال عندما يستثمرون اموالهم في المصرف، ويتم احتسابها على النحو التالي:

[1]- ط. سامر محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 30.

$$\text{العائد على حقوق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثانيا– مؤشرات السيولة:

تعد الحسابات الجارية في المصرف الإسلامي باعتبارها قروضا مضمونة لدى المصرف وواجبة الأداء عند الطلب وتوفير السيولة لتغطية استمرار في العمل. أما الودائع الاستثمار فهي مشاركات في التمويل ويلتزم المصرف بأدائها عند استحقاق أجلها مع ما يؤول إليها من ربح أو بعد الحسم ما يلحقها من خسارة، لذلك لا تعد هذه الودائع بحاجة لتغطية غلا بالقدر الذي تتيح فيه انظمة المصرف بالرد بعض هذه الودائع قبل استحقاقها أو في حدود ما يتوقع سحبه منها في نهاية أجل استحقاقها، وعلى هذا يجب على المصرف الإسلامي توفير قدر مناسب من السيولة في أمواله لمقابلة السحب من الحسابات الجارية واحتمالات السحب من الودائع الاستثمارية[1] وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها:

– نسبة السيولة النقدية: ويعني هذا المؤشر مدى تمكن البنك من الاحتفاظ بنسبة سيولة تكفي لمواجهة طلبات السحب سواء الطلبات العادية او المفاجئة، وكلما كان البنك متوازنا في الاحتفاظ بقدر السيولة مع عدم تضييع الفرص الاستثمارية المربحة، فإن البنك يكون أداؤه جيدا، وتحسب نسبة السيولة في البنوك الإسلامية من خلال المعادلة التالية: [2]

نسبة السيولة النقدية= الرصيد لدى البنك المركزي+ النقود في الصندوق + الأصول عالية السيولة/ الودائع× 100.

تعد السيولة أيضا من اهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف الإسلامية، فإن مجرد إشاعة عدم توافر السيولة لدى المصرف كفيلة بان تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من المودعين.[3]

$$\checkmark \text{ نسبة الاحتياطي القانوني (\%)} = \frac{\text{الأرصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

[1]– غسان قلعاوي، "**المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟ وكيف؟**"، الطبعة الثانية، دار المكتبي لطباعة والنشرة والتوزيع، سوريا، 2009، ص 311.

[2]– عبد الغفار حنفي، "**إدارة المصارف، السياسات المصرفية والجوانب التنظيمية في البنوك التجارية الإسلامية**"، الدار الجامعية، ط1، 2007، الأردن، ص 444.

[3]– حيدر يونس الموسومي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

✓ نسبة السيولة القانونية (%) = (النقدية + شبه النقدية / إجمالي الودائع) × 100

✓ نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (%) = (النقدية + المستحق على الصرف / إجمالي الموجودات) × 100

تقيس هذه النسبة حجم الموال السائلة لدى البنك إلى إجمالي الموجودات البنك.

ثالثا– مؤشرات النشاط

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة الأداء في المصرف وقدرته على استغلال الموارد المتاحة لديه، ومدى تلبيته لاحتياجات المتعاملين، لذلك من ضروري أن يتم توظيف الموارد المتاحة لديه في مجالات استثمارية مختلفة، بغية تحقيق الأرباح، ومن اهم المؤشرات ما يلي: [1]

1– نسبة القروض إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في توظيف احد أهم مصادر التمويل للمصرف، وهي الودائع بأنواعها المختلفة، وذلك في مجال الاستخدام التقليدي لموارد البنك وهو الإقراض بمختلف أنواعه، وتحتسب هذه النسبة على الشكل التالي:

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع= القروض/ إجمالي الودائع.

2– معدل توظيف الموارد: وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف كافة موارده التي تتضمن الودائع والحقوق الملكية، حيث تمثل الودائع الجانب الأكبر من مصادر الأموال في المصرف، بينما تمثل حقوق الملكية مصادر الأموال الذاتية للمصرف، وذلك في مجالات استثمارية متنوعة تشمل القروض غلى جانب كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وتحتسب هذه النسبة على الشكل التالي:

معدل توظيف الموارد = الاستثمارات/ الودائع+ حقوق الملكية.

رابعا– مؤشرات المخاطرة: ترتبط مؤشرات الخطر بمؤشرات العائد وعليه تختلف ربحية البنك الإسلامي باختلاف مخاطر تشكيلية، استثمارية ومخاطر عملياته ومن بين هذه المؤشرات نجد:

[1]– التميمي إياد فاضل، "**تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة اعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2001، ص: 25.

جدول رقم (2–4): مؤشرات قياس المخاطر في البنوك الإسلامية

المؤشرات	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/ الأصول الخطرة
	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال

المصـــدر: محمـــد جمـــوعي فريشـــي، "**تقيـــيم اداء المؤسســـات المصـــرفية**"، مجلـــة الباحـــث الثالث، جامعة ورقلة، 2004، ص 92.

$$\text{مؤشر متابعة المؤونات} = \frac{\text{اقتطاعات المؤونات}}{\text{متوسط قيم تحت التنفيذ لإجمالي القروض}}$$

أو يحسب بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{اقتطاعات المؤونات}}{\text{متوسط قيم تحت التنفيذ لإجمالي القروض المشكوك فيها}}$$

وهـذا المؤشـر يعطينـا دلالـة عـن نسـبة المؤونـات المحققـة مـن طـرف وحـدة معينـة لمواجهـة المخاطرة المحتمل. [1]

خامسا– مؤشرات الأمان أو الضمان:

تعـد الحسـابات الجاريـة في المصـرف الإسـلامي هـي الحسـابات الـتي يجـب أن يـوفر لهـا الضـمان المناسـب علـى نحـو مـا ألمحنـا إليـه في أكثـر مـن موضـع لـذلك فـإن المؤشـرات الخاصـة ببيـان نسـبة الأرصـدة النقديـة للحسـابات الجاريـة ومنهـا قيـاس السـيولة تعـد مفيـدة في تقـدير درجـة الضـمان أيضـا، ويمكـن أيضـا نسـبة حقـوق المسـاهمين، امـا فيمـا يتعلـق بودائـع الاسـتثمار فـإن الطبيعـة الخاصـة لهـذه الودائـع مـن حيـث كونهـا أمـوال الأسـهم بهـا أصـحابها في نشـاط المصـرف متحملـين نتـائج هـذا النشاط، ولتقدير مثل هذه النسب تبرز العديد من المؤشرات من أهمها: [2]

[1]– بـن سـعيد سـيد أحمـد، بـن بعيـبش سـلمان، "**دور المنتجـات البنكيـة الإسـلامية فـي تحسـين أداء البنـوك دراسـة مقارنـة بـين بنـك السـلام والبنـك الخـارجي الجزائـر BEA هـلال الفتـرة 2015– 2017**"، شـهادة الماسـتر في ماليـة البنـوك، جامعـة ابـن خلـدون، تيارت، 2019، ص 37.

[2]– غسان قلعاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 314– 316.

$$\text{نسبة} = \frac{\text{الديون المشكوك فيها نتيجة عمليات المشاركة والقراض}}{\text{قيمة عمليات المشاركة والقراض}}$$

2- متابعة حجم القروض وعمليات المراجحة المستثناة من الضمانات المقررة، وكذلك عمليات القراض والمشاركة من إسهام المضاربين في رأس المال أو في تقديم الضمانات المقررة.

$$\text{نسبة} = \frac{\text{الأقساط غير المسددة من عمليات المرابحة}}{\text{إجمالي قيمة عمليات المرابحة}}$$

3- حيث يمكن ان تفيد هذه المؤشرات في تلمس مدى التزام إدارة المصرف بالقرارات والأنظمة الخاصة بنسب إسهام المضاربين في رؤوس الأموال مشاريع المضاربة، النسب المتعلقة بحجم الإقراض وأنواعه:

$$\frac{\text{حجم عمليات الإقراض}}{\text{إجمالي الاستخدامات}}$$

$$\frac{\text{القروض الشخصية}}{\text{إجمالي عمليات الإقراض}}$$

$$\frac{\text{الديون المشكوك فيها نتيجة عمليات الإقراض}}{\text{إجمالي عمليات الإقراض}}$$

$$\frac{\text{الديون المشكوك فيها بالنسبة لكل نوع من القروض}}{\text{قيمة ذلك النوع من القروض}}$$

سادسا– مؤشرات ملاءة رأس المال Solveneg lndicators rations:

تبين ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءمة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين وثبوت نسب ملاءة رأس المال إلى أنواع عدة من النسب من أهمها: [1]

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times 100$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة}} \times 100$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

سابعا– مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار التسويق المصرفي:

ويمكن قياس معيار كفاءة التسويق المصرفي من خلال المؤشرات التالية:

1– مؤشر معدل نمو إجمالي الودائع:

إن دراسة حركة الودائع بالمصرف والتطورات التي تحدث عليها خلال فترة من الزمن، تعكس السياسات التي تنتهجها إدارة المصرف في تجميع الموال والمدى الذي وصلت إليه من نجاح أو فشل في تحقيق هذه السياسات، إذ تعبر حركة الودائع بأنواعها المختلفة مدى ثقة العملاء بخدمات المصرف وعن دور المصرف في نشر الوعي المصرفي وتنمية المدخرات.[2]

[1]– حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62– 63.

[2]– محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 313.

2- مؤشر معدل الودائع الجارية:

يعكس هذا المؤشر مدى إقبال الجمهور على هذا النوع من الودائع مع العلم أن أرباح الودائع الجارية التي قد يستفيد البنك منها تحول إلى المساهمين كما ان أصحاب الودائع في بعض البنوك يدفعون أجرة الخدمات التي تقدم لهم، وإن كان في أخذ الأرباح وتحويلها للمساهمين اعتراض ليس هذا المجال مناقشته، ولكن بالمقابل ينبغي عدم تحميل هذه الحسابات أي اجور حتى لا ينصرف عملاء البنك إلى غيره. [1]

3- مؤشرات نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع:

بالرغم من أن الحسابات الجارية تعد مصدرا من مصادر الموال في المصرف الإسلامي، إلا انه في وجود السحابات الاستثمارية في توظيف الأموال، وذلك لأن طبيعة المصرف يقوم على توظيف الأموال لآجال طويلة، وبما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية أما استخدام الحسابات الجارية فإنه يتم في آجال القصيرة، ويشير هذا المؤشر إلى نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع الجارية تعني قدرة إدارة التسويق المصرفي على جذب العملاء إلى حسابات الودائع الجارية، ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع. [2]

[1]- ط. إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2]- محمد الطاهر الهاشم، مرجع سبق ذكره، ص 363.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن القول أن مفهوم الأداء يقصد به الوصول إلى التفوق والتميز فالمؤسسة ذات الأداء، هي التي بإمكانها بلوغ أهدافها طويلة الأجل.

ويعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة ونجاحها في الاستغلال الأمثل ولابد من توافر المعلومات في الأوقات المناسبة لعملاء المصرف الإسلامي والمساهمين والجهات التي تعمل في مجال تقييم المعلومات ومخاطرها وهي أساس الممارسات المثلى في مجال العمل ليصبح لدى المصرف والمؤسسات المالية الإسلامية منظومة إدارية خاصة بقيم الأداء من خلالها.

- ويعد استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقييم أداء المنشآت بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، ومن الأمور المألوفة والواسعة الانتشار.

- وتعتبر مؤشرات اداء المصارف الإسلامية موضوعا بالغ الأهمية وخاصة في الوقت الراهن بعد مضي ما يقارب خمسين سنة من نشأتها.

- وهناك من يرى بأن عملية تقيم الأداء المالي في المصارف التقليدية باستخدام النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الإسلامية من ناحية الآلية.

الفصل الثالث

تحليل وتقييم الأداء المالي لبنك السلام

تمهيد:

بعد استعراضنا في الفصل الأول للمفاهيم النظرية حول البنوك الإسلامية والفصل الثاني حول الإيطار النظري للأداء البنكي، سوف نحاول من خلال هذا الفصل الثالث دراسة تطبيقية لتحليل وتقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائري.

حيث أن الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية الأخرى تبنت العمل المصرفي الإسلامي للاستفادة من مزياه المتعددة.

ويعد مصرف السلام الجزائري ثاني مصرف إسلامي بعد بنك البركة بالجزائر، من حيث النشأة والتطور ويعتبر من الوحدات التابعة لمصرف السلام الإماراتي حيث ينتشر في أربعة دول وهي: البحرين، السودان، جزر السيشل والجزائر، لديه عدة وكالات عمل على التراب الوطني.

وباعتبار أن الجزائر دولة إسلامية فتحت المجال أمام هذا النوع من البنوك من أجل استقطاب الأموال غير موظفة في السوق، إلا أن تجربتها في هذا المجال تعتبر تجربة محدودة نوعا ما، تحتاج إلى تقييم لمعرفة مدى قدرة هذه البنوك على الاستمرار في السوق ومدى نجاحها في أداء وظيفتها المالية، ونجد مصرف السلام الجزائري يسعى جاهدا إلى التحكم بأحكام الشريعة الإسلامية رغم أنه ينشط في بيئته تطبق عليه نفس تعليمات وقوانين المصارف التقليدية.

وفي هذا الإطار تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: تقديم بنك السلام الجزائري.
- المبحث الثاني: حساب مؤشرات الأداء المالي وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام نموذج لصيرفة الإسلامية في الجزائر، فهو ثاني بنك إسلامي في السوق المصرفي الجزائري بعد بنك البركة الذي يعمل بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة المصرفية التي يقوم بها، وذلك من خلال الأهداف العامة وخصائصه والمنتجات والخدمات التي يقدمها بنك السلام، حيث أنه يعمل على تطبيق المعايير الأخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج المصرف بدقة وشفافية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك السلام الجزائري.

المطلب الثاني: تقرير النشاط لسنة 2020.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك السلام.

بنك السلام من حيث نشأته وتطوره وكذلك إلى أهدافه العامة.

أولا– نشأة بنك السلام:

مصرف السلام الجزائري، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 8 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.

كما تم خلال سنة 2020 فع رأس مال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري.

انطلق نشاط المصرف في تاريخ 20 أكتوبر 2008 تتكون شبكته حاليا من 18 فرعا موزعا على التراب الوطني.

وهذا بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية الإسلامية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدا في ذلك على أرفع معايير الجودة في الأداء، ويعمل المصرف وفقا لاستراتيجية واضحة، تواكب مسيرة التطور ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدا في ذلك على أرفع معايير الجودة في الأداء، ويعمل المصرف وفقا لاستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة، بغية تلبية حاجيات السوق والعملاء المستثمرين. [1]

[1]– مصرف السلام، تقرير السنوي 2020.

ثانيا– الأهداف العامة لبنك السلام الجزائري:

– يهدف بنك السلام الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية والأعمال الاستثمارية وذلك من خلال ما يلي:

– توفير التمويل الازم لسد حاجيات القطاعات المختلفة.

– تشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار البنكي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية. [1]

– تطوير أشكال التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

– تحديد مجالات التعامل مع البنوك التقليدية وفق صيغ الشرعية.

– توجيه النشاط الاستثماري نحو جهود التنمية الاقتصادية.

– إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك.

ثالثا– خصائص ومبادئ بنك السلام:

1– خصائص بنك السلام:

من التي يتميز بها هذا المصرف هي: [2]

أ– الرسالة: أي أن يضع في متناول عملائه خدمات مصرفية مواكبة للتطور الاقتصادي الجزائري، ملتزما كل الالتزام بأن يواجه التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدا في ذلك على أعلى معايير الجودة في الأداء مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

[1]– شريفي هاجر، بن الحاج هودة، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**"، دراسة حالة بنك السلام، فرع وهران، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018– 2019، ص: 60.

[2]– حويش حورية، "**مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**"، دراسة حالة السلام فرع دالي براهيم، البليدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، في العلوم التسيير، تخصص مالية البنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018–2019، ص 73.

ب– الرؤيـة: وذلـك بتقـديم خـدمات ومنتجـات مبتكـرة ومواكبـة للتطـور التكنولـوجي لتلبيـة حاجيـات العمـلاء وفقـا بمبـادئ وأعـارف الشـعب الجزائـري للمحافظـة علـى سمعـة المصـرف وثقـة عملائه.

2– قيم مصرف السلام:

أ– التمييـز: يسـعى هـذا المصـرف لتحقيـق هـذه القيمـة في كـل مـا يقـوم بـه مـن أعمـال يوميـا وهـو الـدافع لتحقيـق أهـداف هـذا المصـرف بـأعلى معـايير كمـا أنـه يتبـنى التمييـز كثقافـة فرديـة وجماعيـة كما ينشرها من خلال ما يقدمه لعملائه من خدمات ذات جودة عالية في محيطه.

ب– الالتـزام: هـو الشـعور بالمسـؤولية المباشـرة عـن تحقيـق النجـاح وذلـك بتلبيـة الحاجيـات المعبر عنها من طرف العملاء الداخليين والخارجيين.

ج– التواصـل: لقـد جعـل مصـرف السـلام الجزائـر مـن التواصـل الـداخلي والخـارجي أولويـة من أولوياته، لاعتباره أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائه.

رابعا– منتجات وخدمات البنك السلام الجزائري:

1– منتجـات وخـدمات البنـك: إلى تقـديم مجموعـة منتجـات وخـدمات مبتكـرة ممـا صاغته الصيرفة المعاصرة منها: [1]

أ– عمليـات التمويـل: بنـك السـلام– الجزائـر يمـول المشـاريع الاسـتثمارية، وكافـة احتياجـات المستثمرون في مجـال الاسـتغلال واسـتهلاك عـن طريـق عـدة صـيغ تمويليـة منهـا: (المشـاركة، المضـاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الأجل...الخ).

ب– التجـارة الخارجيـة: بنـك السـلام–الجزائـر، يعمـل علـى تنفـيذ تـعاملات التجاريـة الدوليـة مـن خـلال تقـديم خـدمات سـريعة وفعالـة، مـن وسـائل الـدفع علـى المسـتوى الـدولي: العمليات المستنديّة ؛ التعهدات وخطابات الضمان البنكية .

ج– الإسـتثمار و الإدخـار: يقـدم البنـك سلسـلة مـن الاسـتثمارات والخـدمات الماليـة وذلك عن طريق اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير، حسابات الاستثمار...الخ.

[1]– قيراط فريال، بوزارة العيد، "**دراسة استشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة الإسلامية – حالة مصرف السلام**"، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجد 10، العدد 01، 2021، ص 93.

د- خدمات أخرى: يضع بنك السلام-الجزائر تحت عملائه، خدمات تتوافق ومعايير بنك معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة أهمها: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات البنكة عن بعد، "السلام مباشر"، خدمة الإيميل سويفت "سويفتي" بطاقة الدفع الالكترونية "آمنة" ، خدمة الدفع عبر الانترنت "E-Amina".hgo...

المطلب الثاني: مؤشرات النشاط لسنة 2020

1- السياسات وإجراءات العمل:

في إطار تحقيق التميز والجودة على مستوى أداء المصرف ولمواكبة التقدم والتطور الحاصل في المصرف سعيا لإطلاق أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية تلبية لمتطلبات المتعاملين، تم وضع حيز العمل مجموعة من الإجراءات التنظيمية حيث عرفن سنة 2020 نشاط تنظيمي معتبر تم خلاله اعتماد وتعميم 39 نصا تنظيميا ما بين إجراءات هياكل تنظيمية، تناول جوانب متعددة من أنشطة المصرف وأبرزها ما يلي: [1]

- وضع الإجراءات العملية لتأطير وتنظيم عمليات التحويل في إطار التجارة الخارجية.
- وضع الإجراء المنظم لعلمية الإبلاغ المالي الإفصاحات القانونية والتنظيمية.
- وضع إجراء العملي لصيغة شراء أصول من المتعامل مع توكليه ببيعها.
- وضع وتحيين إجراءات التسيير الإداري (تسيير الأختام)، مسك وتحيين الدفاتر والتسجيلات القانونية).

2- نشاط الرقابة:

أ- الرقابة الشرعية: تم خلال سنة 2020 إجراء فحص النشاط التمويلي لجميع الفروع التجارية بالاستعانة بمختلف الطرق والأدوات الرقابية الجديدة (بوابة إصدار العقود الشرعية، استثمارات المتابعة والتدقيق...) التي أسهمت في تحقيق الإجراءات الإدارية والعملية، وتبسيط المتطلبات الشرعية للموظفين، وقد انعكس ذلك كله على تحسن الأداء وقلة الأخطاء والمخالفات الشرعية.

ب- التدقيق: ارتكز نشاط إدارة التدقيق لسنة 2020 على مراجعة أجل الفروع، جرد الموجودات النقدية، اكتتاب سندات الاستثمار ورهنها، النقد الآلي، الصندوق الرئيسي، الخدمات الاجتماعية وأيضا بعض العمليات الحساسة كالحسابات المدينة والتجارة الخارجية خاصة الجوانب المتعلقة بتطهير الملفات، التي توجب بتقارير تم رفعها للإدارة العامة ومناقشتها

[1] - تقرير السنوري لمصرف السلام لسنة 2020.

مع مسؤولي الفروع والإدارات المعينة، كما تميزت هذه السنة بتطوير آليات وأدوات التدقيق على مستوى الإدارات.

د- الرقابة الدائمة: تماشيا مع الخطة التي وضعها المصرف بغرض توسيع مجال الرقابة لمختلف نشاطات المصرف الموارد البشرية، إدارة الدعم اللوجستي وكذا إدارة نظم المعلومات وقد أسفرت عن إعداد صورة واضحة للنشاطات المنجزة بتلك الإدارات وتبيان بعض أوجه الخلل من أجل تداركها، في نفس الشأن، وتكملة للمنحى التصاعدي الهادف لتوسعة رقعة عمليات المراقبة بالهياكل التشغيلية خاصة بفروع المصرف حديثة النشأة تحوطا من المخاطر التي قد تنجر عن نشاطها، تم تكثيف الرقابة على الفروع عن طريق المراقبين المتواجدين بالفروع للتطرق للعمليات ذات سقف مخاطر عليا كعمليات التمويل والتجارة الخارجية، وعلى سبيل الإحصاء، فقد تمكن فريق الرقابة بمعالجة ما يفوق 635.000 عملية تم إنجازها على مستوى مختلف فروع المصرف.[1]

3- التسويق وتطوير المنتجات:

قام المصرف باستغلال المساحات الإشهارية بغرض الترويج لمنتجات المصرف عبر مختلف القنوات، فقد تم إنتاج ومضتان إشهاريتان لحسابات الاستثمار والخدمات والرقمية وتم إنجاز حملة إشهارية على إحدى القنوات المعرفة لمدة 7 أشهر، كما استفرد المصرف برعاية الشهرة الليلية للمولد النبوي الشريف على القنوات الرسمية وقام برعاية حصة مزامير داود لصغار حفظة القرآن الكريم، وصندوق الحلال وغيرها ويعتزم المصرف تطوير خدمة Wimpay التي تسمح بتسديد الفواتير والمستحقات عبر الهاتف المحمول وكذا تطوير خدمة Sms Banking للسماح بإرسال إشعارات لصاحب الحساب عبر الرسائل القصيرة.

4- النشاط التمويلي:

1- النشاط التمويلي: عرف حجم التمويلات الممنوحة للمتعاملين خلال سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا نسبة 26% مقارنة بنسبة 2019 رغم انخفاض عدد الملفات بنسبة 3% حيث تم التركيز على نوعية الملفات.

كما عرف التمويل الاستثماري تراجعا كبير سنة 2020 لدى جميع البنوك على غرار مصرف السلام، وهذا نظرا للأوضاع الراهنة، حيث تم تعديل الوجهة الاستراتيجية للمصرف وفق المعطيات الجديدة وتمثلت خصوصا في استقطاب الشركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانية العالية وقطاعات النشاط الأقل تأثير بالوضع الحاضر، كما تم لحرص على التقليل قدر الإمكان من

[1]- تقرير السنوري لمصرف السلام لسنة 2020.

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل قدرة على الصمود أمام تداعيات الأزمة الاقتصادية والصحية والملفات المدروسة الجديدة (شركات مستقطبة عموما) نسبة 37% من إجمالي الملفات المدروسة بقيمة تقدير بـ 25.7 مليار دج، نتيجة كفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين.

2- التمويل بالإجارة: تمكن النشاط التمويل الإيجاري من تحقيق أرقام معتبرة بالرغم من الظروف الصحية والاقتصادية التي خيمت على الساحة الوطنية والعالمية، بلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بالإجارة 17.6 مليار دج، تم الموافقة على ما يمثل نسبة 65% من إجمالي التمويلات المطلوبة فيما تقرر الاعتذار سنة 2020 بقيمة 133 مليون دولار (ما يعادل 17.6 مليار دج بمعدل نمو 36% مقارنة لسنة 2019 وقد بلغت التسهيلات الممنوحة بصيغة الإجارة ضعف أرقام السنة الفارطة بقيمة 67 مليون دولار (ما يقارب 9 مليار دج) مقابل 33 مليون دولار (ما يعادل 4.4 مليار دج) مسجلة في سنة 2019 (أي نسبة نمو تقدر بـ 103%).[1]

3- التمويلات الاستهلاكية: عرف التمويل الاستهلاكي للأفراد خلال نشاط سنة 2020 اضطرابا يعود لعاملين أساسين، أولهما التدابير المتخذة من السلطات خلال السداسي الأول لسنة 2019، والتي سقفت تركيب السيارات محليا مما أصر سلبا على التمويلات الاستهلاكية للأفراد، يليه العامل الوبائي الذي أصر على مجمل النشاطات الاقتصادية وامتد إلى تعثر المتعاملين عن سداد مستحقاتهم في ظل هذه الظروف تم توجيه نشاط الخلية إلى تحصيل الديون المتعثرة وتمويل الدرجات النارية المركبة محليا، ورقمنة التمويلات الاستهلاكية وكذلك تطوير منتج للتمويلات المصغرة، وقد بلغت قيمة التمويلات الاستهلاكية الممنوحة 456.7 مليون دينار جزائري سنة 2020، مقابل 8.5 مليار دينار لسنة 2019.

حقق نشاط التجارة الخارجية نتائج طيبة م الظروف الاستثنائية الصعبة التي ميزت سنة 2020 جراء تفشي جائحة كورونا التي ألفت بظلالها على كل مناحي الحياة، وأثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

لكن حافظ المصرف على تقديم أجود الخدمات للمتعاملين عبر المحافظ على تنفيذ العمليات المستندية في أقصر وقت ممكن، مما أكسب المصرف سمعة طيبة ومكانة متميزة مكنة من استقطاب متعاملين جدد.

[1]- تقرير السنوري لمصرف السلام لسنة 2020.

ثانيا– الانتشار الجغرافي والموارد الشرية

1– الانتشار الجغرافي:

– سنة 2016: فقد تم افتتاح سابع فرع للمصرف بمدينة قسنطينة بتاريخ 30 نوفمبر 2016 (دالي إبراهيم– باب الزوار، البليدة، القبة، سطيف، وهران) واطلاق الأشغال في كل من سطاوالي، سيدي يحي، بسكرة، باتنة، ورقلة، حيث من المفترض افتتاحهم سنة 2017.

– أما بالنسبة 2019 لقد حقق مصرف الجزائري فقرة نوعية في النشاط أبرزتها النتائج الممتازة التي حققها خلال هذه السنة حيث تدعمت شبكة فروع المصرف بأربعة (4) فروع خلال سنة 2019 ليبلغ عدد الفروع 17 فرعا.

وفي سنة 2020:

تم افتتاح فرع واحد استفاد موظفوه من برنامج تدريب داخلي بلغ الفرع 18 فرعا.

2– الموارد البشرية:

في سنة 2016 تم توظيف 45 موظفا جديد ليبلغ العدد الإجمالي للموظفين 272 موظفا.

وفي سنة 2019 تم تطويف 96 موظفا جديدا لتغطية الاحتياجات الإدارات والفروع القائمة والجديدة ليصل عدد الإجمالي للموظفين 566 موظفا.

تم خلال سنة 2020 توظيف 24 عنصرا جديد لتغطية احتياجات الإدارات والفروع القائمة والجديدة ليصل العدد الإجمالي للموظفين 590 موظفا.

المبحث الثاني: حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي للبنك خلال سنوات (2016 – 2020)

تحظى المصارف الإسلامية بأهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات انطلاقا من دورها المهم في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ويعتبر بنك السلام الجزائري من بين المصارف الرائدة في هذا المجال وتشخيص نقاط قوتها وضعفها ما يسمح بمعرفة مدى قدرتها على المنافسة. عن طريق حساب بعض مؤشرات مثل مؤشرات الربحية والسيولة والمخاطرة...الخ ما يعي رؤية حول مستقبلها وما إذا كان من الممكن أن تصبح بديلا حتميا للبنوك التقليدية.

وعليه سيتم توضيح ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مكونات المالية المستخدمة لتقييم مؤشرات الأداء.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الأداء لبنك السلام وتحليلها.

المطلب الأول: مكونات المالية المستخدمة لتقييم مؤشرات الأداء.

أ- جانب الأصول:

يمثل أهم العناصر الموجودة في جانب الأصول المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك السلام ونسب تغير نموها خلال السنوات المذكورة.

الجدول رقم (3-1): عناصر الميزانية (جانب الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام

الوحدة: آلاف دج.

السنوات / العناصر	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي أصول أكثر سيولة	1011928	423791	1340376	1125971	314927
نسبة تغير	/	(8.1)	21.6	(16)	(72)
إجمالي رصيد لدى البنك المركزي	18923368	34846456	27980262	27584242	53600804
نسبة التغير %	/	84	19.7	14.2	94.3

إجمالي الأصول	53104	85775	110109	131019	162626
نسبة التغير %	/	61.5	28.4	19	24.1
إجمالي القروض	29587872	46302694	75616478	96098039	102031464
نسبة التغيير %	/	56.5	63.3	27.1	61.7

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

الشكل رقم (3-1): عناصر الميزانية (جانب الأصول) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام

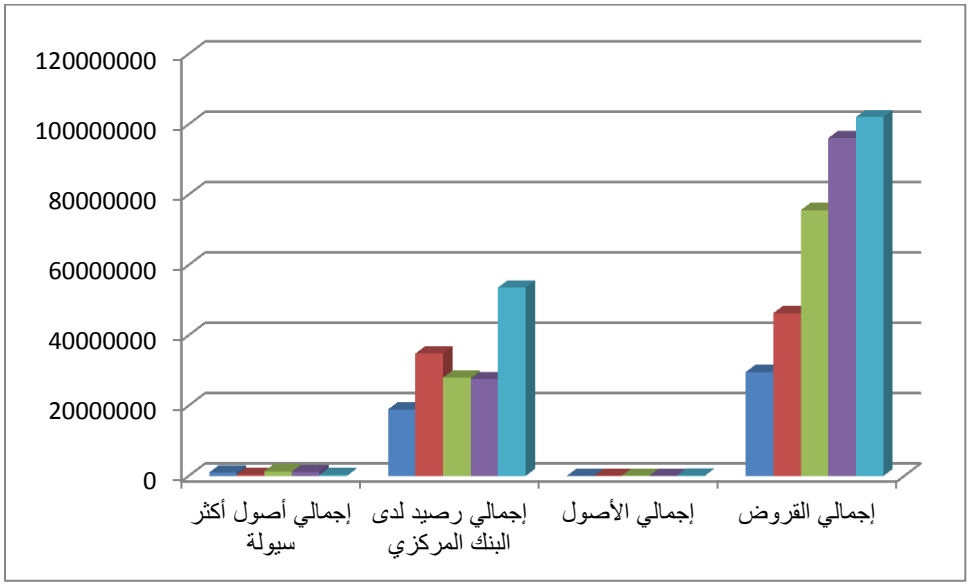

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

من خلال الجدول 1 نلاحظ أنه في سنة 2020 كانت هناك زيادة في إجمالي الأصول وصلت أكثر من 162626 دج بنمو قدره 24.1% حيث بلغ رصيد السيولة للمصرف بنمو قدره 94.3% وبلغ مجموع القروض سنة 2017 إلى 2018 زيادة في النمو قدره 63.3% ثم انخفض سنة 2019 بنمو قدره 27.1% ثم حقق ارتفاعا سنة 2020 بنمو قدره 61.7%.

ب- جانب الخصوم:

الجدول رقم (3-2): عناصر المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام.

- يمثل أهم العناصر الموجودة في جانب الخصوم المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك السلام ونسب تغير نموها خلال الفترة الدراسية ما بين 2016م إلى 2020، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): عناصر الميزانية (جانب الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام

الوحدة: آلاف دج.

السنوات / العناصر	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي أصول أكثر الودائع	345	64642	85432	102405	129320
نسبة تغير %	/	61.5	28.4	19	24.1
إجمالي حقوق الملكية	15381	16562	17305	19012	18900
نسبة التغير %	/	7.7	4.5	9	0.6
إجمالي الودائع للميزانية	29084236	53733178	70668325	84788682	110557817
نسبة التغير %	/	85	31.5	20	30.4

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

الشكل رقم (3-2): عناصر الميزانية (جانب الخصوم) المستخدمة لحساب مؤشرات الأداء لبنك السلام

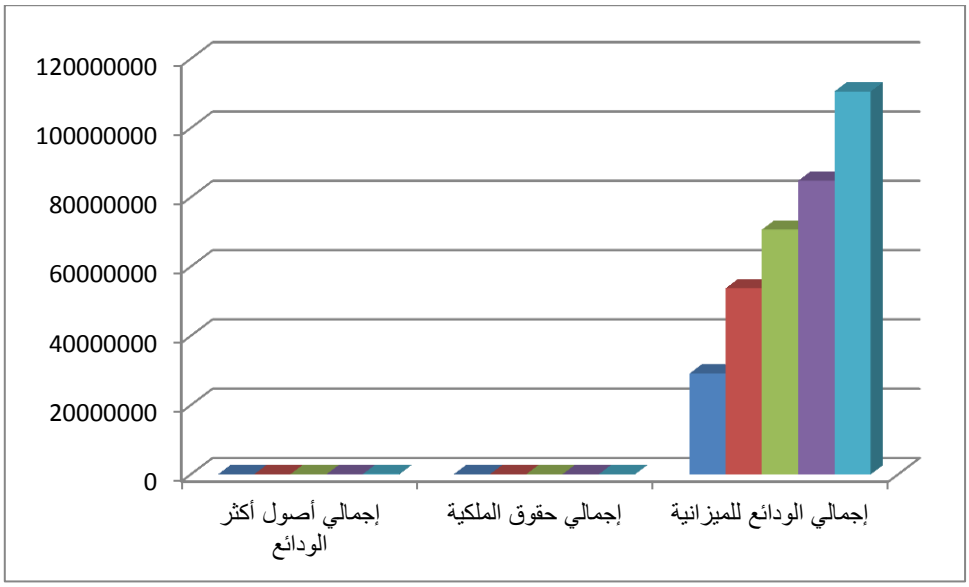

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

من جدول رقم (2) ظهر أن إجمالي الودائع بدأ بارتفاع من السنة 2016 إلى غاية 2020 وصل إلى أكثر من 111 مليون دج وأغلبها ودائع الزبائن، شهد البنك زيادة في قيمة النمو خلال سنوات الأولى 85% إلى غاية سنة 2018 وبدأ التحسن بالنمو 31.5 وفي 2019 بنمو 20%.

بلغت زيادة في نمو الودائع بنسبة 30.4% ويعود هذا التطور إلى زياد معتبرة في نمو الأرباح في سنوات محددة من 2016 إلى غاية 2020 مما يرفع ثقة العملاء ويزيد حجم المتعاملين، وهذا يعكس مدى قدرة البنك على استيعاب وإعادة توظيف الودائع لدية.

ويظهر أيضا إجمالي حقوق الملكية بزيادة خلال الفترة من 2016 إلى غاية 2019 نسبة نموها 9% وعرفت انخفاض في السنة 2020 قدرت نسبة انخفاضه بـ 0.6 % النسبة لا تؤثر على وضعية البنك اتجاه زبائنه.

حساب النتائج:

جدول (3-3): أهم عناصر حساب النتائج المستخدمة لمؤشرات الأداء في بنك السلام

الوحدة: مليون دج.

السنوات / العناصر	2016	2017	2018	2019	2020
المداخيل صافية	2769	3990	7016	9331	7705
نسبة تغير %	/	44	76	33	17.4
نتيجة صافية	1080	1181	2418	4007	3069
نسبة التغير %	/	9.4	10.5	65.7	(23.4)
مخصصات ضد المخاطر	344379	1026456	1197266	1167153	1122593
نسبة التغير %	/	19.8	16.6	(2.51)	(3.81)
الاستثمارات	7866447	8171368	10487621	19119923	2275613
نسبة التغيير %	/	38.8	28.3	82.3	19

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

الشكل رقم (3-3): أهم عناصر حساب النتائج المستخدمة لمؤشرات الأداء في بنك السلام

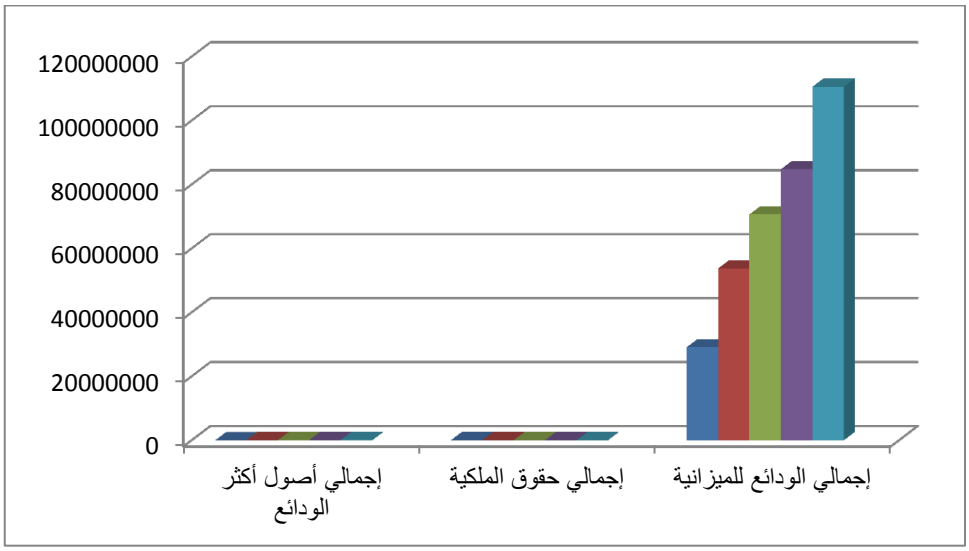

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن نسبة تغير المداخيل الصافية لبنك السلام متذبذبة في معدل نمو الإجمالي فنجدها في سنة 2017 نسبة نموها 44% ثم ظهر تحسن في سنة 2018 بنسبة نمو تقدر بـ 76% 2019 نسبة نمو 33% ليتراجع سنة 2020 بنسبة نمو 17.4% وظهرت أيضا نتيجة الصافية في الارتفاع خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019 بمعدل نمو قدره 65.7% لينخفض سنة 2020 بمعدل نمو 23%.

نلاحظ أيضا إجمال الاستثمارات مرتفع لبنك السلام خلال السنوات 2016 إلى غاية 2020 بمبلغ قدره 227596130 بمعدل نمو قدره بـ 19% في سنة 2020 ومن خلال هذه الملاحظة لسنة 2020 وتزايد المستمر لسنوات السابقة بمعدلات نمو قدرها 38.8% لسنة 2017 و28.3% لسنة 2018 و82.3 لسنة 2019 وهذا الارتفاع في معدل نمو الاستثمارات في تحسين نوعية استثمارها برفعها نوعي أعلى وهذا المر يؤثر بشكل كبير في زيادة ربحية لبنك السلام.

ونرى أيضا إجمالي مخصصات ضد المخاطر تراجعت بالقيم المناسبة في السنوات الأخيرة 2019-2020 بمعدل نمو 2.51% وهذا يعود إلى توزيع وتنويع الاستثمارات على قطاعات مختلفة لتقليل من درجات المخاطرة لبنك السلام.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الأداء لبنك السلام وتحليله

لتقييم التجربة الجزائرية في مجال البنوك الإسلامية من حيث مؤشرات الربحية، السيولة النشاط، المخاطرة، الأمان أو الضمان.

في البنوك الإسلامية الجزائرية لذلك اخترنا مصرف السلام الجزائري لدراسة هذه المؤشرات.

ومدة الدراسة تشمل الفترة من 2016 إلى 2020م.

أولا- حساب مؤشرات الربحية:

وتتمثل في حساب مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE وعائد على السهم خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م

السنوات / مؤشرات ربحية	2016	2017	2018	2019	2020
عائد على حقوق الملكية ROE%	7	7	14	21	15
عائد على السهم %	11	12	24	27	20

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام الجزائر

الشكل رقم (3-4): العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م

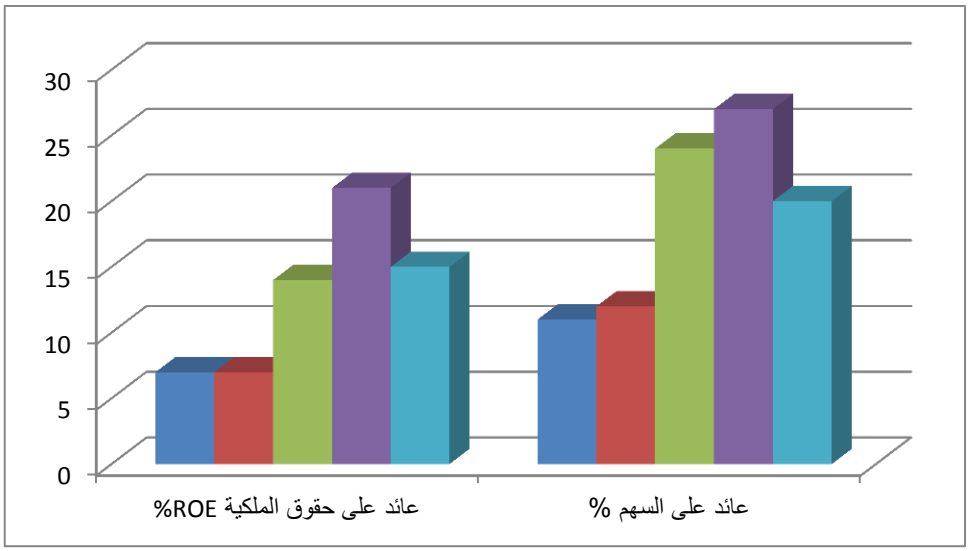

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك السلام، سجل من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية نسبة متقاربة خلال سنتين الأوليتين من فترة الدراسة بلغت 7 % ليعاود الارتفاع خلال سنتين الموليتين حيث سجل أقصى قيمة له خلال سنة 2019م بلغت 21% ثم انخفض خلال سنة 2020م مسجلا بـ 15%.

أما مؤشر عائد على السهم سجل خلال فترة الدراسة 11% وقد عرف هذا المؤشر ارتفاع خلال السنوات الأولى حيث سجل أقصى قيمة له خلال سنة 2019م بـ 27% ثم انخفض خلال سنة 2020 بـ 20%.

ومما سبق يمكن القول أن نسبة مؤشر عائد على السهم لبنك السلام أعلى من نسبة مؤشر عائد على حقوق الملكية. بمتوسط قدره 18.8% ويدل هذا الارتفاع لنسبة مؤشر عائد على السهم على أن أداءه جيد في حين بلغ نسبة متوسط حقوق الملكية خلال فترة الدراسة بـ 12.8%.

ثانيا– دراسة مؤشرات المخاطرة:

سنحاول حساب مؤشرات المخاطرة من خلال اسقاط محتوى الجزء النظري على القوائم المالية للعينة المراد دراستها، فتحصلنا على النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (3–5): نسب مؤشرات المخاطرة بنك السلام الجزائر

الوحدة: آلاف دج.

السنوات / العناصر	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر رأس المال %	29	19	15	14	11
مخاطر الائتمان %	01	2	01	01	01
مخاطر السيولة %	64	75	77	78	79

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

الشكل (3–5): نسب مؤشرات المخاطرة

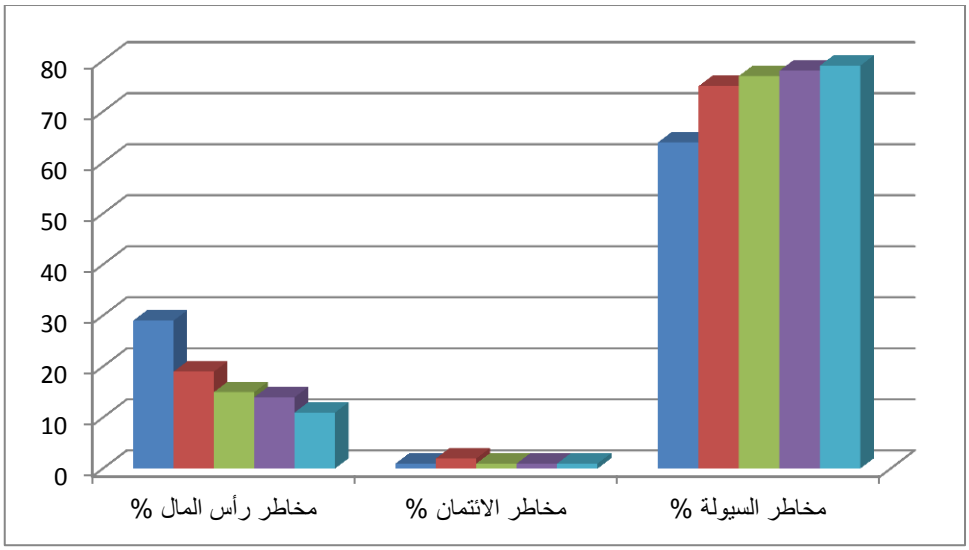

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

يتضح من خلال النتائج المبنية في الجدول (3–5) أن بنك السلام يحتفظ بمعدل أعلى في سنة 2016 بـ 29 % أما خلال السنوات موالية بدأ في تراجع إلى أن بلغ سنة 2020

نسبة 11% أقل نسبة، وقد قام خلال سنة 2016م بإبرام اتفاقية استغلال فائض السيولة مع ترست بنك (Trust Bank Algéria).

أما بالنسبة لمؤشر مخاطر الائتمان نلاحظ أن هناك ثبات حيث أنه حقق أعلى نسبة مخاطر سنة 2017م قدرت بـ 2% بينما سجل خلال السنوات الموالية ثبات في نسبة بحيث بلغت 1%.

ومن جهة مخاطر السيولة نلاحظ من الجدول أن نسبة مخاطر السيولة مرتفعة بحيث أن بنك السلام حقق أعلى نسبة 2020 م قدرت بـ 79% بينما سجل أدنى بنك قيمة له قدت بـ 64% خلال سنة 2016 وبلغ متوسط مخاطر السيولة لبنك السلام بـ 74.6% فبنك السلام يحتفظ بقدر مرتفع من السيولة في شكل أصول نقدية لمواجهة مخاطر السيولة.

ثالثا– مؤشرات النشاط:

سنحاول حساب مؤشرات النشاط من خلال إسقاط محتوى النظري على القوائم المالية للعينة المراد دراستها فتحصلنا على النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (3–6): القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل توظيف الموارد لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م

الوحدة: آلاف دج.

السنوات / المؤشرات نشاطر	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة القروض إلى الإجمالي الودائع	10	86	10.7	11.3	92
معدل توظيف الموارد	27	15	14	22	20

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر.

الشكل رقم (3-6): القروض إلى إجمالي الودائع ومعدل توظيف الموارد لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م

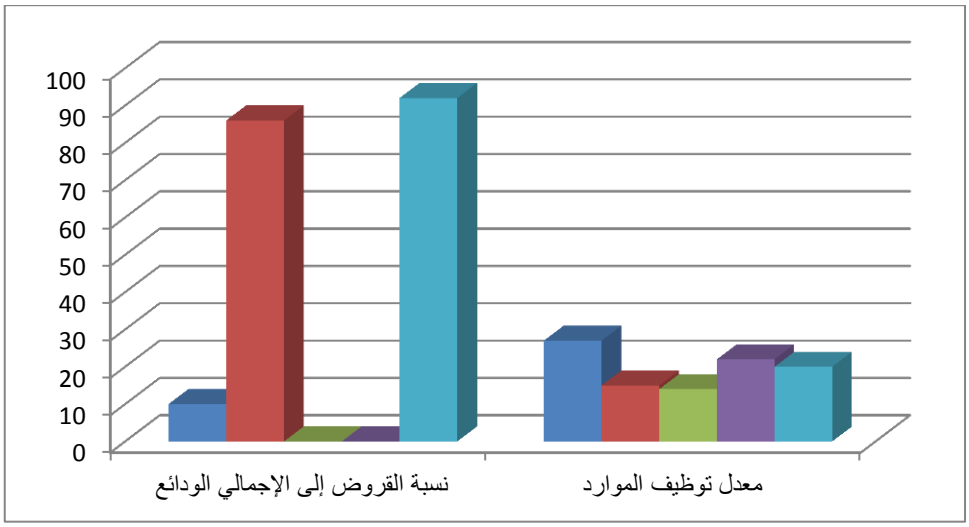

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لنبك السلام الجزائر

من الجدول رقم (6) يظهر لما مؤشر القروض غلى إجمالي الودائع شهد تذبذب خلال الفترة من 2016 إلى 2020 بالنسبة 10%، 86%، 10.7%، 11.3% و92 % ومن خلال ما سبق نستنتج أن تطور القروض إلى إجمالي الودائع في سنة 2020 يعد مؤشرا على نجاح بنك السلام فالزيادة حجم القروض دليل على الثقة التي يتلقاه من قبل العملاء.

كما بلغت نسبة توظيف الموارد من سنة 2016 إلى غاية 2019 بالنسبة 27% و15% و22 % وفي السنة 2020 شهدت انخفاضا على السنة 2019 بالنسبة 20% وهذا يعود لتدفقات رأس المال وكفاءتها في توظيف الموارد المتاحة في الاستثمارات.

رابعا- مؤشرات السيولة وتتمثل في حساب نسبة السيولة النقدية ونسبة احتياطي القانون خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): نسب السيولة النقدية ونسب احتياطي قانوني لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م

السنوات / مؤشرات نشاطر	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة السيولة النقدية	68.5	65	41	33	48
نسبة الاحتياطي القانوني	65	64	39	32	48

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام الجزائر

الشكل رقم (3-7): نسب السيولة النقدية ونسب احتياطي قانوني لبنك السلام خلال الفترة ما بين 2016م إلى 2020م

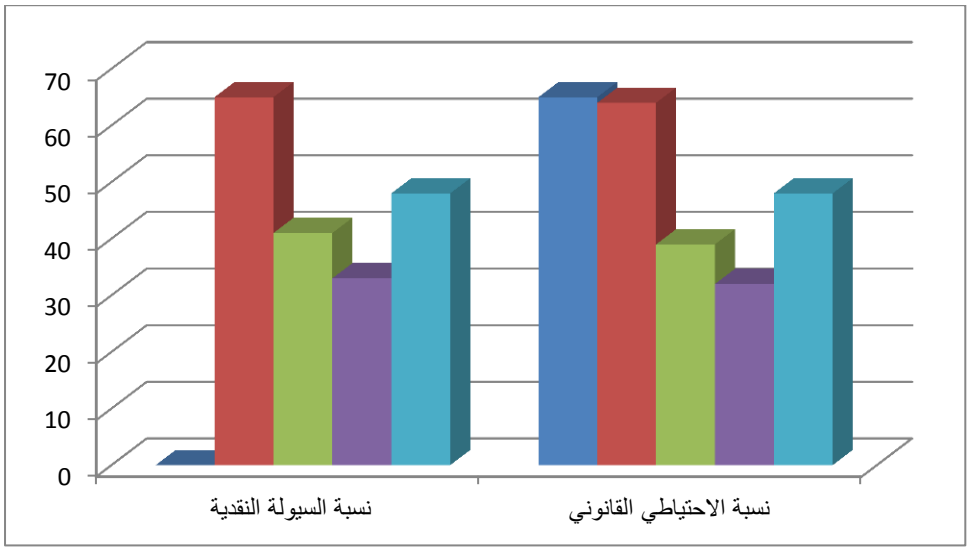

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من التقارير المالية لبنك السلام الجزائر

من الجدول رقم 7 يتبين لنا في بنك السلام أن نسبة السيولة النقدية شهدت انخفاض من السنوات الخمسة من سنة 2016 إلى غاية 2019 بنسبة 68.5%- 65%- 41%- 33% ثم ارتفعت سنة 2020 بالنسبة 48 %.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن بنك السلام انخفضت نسبة السيولة وهذا بسبب طلبات السحب سواء طلبات عادية أو مفاجئة.

أما بالنسبة لمؤشر نسب الاحتياطي القانوني تظهر لنا النتائج متناقضة من سنة 2016 إلى سنة 2018 بالنسبة 65%، 64 %، 39%، تبقى متناقضة إلى سنة 2019 بنسبة 32% ثم ارتفعت سنة 2020 بالنسبة 48%.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن بنك السلام أصبح قادر على وفاء بالالتزاماته لأنه شهد ارتفاع سنة 2020 مما أدى إلى تحسين في وضعية البنك.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على إحدى التجارب المصرفية الإسلامية في الجزائر المتمثلة في حالة بنك السلام الجزائري، بداية من تقديم بطاقة تعريفية للبنك التي تتضمن نشأته وخصائصه وأهدافها بالإضافة إلى المنتجات والخدمات التي يقدمها أو حساب مختلف مؤشراته خلال السنوات الخمس الأخير.

ويعتبر بنك السلام من البنوك الإسلامية المتواجد على مستوى التراب الجزائري التي تسهر على تقديم خدمات مصرفية عصرية، فبنك السلام- الجزائر.

يقدم بدوره البدائل التي من خلالها يمكن تفادي الفوائد الربوية، التي تغطي المعاملات الاقتصادية كما أن هذا البنك يسعى لتغطية الاحتياجات الاقتصادية في عدة ميادين منها الخدمات المصرفية.

ولقد شهد بنك السلام تطور الحديث في تحسن أدائه المالي بتحسن في مؤشر ROA، ROE، وتحليل ذلك بالتوسع في النشاط التجاري للبنك، حجم الودائع حجم التمويلات...الخ.

خـــاتـــمـــة

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتجعلها ذات خصوصية في آلية عملها أو مصادر أموالها واستخداماتها، أو من حيث الأهداف التي تسعى لتحقيقها عند مزاولتها لنشاطها تتعرض إلى مجموعة من المخاطر من بينها مخاطر السيولة الناجمة عن الظروف المالية وتقلبات الأسعار التي يصعب التحكم فيها، كما أن البنوك الإسلامية مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع هذه المخاطر وذلك ضمن قيود الشريعة، والعمل على تعويض العوائد والاستثمارات التي تعد مقياس حقيقي للنجاح، ولتحقيق هذا يستوجب وجود إدارة ذات كفاءة وفعالية تعمل على الاهتمام الواضح لنشاط البنوك الإسلامية.

إن أداء البنوك الإسلامية لمختلف الأعمال والأنشطة في بيئة ذات عولمة وتتميز بحدة تنافسية جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي وجب عليها تجاوزها لتضمن الحفاظ على بقائها واستمرارية عملها، في ظل النظام المصرفي العالمي، حيث للبنوك الإسلامية العديد من الصيغ والأساليب المتنوعة لتغطية كافة القطاعات المالية، ومعرفة كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية لدوره المهم في التنمية والنمو المالي للمصرف ولإسقاط الدراسة على واقع البنوك الإسلامية في الجزائر، اتخذنا بنك السلام كنموذج لمعرفة مدى العمل بمؤشرات المالية لهذا البنك.

– **اختبار الفرضيات**: انطلقنا من فرضتين وتوصلنا في الأخير إلى نتائج:

– المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية واقتصادية واجتماعية وتنموية وتقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بوظائف وأنشطة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتسعى من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع.

– إنّ المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة)، ويرغب في تطبيق الشريعة بهدف تسيير التبادل والمعاملات وتطوير عملية الإنتاج وتعزيز الطاقة التشغيلية لرؤوس الأموال في إطار الشريعة الإسلامية.

– تقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤوليات اقتصادية واجتماعية كبيرة، فضلا عن كونها وسيلة مهمة لتصحيح وظيفة رأس المال ويتم تشغيله حسب قواعد الشريعة المهمة مثل قاعدة الغنم بالغرم.

فالتطور الحاصل على البنوك في قدرتها المالية وخدمات المصرفية، فمنهجها في العمل هو استثمار الأموال وملائمة المتطلبات وعليه نقول أن ليس هناك اختلاف في مفهوم معايير الأداء المالي بين المصارف التقليدية والإسلامية في الأهداف لكل منهما، لأنهما يستخدمان المؤشرات والأساليب لقياس الأداء المالي يتمثل بنفس الطريقة لكن يوجد مؤشرات مختلفة فقط للبنوك التقليدية وتتمثل في مخاطر أسعار الفائدة لأنها تتعامل بالفائدة مع عملائها أما البنوك الإسلامية تحارب الربا وتحافظ على قواعد الشريعة وهذا ما يشير إلى صحة الفرضية في اختلاف جزئي كل البنوك تسعى لتحسين أدائها وزيادة ربحيتها من جهة أخرى تشغل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية حيزا واسعا من اهتمام الأطراف ذات علاقة معها سواء كانوا مالكين أو مودعين أو عملاء وتبقى الطرق وأساليب قياس الأداء المالي معتمدة على النتائج المالية والمحاسبية للبنك وبناء على ذلك يمكننا الحكم بصحة الفرضية الأولى.

مصرف السلام الجزائري يعتبر أحد المصارف الإسلامية الذي يمارس مختلف الأنشطة المصرفية وعلى رأسها استخدام نسب المالية ومؤشرات لمعرفة أدائها المالي وذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فقمنا بتحليل البيانات المالية لبنك السلام باستعمال مجموعة من مؤشرات ومنها مؤشرات الربحية ومؤشرات نشاط ومؤشرات السيولة وقد وصلنا إلى مجموعة من النتائج يتضح لنا من خلال دراسة مؤشرات الربحية.

إن مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأسهم بمعدلات تصاعدية خلال الفترة المدروسة حيث شهدت زيادة معتبرة من 2016 إلى 2019 بنسبة فاقت 27% وهذا ما يعزز المركز المالي للمصرف وأيضا مؤشرات السيولة، شهدت ارتفاع في الفترة ممتدة من 2019 إلى 2020 بمبلغ فاق 54 مليون دج مما يؤكد أن المصرف يقوم بعملية جذب الودائع. أما في مؤشرات نشاط تتمثل نسبة القروض إلى إجمالي الودائع تطورت خلال سنوات الدراسة بـ 102 مليون دج عكس

معدل توظيف لاستثمارات وهذا يشكل تعطيل في الأموال فقام بنك السلام بجمع الودائع وإعطاء فرص الاستثمارية خلال السنوات الأخيرة بمبلغ 227 مليون دج في السنة 2020 وقام بتوظيفها في قنوات استثمارية مربحة لتحقيق أهدافه وأهداف المودعين من حيث تعظيم النشاط والربح وهذا ما تؤكده التطورات السنوية للأرباح التي حققتها المؤشرات مما يؤكد أن بنك السلام في تحسن ويتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي، وهذا ما يدعونا أن صحة الفرضية الثانية، والقول أن بنك السلام عرف خلال السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا في نشاطه ونتائجه.

التوصيات:

- العمل على رفع الكفاءة وتنمية مهارات العاملين على تطبيق وسائل صيغ التمويل.

- السعي لابتكار أساليب تمويلية واستثمارية جديدة لعمل المصرف الإسلامي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتلبي حاجات المتعاملين.

- ضرورة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية من قبل القائمين على هذه المصارف، لأن مستوى الأداء للمصرف يمثل معيارا أساسيا لتقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف.

- تفعيل وتحسين دور الرقابة الشرعية كي تتم بشكل سليم وفق معايير موحدة لعمل هيئات شرعية.

- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل بنوك إسلامية لأجل تقييم أداء سليم.

آفاق الدراسة:

من خلال خوض في موضوع تقييم الأداء للبنوك الإسلامية رأينا أنه يجب تقديم جملة من آفاق المستقبلية للبحث في هذا المجال، يمكن تعديلها فيما يلي:

- واقع توجه المصارف التجارية نحو فتح نوافذ إسلامية.

- دراسة الفروق بين المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية من حيث قدرتها على إدارة المخاطر التي تواجهها.

- تقييم أداء الكلي للبنوك الإسلامية باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا– باللغة العربية:

– الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، "**البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، الإمارات العربي المتحدة، 2013، رقم 24.
2. أحمد سليمان خصاونة، "**المصارف الإسلامية**"، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
3. إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، "**الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
4. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "**قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2009.
5. بن إبراهيم الغالي، "**أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**"، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2010.
7. حسين محمد سمحان، "**أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2003.
8. حيدر يونس الموسوي، "**المصارف الإسلامية أداءها المالي وأصارها في سوق الأوراق المالية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
9. خبابه عبد الله، "**الاقتصاد المصرفي**"، بدون الطبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
10. خديجة خالدي، وعبد الرزاق بن حبيب، "**أساسيات العمل المصرفي**"، ط07، ديوان المطبوعات لجامعية، 2015.
11. دودين أحمد يوسف، "**بطاقة الأداء المتوازن ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال**"، دار جليس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
12. زياد جلال الدماغ، "**الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

13. شهاب أحمد سعيد العزعزي، "**إدارة البنوك الإسلامية**"، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

14. صادق راشد حسين الشمري، "**أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

15. صالح علي عودة الهلالات، الإدارة الفعالة للموارد البشرية، دار الحامد للنشر التوزيع، الطبعة، الأردن، 2016.

16. صلاح حسين، "**تحليل وإدارة حوكمة المخاطر المصرفية**"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

17. ضياء مجيد، "**البنوك الإسلامية**"، دار نشر مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 1998.

18. عادل عبد الفضيل عيد، "**الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية**"، الطبعة 2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

19. عبد الرحمن يسرى أحمد، "**قضايا إسلامية المعاصرة في النقود والبنوك والتمويل**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، باكستان، 2001.

20. عبد الغفار حنفي، "**إدارة المصارف، السياسات المصرفية والجوانب التنظيمية في البنوك التجارية الإسلامية**"، الدار الجامعية، ط1، 2007، الأردن.

21. عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

22. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهدان، "**الحوكمة المؤسسية**"، طبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

23. غسان قلعاوي، "**المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟ وكيف؟**"، الطبعة الثانية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009.

24. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كاكي عبد الكريم، "**المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، الطبعة 1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

25. قتيبة عبد الرحمن العاني، "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**"، طبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

26. كامل بربر، "**إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

27. مجيد جعفر الكرخي، "**تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

28. محسن أحمد الخضيري، "**البنوك الإسلامية**"، الطبعة 2، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1995.

29. محمد الطاهر الهاشمي، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"، جامعة 07 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات النشر، الطبعة الأولى، ليبيا، 2010.

30. محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، "**المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**"، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2011.

31. محمد عثمان بشير، "**المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**"، الطبعة 06، دار النفائس، الأردن، 2007.

32. محمد كمال عطية، "**نظم محاسبة في الإسلام**"، ط2، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1989.

33. محمد محمود العلجوني، "**البنوك الإسلامية**"، الطبعة 1، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

34. محمد محمود المكاوي، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.

35. محمد محمود المكاوي، "**البنوك الإسلامية ومأزق بازل**"، دار الفكر والقانون المنصورة، برج آية، 2011.

36. محمدو حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "**المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

37. محمود حسن صوان، "**أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

38. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، "**النقود والمصارف**"، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

39. مصطفى كمال السيد طايل، "**البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**"، طبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2012.

40. ناصر الغريب، "**أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**"، الطبعة الأولى، دار للو، القاهرة، 1996.

41. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، "**دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر وتوزيع، عمان- الأردن، 2014.

- أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، "**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، ماجستير اقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن، 2006.

2. إبراهيم عبد الحليم محمود عبادة، "**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، رسالة دكتوراه الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

3. التميمي إياد فاضل، "**تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة اعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 2001.

4. السعيد بلوم، "**أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**" ماجستير في تنمية المواد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.

5. بن سعيد سيد أحمد، بن بعيبش سلمان، "**دور المنتجات البنكية الإسلامية في تحسين أداء البنوك دراسة مقارنة بين بنك السلام والبنك الخارجي الجزائر BEA هلال الفترة 2015– 2017**"، شهادة الماستر في مالية البنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019.

6. بوجلال أنفال، "**قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015- 2016.

7. جرودي رندة، "**أثر مخاطر السوق على أداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019- 2020.

8. حويش حورية، "**مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**"، دراسة حالة السلام فرع دالي براهيم، البليدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، في العلوم التسيير، تخصص مالية البنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019.

9. ساتة دلال، "**دور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي في ترقية الكفاءة الاستخدامية للمصارف الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جمعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018- 2019.

10. شالور وسام، "**أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية**"، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1ن 2019.

11. شريفي هاجر، بن الحاج هودة، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**"، دراسة حالة بنك السلام، فرع وهران، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018- 2019.

12. شفيقة بوزيد، "**التكامل بين التدقيق وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية**"، شهادة الماجستير، تخصص: دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

13. عادل عشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**"، ماجستير في علوم التسيير تسيير مؤسسات الصناعية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2002.

14. عريوة محاد، "**دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعة الغذائية**"، رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

15. عمر تيمجغدين، "**دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

16. مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية علوم الاقتصادية علوم تسيير والعلم التجارية، جامعة وهران، 2010- 2011.

17. نجاح عائشة، "**فعالية تحسين الأداء التسويقي لرجال التسويق في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة الماجستير، تخصص تسيير واقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2006- 2007.

18. هاجر سعدي، "**أثر دراسة الاقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامي**"، شهادة الماجستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1، 1 جويلية 2013.

19. سامر محمد حسن، "**مقارنة أداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي**"، ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2019.

– المجلات والمقالات:

1- عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، "**التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة**"، العدد 01، جامعة حيبة لن بوعلي، الشلف، 2019.

2- قيراط فريال، بوزارة العيد، "**دراسة استشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة الإسلامية – حالة مصرف السلام**"، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجد 10، العدد 01، 2021.

– المؤتمرات والملتقيات:

1- مصرف السلام، تقرير السنوي 2020.

2- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "**المصارف الإسلامية الواقع والتحديات**"، ملتقى العربي الأول، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011.

ثانيا– المراجع الأجنبية:

1. -A. Atkinon, J. H Waterhouse, R.B. Well, « **Astakeholder Approach to strategic performance Measurenment** », sloan Management Review, Spring 1997.
2. -Alazard. C, Separi. S, « **control de gestion : manuel et applications** », 2eme Ed, Dunod, Paris, 2010.
3. -Alian Fernandez, « **les nouveaux tableau de bord des décideurs** », Edition d'organisation, 2eme Edition 1999-2000.
4. -Bourguigon Annick, « **Peut-on définir la performance ?** », revue Française de comptabilité n° : 269, juillet- Aout 1995.
5. -Carroll. A.B, « **Athree dimensional conceptual model of social performance** », Academy of management Review vo 04.

6. -Caussin. C. lozato. M, et al, « **assistant de gestion PME–PMI** », Dunod, Paris, 2010.
7. -Doriath. B, « **contrôle de gestion en 20 fiches** », 5eme Ed, Dunod, Paris, 2008.
8. -Gosselin. M, « **le control de gestion stratégique** », Alpha tech, Avril 2006.
9. -Iribarne. Partrick, « **les tableaux de bord de la performance comment les concevoir**, **les aligner et les déployer sur les factures clés de succés** », Dunod, 2003.
10. -Kansab jamila, « **l'impact de la mise niveau sur les performances des PME Algériennes** », thèse de doctorat en sciences économiques, université d'oran2, 2016- 2017.
11. -Lean s pizet, « **le managemant de la performance durable** », Edition d'organisation, 2002.
12. -Marie Marchand, « **L'utilisation des systèmes de mesure de performance dans les PME** », thèse de doctorat en administration université de Québec à trois - riviéres, Octobre 2002.
13. -Moutot, Bernandin, « **Mesurer la performance de la fonction achats** », Edition eyrolles, 2010.
14. -Olivier de la viallarmois, « l**e concept de performance et sa mesure un état de l'art** », les cahiers de la recherche, avril 2001.
15. -Philipp lorino, « **Méthodes et pratiques de la performance** : **le pilotage par les processuces et les compétences** », édition d'organisation, 3eme Ed, paris, 2003.
16. -Pluchabt. J. j. « le management durable de l'entreprise : les performances de l'entreprise socialement responsable », Editions SEFI, 2011.

17. -Rabah kissami, « **Les normes qualité et leurs incidences sur la performance globale des entreprises de transformation au maroc** », these de doctorat en sciences économiques université Mohammed V-AGADAL REBAT, 2015.

18. -Robert kaplan, David Norton, « **Linking the balanced scorecard to dtarntegy** », california Management review, 1996.

ثالثا– المواقع الإلكترونية:

-http://en.wikipedia.org/wiki/dunam.

الملاحق

البيانات المالية 2017

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2017	2016
1	+ أرباح و نواتج التشغيل	1.4	3 329 013	2 261 997
2	نصيب المودعين في الأرباح	2.4	297 918	205 547
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	947 052	717 907
4	– عمولات (أعباء)	2.4	6 140	5 083
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	17 520	
8	– أعباء النشاطات الأخرى			78
9	**الناتج البنكي**		**3 989 527**	**2 769 196**
10	– أعباء إستغلال عامة	3.4	1 561 925	1 365 471
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	257 544	225 787
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**2 170 058**	**1 177 938**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 026 456	344 379
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	484 283	668 725
15	**ناتج الإستغلال**		**1 627 885**	**1 502 284**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			3 102
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**1 627 885**	**1 505 386**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	7.4	446 639	425 300
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**8.4**	**1 181 246**	**1 080 086**

البيانات المالية 2017

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2017	2016
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	1.3	23 498 892	11 175 518
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 399 363	6 931 390
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 466 769	4 254 978
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	4.3	32 417 578	28 003 878

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2019	2018
1	البنك المركزي			
2	ودائع الهيئات المالية	12.2	116 778	53 031
3	ودائع الزبائن	13.2	84 671 904	70 615 294
4	سندات الاستثمار	14.2	19 119 923	14 816 207
5	الضرائب الجارية- خصوم	15.2	686 076	746 507
6	الضرائب المؤجلة- خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	2 527 178	1 817 870
8	حسابات التسوية	17.2	3 207 078	3 501 519
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	354 911	308 180
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 322 918	945 502
12	ديون تابعة			
13	رأس المال	20.2	15 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	21.2	904 791	4 820 009
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-900 000	66 925
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		4 007 410	2 418 015
	مجموع الخصوم		**131 018 967**	**110 109 059**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الايضاح	2019	2018
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية	1.3	9 800	
2	التزامات التمويل لصالح الزبائن	2.3	32 650 526	25 691 174
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	3.3	7 733 028	6 652 933
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	4.3	4 667 183	4 074 746
8	التزامات أخرى محصل عليها	5.3	105 803 261	49 851 715

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2019	2018
1	+ أرباح من التمويل	1.4	7 592 667	5 446 523
2	- نصيب المودعين من أرباح التمويل	2.4	1 064 986	595 517
3	+عمولات (نواتج)	1.4	2 826 854	2 081 278
4	-عمولات (أعباء)	2.4	217 008	9 130
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	89 386	92 504
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 226 913**	**7 015 658**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 628 798	2 270 923
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	312 367	276 733
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**6 285 748**	**4 468 002**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 167 153	1 197 266
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	228 080	65 230
15	**ناتج الاستغلال**		**5 346 675**	**3 335 966**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى	7.4	11 031	
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	93 717	
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**5 451 423**	**3 335 966**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	9.4	1 444 013	917 951
21	**الناتج الصافي للسنة المالية***	**10.4**	**4 007 410**	**2 418 015**

*بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 321 38 ألف دينار جزائري.

جدول تغير الأموال الخاصة بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطيات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2017		**10 000 000**	-	-	-	**6 562 679**
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						66 925
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر 2017		**10 000 000**				**6 629 604**
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						-1 742 670
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية 2018						2 418 015
الرصيد في 31 ديسمبر 2018		**10 000 000**	-	-	-	**7 304 949**
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						-7 300 158
عمليات الرسملة		5 000 000				
صافي نتيجة السنة المالية 2019						4 007 410
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**6**	**15 000 000**	-	-	-	**4 012 201**

البيانات المالية 2020

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

30 تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2020

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

31

البيانات المالية 2020

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2020	2019
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لصالح الهيئات المالية	1.3		9 800
2 إلتزامات التمويل لصالح الزبائن	2.3	34 347 668	32 650 526
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	3.3	8 234 980	7 733 028
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	4.3	4 210 330	4 667 183
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	5.3	215 385 642	105 803 261

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

32

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2020	2019
1 + أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3 + عمولات (نواتج)	1.4	1 463 478	2 826 854
4 – عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8 – أعباء النشاطات الأخرى			
9 الناتج البنكي		**7 701 109**	**9 226 913**
10– أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**4 933 222**	**6 285 748**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		339 722	228 080
15 ناتج الإستغلال		**4 150 351**	**5 346 675**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	3 781	93 717
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**4 154 137**	**5 451 423**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21 الناتج الصافي للسنة المالية *	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

*** بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 26 011 ألف دينار جزائري**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

33

الملخص:

تهدف هذه الدراسة باستخدام مؤشرات الأداء والمتمثلة في المؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة ومؤشرات النشاط ومؤشرات المخاطرة.

واستخلصنا أن تقييم الأداء في البنوك الإسلامية لا يتخلف عن تقييمه في البنوك التقليدية.

استخدمنا أسلوب المقارنة في تقييمنا وتحليلنا لأداء بنك السلام حيث قارنا بين مختلف مؤشرات الأداء لنفس البنك ولكن سنوات متتالية توصلنا إلى أن أداء البنك السلام في تحسين مستمر، حيث انتقل مؤشر العائد ROE على حقوق الملكية من سنة 2016 إلى سنة 2020 وارتفع مؤشر العائد على السهم من سنة 2016 إلى سنة 2020 كما يعرف نشاط الوساطة المالية للبنك تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع مؤشر الودائع/ الخصوم من سنة 2016 إلى سنة 2020 ومؤشر التمويلات/ الأصول من سنة 2016 إلى سنة 2020.

وهذا بفضل السياسة التسويقية الفعالة للبنك والتوسع في فتح وكالات تعطي مختلف مناطق التراب الوطني.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الأداء، تقييم الأداء، صيغ التمويل الإسلامي، مؤشرات الأداء، البنك السلام.

Summary:

This study aims to use performance indicators represented in profitability indicators, liquidity indicators, activity indicators and risk indicators.

We concluded that performance evaluation in Islamic banks does not lag behind its evaluation in conventional banks.

Summary:

This study aims to use performance indicators represented in profitability indicators, liquidity indicators, activity indicators and risk indicators.

We concluded that performance evaluation in Islamic banks does not lag behind its evaluation in conventional banks.

We used the comparative method in our evaluation and analysis of the performance of Al Salam Bank, where we compared the various performance indicators for the same bank, but for successive years, we concluded that the performance of Al Salam Bank is in continuous improvement, as the ROE indicator on equity moved from 2016 to 2020, and the return on share indicator rose from From 2016 to 2020, the bank's financial intermediation activity has witnessed a remarkable development in recent years, as the deposits / liabilities index increased from 2016 to 2020 and the finances / assets index from 2016 to 2020.

This is thanks to the bank's effective marketing policy and the expansion of opening agencies that give different regions of the national territory.

Keywords: Islamic banks, performance, performance evaluation, Islamic financing formulas, performance indicators, Salam Bank.